جمهوريّة العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة كربلاء
كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة
قسم اللغة العربيّة

جَهدُ سيبويه في ضوء تفسير المعنى وتقدير الإعراب

أطروحة قدّمها
حسين جاسم عبد الرضا
إلى مجلس كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة في جامعة كربلاء
وهي من متطلّباتِ نيلِ شهادةِ الدكتوراه في اللغة العربيّة وآدابها / لغة

إشراف
الأستاذ الدكتور
نجاح فاهم صابر العبيديّ

1445هـ **2024م**

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (جهد سيبويه في ضوء تفسير المعنى وتقدير الإعراب) التي قدّمها الطالب (حسين جاسم عبد الرضا) جرى بإشرافي، في قسم اللغة العربيّة / كلّية التربية للعلوم الإنسانيّة/ جامعة كربلاء، وأنّ الأطروحة استوفت خطّتها استيفاء يؤهّلها للمناقشة.

إمضاء

أ.د. نجاح فاهم صابر العبيديّ

١٣ /٢/٢٠٢٤م

بناء على التوصيات المتوافرة أرشّح هذه الرسالة للمناقشة.

إمضاء

أ.د ليث قابل الوائليّ

رئيس قسم اللغة العربيّة

١٢ /٢/٢٠٢٤م

قرار لجنة مناقشة

نحنُ رئيسَ لجنة المناقشة وأعضاءها نشهدُ أنّنا اطّلعنا على الأطروحة الموسومة بـ " جـهْدُ سيبويه في ضوء تفسير المعنى وتقدير الإعراب" التي قدّمها طالب الدكتوراه حسين جاسم عبد الرضا، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفي ما له علاقة بها، ونرى أنّها جديرة بالقبول بتقدير امتياز، لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربيّة وآدابها / لغة.

التوقيع:

أ . د عبّاس علي إسماعيل

عضو اللجنة

٢٠٢٤/٥/٧

التوقيع:

أ. م د محمّد إسماعيل عبد الله

عضو اللجنة

٢٠٢٤/٤/٢٢

التوقيع:

أ .م د معالي هاشم عليّ

عضو اللجنة

٢٠٢٤/٥/١٩

التوقيع:

أ. م د خالد عبّاس حسين

عضو اللجنة

٢٠٢٤/٥/٧

التوقيع:

أ . د نجاح فاهم صابر

عضوًا ومشرفًا

٢٠٢٤/٥/١٢

التوقيع:

أ.د مكّي محي عيدان

رئيس اللجنة

٢٠٢٤/٥/١٢

مصادقة مجلس الكليّة

صادق مجلس كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة في جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

أ.د صباح واجد عليّ

عميد كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

١٩/ ٥ / ٢٠٢٤م

محتويات الدراسة

مقدّمة..... 1

تمهيد: مصطلح تفسير المعنى وتقدير الإعراب..... 5

أوّلًا: باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى عند ابن جنّي..... 5

ثانيا: الفرق بين تفسير المعنى والحمل على المعنى..... 8

ثالثا: تفسير المعنى وتقدير الإعراب عند اللغويّين العرب الأوائل 9

رابعا: تفسير المعنى وتقدير الإعراب بعد ابن جنّي.....12

1. تفسير المعنى وتقدير الإعراب عند المفسّرين.....12

2. تفسير المعنى وتقدير الإعراب عند المحدثين.....14

الفصل الأوّل: معنى التفسير النحويّ في كتاب سيبويه.....17

المبحث الأوّل: التفسير النحويّ في كتاب سيبويه.....18

التفسير وظهور المصطلح.....18

التفسير في كتاب الله.....19

التفسير في كتاب سيبويه 21

منهج سيبويه في التفسير 25

المنهج التفسيريّ قبل سيبويه وبعده.....28

التفسير الغلط المنسوب لسيبويه.....37

سيبويه وحمّاد بن سلمة.....38

المسألة الزنبوريّة.....40

المبحث الثاني: جهد سيبويه التفسيريّ في فكر النحويّين 43
التأليف بعد سيبويه..... 44
شروح كتاب سيبويه..... 47
سيبويه في فكر المحدثين..... 52
المبحث الثالث:فكر سيبويه بين التفسير والتقدير..... 61
من أنت زيدًا؟..... 63
ما ينتصب على إضمار الفعل..... 65
الليلة الهلال..... 65
التخفيف تقدير إعراب لا تفسير معنى..... 67
يا سارق الليلةِ أهل الدار..... 68
الاستغناء عن إظهار الفعل..... 69
اضمار الفعل في التحذير..... 70
تقدير الإعراب وجه تعرف فيه العربيّة..... 71
ذكرُ علّة صفة الكلام تفسيرٌ له..... 72
تشبيه الشيء بالشيء في كتاب سيبويه..... 74
الفصل الثاني: مَظاهر تفسير المعنى في كتاب سيبويه 77
المبحث الأوّل: قوّة الفعل في كتاب سيبويه..... 78
أصل الاشتقاق عند سيبويه بين الفعل والمصدر 80
قوّة الفعل..... 81
مصطلح قوّة الفعل عند سيبويه..... 82

قوّة الفعل في كتب النحويّين..... 84
قوّة الفعل الظاهر..... 86
ما يجري مجرى الفعل..... 89
قوّة الفعل المضمر والفعل المفسّر..... 94
المبحث الثاني: النصب تفسير معنى عند سيبويه..... 96
رويدًا المنصوبة في كتاب سيبويه..... 97
المقام ناصبًا في كتاب سيبويه..... 99
التوكيد ناصبًا في كتاب سيبويه..... 107
المنصوب ليس داخلًا فيما قبله..... 112
جواز مغادرة النصب إلى الرفع..... 114
المبحث الثالث: أدوات التفسير وطرائقه في كتاب سيبويه..... 117
ألفاظ الجواز وعدم الجواز في كتاب سيبويه..... 117
الإرادة والقصد..... 120
أي التفسيريّة في كتاب سيبويه..... 121
كأنّك قلت..... 125
المقام في كتاب سيبويه..... 128
الاستقصاء..... 131
تمثيل ولا يتكلّم به..... 132
الفصل الثالث: شواهد التفسير والتقدير في كتاب سيبويه..... 134
المبحث الأوّل: تفسير المعنى وتقدير الإعراب في شواهد سيبويه الشعريّة..... 135

أوّلا: في باب ما يحتملُ من الشعر 135
الحذف..... 135
الزيادة..... 140
ثانيا: باب ما يجري مجرى "كان"..... 142
ثالثًا: ما يجري مجرى ليس 143
"لا" بمعنى ليس 143
"ما" بمعنى "ليس"..... 144
رابعًا: التوكيد بنون التوكيد في غير موضعه..... 146
خامسًا: في باب الترخيم 147
سادسًا: الإجراء على الأصل..... 152
المبحث الثاني: تفسير المعنى وتقدير الإعراب في الأمثال التي رواها سيبويه 155
عسى الغويرُ أبؤسًا 156
ما كلّ سوداء تمرةً، ولا بيضاء شحمةٌ 157
أمرَ مبكياتك لا أمرَ مضحكاتك..... 158
إنْ لا حظيّة فلا أليّة..... 158
ذهب أمسِ بما فيه 159
أوَ فَرَقًا خيرًا من حبّ..... 161
ادفع الشرّ ولو إصبعا 161
بيعَ المَلَطي لا عهد ولا نقد..... 162
غضب الخيل على اللُجُم 164

كليهما وتمرًا..... 164
أصبحْ ليلُ..... 166
أفلا قماص بالعير..... 167
من كَذَبَ كان شرًا له..... 169
المبحث الثالث: تفسير المعنى وتقدير الإعراب في ما نقله سيبويه من كلام العرب.... 170
شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى وشهرٌ مرعَى..... 174
ما شأنُ قيسٍ والبرِّ تسرقه..... 175
أغُدّةً كغدّة البعير وموتًا في بيت سلوليّة 176
أمّا ابن مزنيّة فأنا ابن مزنيّة 177
ضربوني قومُك، وضرباني أخواك..... 177
وازيدُ الظريفاه، واجمجمتيَّ الشاميَّتيناه..... 178
إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك..... 179
"يا هذا زيدٌ" كثيرٌ في كلام طيّء 180
ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله..... 181
الخاتمة والنتائج 183
المصادر والمراجع..... 187

مقدّمة

λ

الحمدُ لله حمدًا يبلغُ رضاه، ويُوجبُ المزيدَ من مواهبه وعطاياه، ويؤدّي حقّ نعمته، ويتكفّل بالزلفة لديه في جنّته، وصلّى الله على رسوله الكريم المصطفى، ونبيّه المنتخب المنتقى، وعلى آله الطيبين الطاهرين، أفضلَ صلاةٍ وأزكاها، وأرفعها درجةً وأسناها.

هذه الأطروحة "جَهد سيبويه في ضوء تفسير المعنى وتقدير الإعراب" مستوحاة من محاضرات الدكتور نجاح فاهم العبيديّ، إذ إنّه يدرّس طلابه في مرحلة الدكتوراه على وفق المنهج التفسيريّ، وهو منهج بيّن ملامحه، وأرسى قواعده الدكتور حسن الأسديّ في كتابه مفهوم الجملة عند سيبويه، وقد نشأت بدايتها لديّ حين تحدّث الدكتور العبيديّ في مناقشة رسالتي للماجستير على تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وكان حينها رئيس لجنة المناقشة، وكان ذلك في اعتراض له على طريقة عرضي للمصطلح، وفي دراستي في مرحلة الدكتوراه وفي إشرافه على دراستي عرض عليّ دراسة تفسير كلام العرب في كتاب سيبويه، فنالت إعجابي واستقرّت الدراسة على العنوان الذي جاءت فيه، فجعلت قراءات الأستاذ المشرف مثالًا آمل الوصول إليه، فاقتفيتُ أثره وسلكت طريقه، ونهجت نهجه.

ولم تكن صعوبة الدراسة في ركوب البحر بقدر ماهي مسؤوليّة كبيرة تجهد الدارس، وتجعله بين أمرين أحلاهما مرٌّ، فإمّا أن يكمل المسيرة على الرغم من صعوبتها، وإمّا أن يتراجع عنها لقلّة أدواته، وقلّة ما يعينه من مصادر، وأما قراري فقد كان المضيّ بما لديّ من أدوات، قد تمكنني من العبور أو الغرق في أعماق اللغة التي كانت طيّعة في يديّ سيبويه، وكان السند الأوحد في ذلك، والمشجّع النافع هو أستاذي المشرف، فلم أكتفِ منه بالمشورة، وإبداء الرأي، بل بتبنّي الأفكار التي طرحها في محاضراته، وقراءته الخاصّة في كتاب سيبويه؛ إذ وجدت فيها الحجة ناصعة، والفكرة واضحة.

وكان المنهج في هذه الدراسة هو المنهج التفسيريّ الذي سار عليه الأوائل في كتاباتهم، أي الطريقة العلميّة التفسيريّة التحليليّة التي تناسب منهج سيبويه في عرضه كلام العرب.

وكانت السمة العامّة في طريقة هذه الأطروحة هي عرض محتوى كتاب سيبويه في أبوابه وعباراته وشواهده على تفسير المعنى ثمّ النظر فيه، وتحليله وطرح الأدلّة العلميّة على أنّ سيبويه يفسّر الكلام لا أنّه يعرب وجوهه، وبذلك يكون تفريق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وهذا من أهمِّ أهداف هذه الدراسة، وهو أنّها أرادت أنْ تفرّق بين تفسير الكلام وبين إعرابه؛ إذ إنّ مراد سيبويه يتّضح فيما لو فُرّق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وهذا أهمّ نتائج الأطروحة، وقد جاءت على عشرة مباحث من ضمنها التمهيد، وبعد إتمامها وجدت أنّ كلّ مبحث منها ممكن أن يكون أطروحة دكتوراه، وهذا يعني أنّ الأطروحة قد اختُصرت في أبوابها، وإنّما هي مفاتيح وإشارات تفضي إلى دعوة لقراءات جديدة في كتاب سيبويه تكون على الطريقة التفسيريّة التي تكشف عن أسرار لغة العرب، وتحرّر كتاب سيبويه من النظرة السائدة في أنّ سيبويه وضع كتابه في قواعد الكلام، وفي ذلك استمرار لما بدأه أستاذنا الدكتور حسن الأسديّ؛ لذلك قسّمت هذه الأطروحة على ثلاثة فصولٍ وتمهيد، أمّا التمهيد فهو ممّا لا غنى عنه، وعنوانه "مصطلح تفسير المعنى وتقدير الإعراب" والغاية منه أنْ يتبيّن عنوان الأطروحة، فكان المنطلق فيه ممّا أسس له ابن جنّي، ونبّه عليه في مصنّفاته؛ ليستقرّ في ذهن القارئ أنّ الكلام في النحو على ضربين: الأوّل تفسير معناه، والثاني تقعيد قواعده، وقد وقع في الخلط فيه أوائل النحويين، وهذا بحسب ما طرحه ابن جنّي، وأمّا الفصول فالأوّل عنون بـ "معنى التفسير النحويّ في كتاب سيبويه" وكان في ثلاثة مباحث، الأوّل: التفسير النحويّ في كتاب سيبويه، والثاني جهد سيبويه التفسيريّ في فكر النحويين، والثالث فكر سيبويه بين التفسير والتقدير، ومن نتائج هذا الفصل أنْ نعرف أنّ كلام العرب يُفسّرُ كما يفسّر كتاب الله، وكان المفسّر الأوّل لهذا الكلام سيبويه، وهذه الطريقة التفسيريّة تكاد تنعدم في فكر غيره من النحويّين، والفصل الثاني وعنوانه: مظاهر تفسير المعنى في كتاب سيبويه، ومن أهدافه بيان رؤية سيبويه للنحو العربيّ، وهو في ثلاثة مباحث كذلك، الأوّل عُنونَ بـ "قوّة الفعل في كتاب سيبويه" وهو مبحثٌ الكلام فيه على قوّة الفعل وقوّة الفاعل وهو من أسس النحو في لغة العرب، والمبحث الثاني هو "النصب تفسير معنى عند سيبويه" وتضمّن إشارات قد تفتح الآفاق لدراسة النصب، انطلاقًا من قول الخليل: النصب خزانة النحو، وأمّا الفصل الثالث وهو "شواهد

التفسير والتقدير في كتاب سيبويه، فكان في ثلاثة مباحث كذلك، المبحث الأوّل في مخالفة الشعر لقواعد العربيّة وعنوانه: "تفسير المعنى وتقدير الإعراب في شواهد سيبويه الشعريّة" والمبحث الثاني عُنون بـ "تفسير المعنى وتقدير الإعراب في الأمثال التي رواها سيبويه" و هذا المبحث مهمّ لأهميّة الأمثال في كلام العرب ولكونها تعكس صورة اللغة التي شرّف الله منزلتها، من جهة الاختصار والإيجاز ولاشتمالها على التفسير والتقدير، وأمّا المبحث الثالث فعنون بـ "تفسير المعنى وتقدير الإعراب في ما نقله سيبويه من كلام العرب" وقيمة هذا المبحث في تفسير الكلام الذي نقله سيبويه عن العرب، وهم ممّن يوثق بعربيّتهم وهذا الكلام المنقول هو الأولى في التحليل وفي بيان ما فيه من تفسير ومن تقدير، لأنّه ليس كلامًا مصنوعًا، ثم ختمت الأطروحة بعددٍ من النتائج، وهي الخطوط العامّة التي ممكن أن تغيّر مسار النحو العربي في ضوء دراسة تعين على فهم كلام العرب بأخصر الطرائق، وأنفع النتائج، وفي الأطروحة كذلك نتائج كثيرة مطويّة في أثنائها، ومبثوثة في صفحاتها، يتعذّر ذكرها كلها.

وقد كان من سمات هذه الأطروحة أنّ الرجوع فيها إلى كتب النحويّين قليل؛ وذلك لأنّ فيه تطويلًا بلا طائل، ولأنّ ذلك لا ينفع في هذه الدراسة فهي في سيبويه، وفي النكت التي قلّ عرضها لدى الدارسين السابقين بهذه الطريقة سوى ما جاء به بعضهم أمثال الدكتور حسن الأسديّ في كتابه مفهوم الجملة عند سيبويه، وما جعل الثقة فيما كتبناه هو أنّه متّفق مع فكر الأستاذ المشرف، وأنّ أغلبه حظي بمباركته، وإمضائه عليه، وكذلك وجدنا بعد إتمام العمل إمكانيّة التعديل عليه والتغيير فيه، وما يمنعنا من ذلك أنّا استهلكنا من الوقت أكثره فقدمناه على ما فيه من النقص، وما الكمال إلّا لله وحده، وفي قوله جلّ وعلا.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين

تمهيـــــــد

مُصطلحُ (تفسيرُ المعنى وتقديرُ الإعراب)

تمهيـــــــــد

مصطلح تفسير المعنى وتقدير الإعراب

أوّلًا: باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى عند ابن جنّي

من أبواب ابن جنّي في الخصائص باب أسماه "باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى"[1] وكرّر مضمونه في باب آخر أسماه "باب في التفسير على المعنى دون اللفظ"[2] وقد أراد منه أن يمنع المشتغل في النحو من أنْ يقع في إفساد الصنعة، وذلك في قوله ((هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي من يضعف نظرُه إلى أنْ يقوده إلى إفساد الصنعة))[3] وقال في موضع آخر ((اعلم أنّ هذا موضع أتعب كثيرًا من الناس واستهواهم، ودعاهم من سوء الرأي، وفساد الاعتقاد إلى ما مذِلوا به، وتتايعوا فيه))[4] وابن جنّي أراد في هذا الباب أن يضع حدًّا فاصلًا بين الصنعة والمعنى، فالصنعة ـ عنده ـ ممّا لا يستهان به، وعلى المشتغل بها أنْ يحفظ حدودها، ولا يجاوزها إلى ما يؤدّي إلى العبث فيها؛ لذلك فهو يستعيذ بالله من مخالفتها، وذلك في قوله ((ومن ذلك قولهم: أنت ظالم إنْ فعلت، ألا تراهم يقولون في معناه: إنْ فعلت فأنت ظالم، فهذا ربما أوهم أنّ "أنت ظالم" جواب مقدّم، ومعاذ الله أن يقدّم جواب الشرط عليه، وإنّما قوله: أنت ظالم دالّ على الجواب وسادّ مسدّه، فأمّا أنْ يكون هو الجواب فلا))[5] وكذلك قوله ((ومن ذلك قولهم في عليك زيدًا: إنّ معناه خذ زيدًا، وهو ـ لعمري ـ كذلك، إلّا أنّ زيدًا الآن إنّما هو منصوب بنفس "عليك" من حيث كان اسمًا لفعلٍ متعدٍّ، لا أنّه منصوب بـ "خذ"))[6] فـ "زيدٌ" منصوب بعليك، وإن كان في المعنى منصوبًا بـ "خذ" ولو تسامحنا في سبب النصب، وأجريناه على ما كان في المعنى، فإنّ هذا يؤدّي إلى إفساد الصنعة ويفضي إلى

---

(1) ينظر: الخصائص 279/1

(2) ينظر: المصدر نفسه 260/3

(3) المصدر نفسه 279/1

(4) المصدر نفسه 260/3

(5) المصدر نفسه 283/1

(6) المصدر نفسه والصفحة نفسها

التسامح في كثير من أبواب النحو، فيفتح باب التأوّل في الصناعة، واتّباع الهوى في إحكام العبارات، فيؤدي إلى إفساد المعنى كذلك، وسيمرّ بنا في فصول هذه الأطروحة ما قد يوهم القارئ، ويرشد المطّلع إلى أنّنا نقلّل من شأن القاعدة، ونذهل عنها من تمسّك بها، وليس كذلك، بل الحقّ أنّنا نميز الصنعة من غيرها، على أنّ من اختصّ بالصنعة حكيم في وضعه، فطنٌ في صياغته، إذ لم يغادرها سيبويه، وليس في ذلك من شكّ، وإلى هذا أشار ابن جنّي، وأراد أن يفرّق بين المعنى وبين الصنعة عند المتقدّمين وذلك في قوله ((ولا تستصغر هذا الموضع؛ فإنّ العرب أيضًا قد مرّت به، وشمّت روايحه، وراعته))[1]

لقد أراد ابن جنّي أنْ يبيّن الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وحذّر من الاسترسال في ذلك، بعد أنْ وضع حدوده، وأسهب فيه، وأشار إليه في مواطن كثيرة في خصائصه، وكذلك أشار إلى أنّه وقع فيه أصحاب الصنعة وأصحاب الصياغة، وفيه يقول ((ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أنْ يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب، حتّى لا يشذّ شيء منها عليك، وإيّاك أنْ تسترسل فتفسد ما تُؤثِر إصلاحه))[2]

وممّا ذكره ابن جنّي من مثال في هذا الباب قوله ((ومن ذلك قول العرب: كلّ رجل وصنعتُه، وأنت وشأنُك، معناه أنت مع شأنِك، وكلّ رجل مع صنعته، فهذا يوهم مِن أمَمٍ أنّ الثاني خبرٌ عن الأوّل، كما أنّه إذا قال: أنت مع شأنك، فإنّ قوله: مع شأنك، خبر عن أنت، وليس الأمر كذلك، بل لعمري إنّ المعنى عليه، غير أنّ تقدير الإعراب على غيره، وإنّما شأنك معطوف على أنت، والخبر محذوف للحمل على المعنى فكأنّه قال: كلّ رجل وصنعته مقرونان))[3]

(1) الخصائص 280/1

(2) المصدر نفسه 283/1–284

(3) الخصائص 283/1

وهذا الذي حذّر منه ابن جنّي وقع فيه ابن عصفور الأشبيليّ في شرح الإيضاح، إذ يرى في "كلّ رجل وضيعته" أنّه كلام تام لا يحتاج إلى تقدير[1] وهذا نبّه عليه سيبويه في أنّه تفسير معنى لا تقدير إعراب وذلك عند عرضه رأيًا للخليل في جواز: بعت الشاءَ شاةٌ ودرهم، وقال فيه ((إنّما يريد شاةً بِدرهمٍ، ويجعل بدرهمٍ خبرًا للشاة، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قولك: كلّ رجلٍ وضيعتُه، في معنى مع))[2] و شرحه السيرافي بقوله ((والتقديرُ شاةٌ منه ودرهمٌ مقرونانِ، كما يقال: كلّ رجلٍ وضيعتُه بمعنى مع ضيعتِه، وكذلك شاة منه مع درهم؛ لأنّ الواو في معنى مع، فصحّ معنى الكلام بذلك، فلمّا رفع الدرهم وعطف على الشاة قدّر خبرًا))[3] وقد استشهد ابن جنّي بقول الشاعر[4]:

أغارَ على معزاي لم يدرِ أنّني وصفراءَ منها عبلة الصفوات

على العطف بالنصب مع أنّ.

ومن أبواب ابن جنّي القريبة من هذا الباب كذلك "باب في تجاذب المعاني والإعراب" قال فيه ((هذا موضع كان أبو عليّ – رحمه الله – يعتاده، ويلمّ كثيرًا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه، وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعرابَ والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمرٍ، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب، فمن ذلك قول الله تعالى ﴿**إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ**﴾[5] فمعنى هذا، أنّه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإنْ حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو "يوم تبلى" وبين ما هو معلّق به من المصدر الذي هو الرجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمرٌ

(1) ينظر: المفتاح في شرح أبيات الإيضاح 130/1

(2) الكتاب 393/1

(3) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 10/6

(4) البيت بلا نسبة في الخصائص283/1، وفي لسان العرب 410/5

(5) الطارق 8

لا يجوز))[1] ومجمل القول: أنّ ابن جنّي حذّر من تداخل الإعراب مع المعنى، وأنّه إنْ حصل يفضي إلى إفساد الصنعة.

ثانيا: الفرق بين تفسير المعنى والحمل على المعنى

الحمل على المعنى غير التفسير على المعنى، إذ هو في أصل النصّ، وهو مراد المتكلّم، وناتج عن إرادته، لذا فإنّه لا يضرّ بالصنعة، وهو بخلاف تفسير المعنى، الذي ينتج عن السامع، وقد أفرد ابن جنّيّ فصلًا في الحمل على المعنى في باب شجاعة العربيّة، قال فيه ((اعلم أنّ هذا الشرح غور من العربيّة بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا))[2] وكذلك قال فيه في موضع آخر ((وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنكَش ولا يُفتَّج، ولا يؤبى، ولا يغرَّض ولا يغضغض وقد أرينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر، وملاطفة التأوّل))[3] ومثّل له ابن جنّي في سر صناعة الإعراب بـ: أين بيتك فأزورك، فقال ((ألا ترى أنّ أين بيتُك ليس بفعل، فيعطف عليه أزورك، فهذا أظهر أمرًا، فحمل هذا أيضًا على المعنى؛ لأنّ معناه ليكن تعريف منك، فزيارة منّي؛ لأنّ معنى أين بيتُك؟ عرّفني بيتك، فجاز تقديرُ التعريف لذلك))[4] وهذا الباب ذكره ابنُ فارس وأسماه "باب الحمل" قال فيه ((هذا باب يترك حكمُ ظاهر لفظه؛ لأنّه محمول على معناه، ويقولون ثلاثة أنفس مؤنثة؛ لأنّهم حملوه على الإنسان))[5] وفي هذا الباب لاجرم من أنْ تتبعَه الصنعة، وأنْ يعربَ الكلام على تأويله، وهو باب واسع ذكره العلماء وبيّنوه[6] والتضمين كذلك من باب الحمل على المعنى، وكلاهما من شجاعة العربيّة، ولا يعترضه الإعراب، وليس منهما تفسير

(1) الخصائص 3/255-256

(2) المصدر نفسه 2/411

(3) المصدر نفسه 2/435

(4) سر صناعة الإعراب 1/283

(5) الصاحبي 249

(6) للدكتور علي العنبكي كتاب عنوانه "الحمل على المعنى في العربيّة" استقصى فيه حدود الحمل على المعنى ومظاهره.

المعنى؛ لأنّه يعترضه الإعراب، ومجمله أنّ الفرق بين تفسير المعنى والحمل على المعنى هو أنّ الأوّل يتعلّق بالسامع في حين أنّ الثاني يتعلّق بالمتكلّم، ومما لا اعتراض عليه.

ثالثا: تفسير المعنى وتقدير الإعراب عند اللغويين العرب الأوائل

تفسير المعنى عند الأوائل والتأمّل فيه حين النطق به أوقع أهل الفصاحة في الغلط في الإعراب، وذلك أنّهم خلطوا معاني كلامهم مع ما يجوز فيه من قولهم، وقد وصل الحال بهم إلى أنّ موسيقى الكلام (في الشعر) أوقعتهم في مصائد اللحن، فإذا ما علموا به صحّحوه وغيّروه، وانتبهوا إلى فساد الصنعة فيه، وهذا ـ لعمري ـ ممّا يبعد عن تقدير الإعراب، وسببه قياسه على القافية الأخرى في النصّ الشعريّ، وهو من تفسير المعنى بلا شكّ، وقصّة النابغة الذبياني معروفة، في قصيدته التي مطلعها[1]:

أمن آلِ ميّة رائحٌ أو مغتدي عجلان ذا زادٍ وغير مزوّدِ

يقول فيها:

زعم البوارح أنّ رحلتنا غدًا وبذاك خبّرنا الغرابِ الأسودِ

والمعنى هو الذي سوغ له ذلك، إذ معناه: وبذاك خبّرنا نعيق الغرابِ الأسودِ، بدليل ما صحّح به الشاعر بعد أن نبّهوه، كما سيأتي، يقول ابن السكّيت في شرح ديوان النابغة ((بلغنا أنّ النابغة كان أقوى في قوله: أمن آل ميّة رائحٌ أو مغتد، فورد يثرب، فأنشدها، فقالوا له: أقويت، فلم يعرف ما عابوا عليه، فألقوا على فم قينةٍ لهم، وبذاك خبّرنا الغراب الأسودُ، ففطن، فلم يعد))[2] وقد غيّر النابغة البيت في عقب ذلك فجعل عجزه "وبذاك تنعاب الغرابِ الأسودِ" بدليل ما ذكره القيرواني في كتابه وذاك قوله ((وهذا من أقبح العيوب، ولا يجوز لمن كان مولدًا هذا؛ لأنّه إنّما جاء في شعر العرب على الغلط، وقلّة المعرفة به، وأنّه يجاوز طبعه، ولا يشعر به، ألا ترى أنّ النابغة غُنِّيَ له به، فلّما سمع اختلاف الصوت بالخفض والرفع، فطن

(1) ديوان النابغة 93

(2) ديوان النابغة لابن السكيت 29

له، ورجع عنه))[1] ويزعم أهل النحو أنّ النابغة قال هذا البيت بضم الدال من كلمة الأسود، والأرجح أنه قاله بالكسر[2] ومثله قول الفرزدق[3]:

على عمائمنا تلقى وأرحلنا على زواحف تزجى مخُّها ريرِ

فقال له ابن أبي إسحاق: أسأت إنّما هي ريرُ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع فلمّا ألحّ عليه الفرزدق وفطن إلى هذه الخطيئة غيّر البيت فجعل عجزه "على زواحف نزجيها محاسيرِ "[4] وسبب الغلط عنده أنّه أخذه على تفسير المعنى، إذ معناه على زواحف رير ترج مخها، وهو الأقرب إلى المعنى لكنّه محال استقامته لمخالفته الصنعة، فهو تفسير معنى لم يأتِ على سمت تقدير الإعراب، لذلك صحّحه ابن إسحاق على المعنى وذلك قوله ((وتقديره على زواحف رير مخها تزجى))[5]

وقد صرّح ابن فارس بذكر خطأ الشعراء، وذلك في قوله ((ولا معنى لقول من يقول: إنّ للشاعر عند الضرورة أنْ يأتي في شعره بما لا يجوز ولا معنى لقول من قال[6]:

ألم يأتيك والأنباء تنمي

وهذا وإن صحّ وَمَا أشبهه من قوله:

لما جَفا إخوانُه مصْعَباً

وقوله:

قفا عند مما تعرفان رُبوعُ

(1) ما يجوز للشاعر في الضرورة 148

(2) ينظر: ذم الخطأ 7

(3) الديوان 190

(4) ينظر: طبقات فحول الشعراء 17/1، أخبار النحويّين 22، الموشّح 132

(5) خزانة الأدب 239/1

(6) البيت لقيس بن زهير العبسي في خزانة الأدب 365/8

فكلّه غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يوقّون الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبتهُ العربيّة وأصولُها فمردود))[1] وإنّما الخطأ جاء من وهم أصابهم، فشذّوا عن الصنعة، واختلط عليهم بعض الأمر لما رأوه من معنى كلامهم، فخلطوه مع الصنعة، فمعنى قفا ممّا تعرفان ربوعٍ هو: قفا عند ربوعٍ ممّا تعرفان، وفيه مخالفة للنحو، فلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا الذي ذكرناه من المعنى لا يعدّ مسوّغًا للمخالفة وإنْ حُمل على الضرورة، وإنّما الضرورة تمحّل، ومع تمحّل أهل النحو في طلب العذر للشعراء، أنكر ذلك ابن فارس في رسالته "ذم الخطأ في الشعر" بقوله ((إنّ ناسًا من قدماء الشعراء، ومَن بعدهم أصابوا في ما نظموه من شعرهم، وأخطؤوا في اليسير من ذلك؛ فجعل ناس من أهل العربيّة، يوجّهون لخطأ الشعراء وجوهًا، ويتمحّلون لذلك تأويلات، حتّى صنعوا فيما ذكرناه أبوابًا، وصنّفوا في ضرورات الشعر كتبًا))[2] ويقوّي هذا الرأي ما ذكره أبو هلال العسكريّ في ذم الضرورات الشعريّة وذلك في قوله ((وإنّما استعملها القدماءُ في أشعارهم؛ لعدم علمهم بقباحتها))[3] وممّا جاء على تفسير المعنى لا على تقدير الإعراب قول النابغة[4]:

إنّا اقتسمنا خُطَّتينا بيننا فحملْتُ برّة واحتملْتَ فجارِ

وذلك في قوله (فجارِ) فإنّها معدولة عن (فجرة) كما عدلت قطام وحذام عن قاطمة وحاذمة، ويرى ابن جنّى أن سيبويه عدلها عن الفجرة على تفسير المعنى لا على تقدير الإعراب، فقد قدّر ما لم يستعمل مؤنّثًا كأنّه استعمل هكذا، وكذلك يرى البغداديّ في خزانة الأدب، وقال فيه ابنُ جنيّ ((وقولُ سيبويه إنّها معدولةٌ عن الفجرة تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ؛ وذلك أنّه أراد أنْ يعرَّف أنّه معدول عن فجرة علمًا، ولم تستعمل تلك علمًا، فيريك ذلك، فعدل عن لفظ العلميّة المراد إلى لفظ التعريف فيها المعتاد، وكذلك لو عدلت عن برّة هذه

(1) الصاحبي 267، 268

(2) ذم الخطأ 17، 18

(3) كتاب الصناعتين 150

(4) البيت للنابغة الذبيانيّ، في ديوانه 105 وفي خزانة الأدب 327/6

لقلت: برار، كما قال فجار، وشاهد ذلك أنّهم عدلوا حذام وقطام عن حاذمة وقاطمة، وهما عَلَمان، فكذلك يجب أنْ تكون فَجَارِ معدولة عن فَجرَة عَلمًا أيضًا))[1] ومن هذا في قول الأوائل كثير وكذلك في عامّة كلامهم.

رابعا: تفسير المعنى وتقدير الإعراب بعد ابن جنّي

استُعمل تفسير المعنى وتقدير الإعراب وكذلك بعض ألفاظه ـ وإن تباينت ـ بعد ابن جنّيّ عند المفسّرين، وبعض الباحثين المحدثين، نعرض لهما بشيء من الإيجاز:

1. **تفسير المعنى وتقدير الإعراب عند المفسّرين**

أكثر ما يقع تفسير المعنى في كتاب الله، فيبنى عليه تقدير الإعراب، وهذا يفضي إلى خروج عن القاعدة؛ وذلك لأنّ كتاب الله نصّ خاصّ، يحتاج إلى التفسير، والقاعدة الصناعية تكون على النصّ الأصليّ لا على معناه، وقد اجتهد المفسّرون في تبيين معاني كتاب الله العزيز، وبذلوا جهدًا كبيرًا في إظهار هذه المعاني، حتى إنّهم استعانوا بإعادة الصياغة على سبيل التفسير، وإحياءً للمعنى، وكذلك كان جهد المعربين في بيان تقديره لتتمّ الصنعة فيه على وجهٍ حسن، فتضافر تفسير المعنى مع تقدير الإعراب، وهنا انتفت الحاجة إلى ما عرف بالنحو القرآنيّ، ونرى في هذا البحث أنّه لا حاجة تدعو إليه ، ولو كان فيه وجه حقٍّ أو كان على الصنعة في القرآن وجه اعتراض لتصدّى لذلك أوائل المشتغلين بالنحو، ولما ذهل عنه أهلُ الفضل، فكما كان في كلام العرب شعرهم ونثرهم بلاغةٌ أذهلت الصنعة وأتعبتها، ولم يعبأ بها أهلها، فكذلك القرآن الكريم وهو النصّ العالي الذي لا يجارى بلاغةً وأسلوبًا فإنّه نصّ بليغ قاله حكيمٌ، ولو رضينا أنْ يكون له نحو خاصّ، على الكيفيّة التي جاء بها أصحابها؛ لرضينا أن يكون الفعل بلا فاعل ـ ومعاذ الله من هذا ـ ففي قوله تعالى﴿**كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ٢٦ وَقِيلَ مَنۜ رَاقٖ٢٧ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلۡفِرَاقُ** ﴾[2] فلو رضينا أن يكون الفعل "بلغت" بلا فاعل ولم

(1) الخصائص 2/ 199

(2) القيامة 26، 27، 28

نقدّره، لعدم الحاجة إلى ذلك كما يدّعي أهل النحو القرآني[1] لضاع المعنى، وامتنع التقدير، وما كان لسائل أنْ يسأل: ما التي بلغت التراقي؟ إذن فالنحو القرآني ـ بحسب البحث ـ ما هو إلّا فكرة جاشت في ذهن مبتكرها [2] ولجلجت في صدره، واختلجت في ذهنه، فسار على سمتها من سار، وركب موجتها من ركب.

والمفسّرون ذكروا تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وعالجوا مسائلهم في ضوئه، ولكنهم لم يلتزموا لفظ ابن جنّي بعينه، بل تجاوزوه، وغيّروا فيه، فأبو حيّان كان يستعمل تعبير "تفسير معنى لا تفسير إعراب" وقد ورد هذا التعبير في تفسير البحر المحيط أكثر من خمسٍ وعشرين مرّة[3] وكان مراده هو مراد ابن جنّي نفسه "تقدير الإعراب وتفسير المعنى" ومن تعبيراته القريبة من هذا اللفظ قوله ((ولعلّ ذلك تفسير معنى))[4] وقال ((فإن كان تفسير معنى فصحيح، وإن أراد الإعراب فلا ضرورة تدعو إلى هذا التقدير))[5] وقال ((أي: حسبوا أن إيمانهم علّة للترك تفسير معنى، إذ تفسير الأعراب حسبانهم أنْ الترك لأجل تلفظهم بالإيمان))[6] وقال ((تقدير معنى لا تقدير إعراب))[7] وكذلك استعمل المصطلح السمينُ الحلبيّ فكان يعبّر عنه بقوله "تفسير معنى لا إعراب" فورد عنده بهذا اللفظ أكثر من ثلاثين مرّة[8] وكذلك من عباراته بهذا

---

(1) ينظر: نحو القرآن 28

(2) أوّل ظهور لمصطلح النحو القرآني في كتاب عبد العال سالم مكرم "القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة" ثم ذكر المصطلح محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" ثم كتب الجواري رحمه الله كتيّبًا بعنوان "نحو القرآن"

(3) ينظر: البحر المحيط 216/1، 15/2، 16/2، 127/4، 168/4، 313/5، 474/6، 354/7، 237/9، 236/10 ... إلخ

(4) البحر المحيط 489/6

(5) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(6) المصدر نفسه 338/8

(7) المصدر نفسه 290/1

(8) ينظر: الدر المصون 325/1، 21/2، 32/3، 240/4، 388/5، 309/7، 44/8، 321/10... إلخ

المعنى ((وهو تفسيرُ معنى والتقدير الصناعي إنّما هو ...))[1] وكذلك قوله ((ويجوز أنْ يكون بمعنى صيَّر أي: يُصيّره مستعليًا عليهم محيطًا بهم، والتقدير الصناعي: مستقرًا عليهم))[2] وقوله ((من حيث تفسيرُ المعنى لا تفسيرُ الإعراب))[3] واستعمل كذلك من لدن المفسّرين بمعناه دون لفظه ففي حاشية الشهاب ورد بقوله ((ليس تقدير إعراب بل بيان لحاصل المعنى))[4] ولم يرد في تفسير الزمخشريّ لفظ تفسير المعنى ولا تقدير الإعراب بل عالجه في ضوئه، واعتنى بالمعنى كثيرًا وبأثره في تقدير الإعراب وأشار إلى ذلك غيره، ومنه ما ذكره أبو حيّان بقوله ((وقدّرها الزمخشريّ تقدير معنى لا تقدير إعراب))[5] وهذه كلّها تدخل في ضمن المعالجات النحويّة بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وهي متعلّقة بباب ابن جنيّ تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

2. تفسير المعنى وتقدير الإعراب عند المحدثين

لم يحظَ باب تفسير المعنى وتقدير الإعراب باهتمام الباحثين المحدثين، ولعلّ ذلك بسبب ابتعاد الكتّاب عن اللغة الفصيحة الجيّدة، وبهذا يكون الوقوع في وهم التفسير بعيدًا عنهم، وكذلك أمرُ التقدير، وقد سوِغت اللغة الحديثة، وأدخلت فيها كلمات وعبارات غير فصيحة، فصارت الاستعمالات الخاطئة مقبولةً، وصار الشطط مباحًا، وكثر ذلك بعد دخول المعجمات الحديثة، مثل محيط المحيط لبطرس البستاني، الذي أورد فيه ألفاظًا عاميّة لا يليق إيراد أمثلة منها في هذا المقام، و معجم المنجد للأب لويس معلوف الذي يحاكي المعجمات الأوربيّة، والمعجم الوسيط الذي صدر عن المجمع العلمي في القاهرة والذي يجيز الألفاظ الحديثة إذا اشتهرت، وغيرها، وكذلك أنشئت مجامع اللغة العربيّة التي أباحت ما كان ممنوعًا في أصل اللغة.

---

(1) الدرّ المصون 497/7

(2) المصدر نفسه 147/5

(3) المصدر نفسه 320/3

(4) حاشية الشهاب 169/4

(5) البحر المحيط 1/ 290

ومن الباحثين من عرض باب ابن جنّي "تقدير الإعراب وتفسير المعنى" ولكنّهم لم يفهموه حقّ فهمه، ولم يعطوه حقّه من العلم، ولا مستحقّه من الفهم، ولم يكن لديهم الفهم المناسب لهذا الباب الجليل، وقد تصوروا أن المسألة تتعلق بالمعنى والإعراب، وهو باب آخر بدليل أنه نوقش في موضعه، ومن هذه الأبحاث:

1. "تقدير المعنى والإعراب في النحو العربيّ" للباحثة ملاك أحمد توفيق، وهي رسالة قدّمت في الجامعة الأردنيّة ونوقشت في عام 1995م فصلت فيها الباحثة تقدير الإعراب عن تفسير المعنى، أي درست كلّ جانب على حده، وكانت الرسالة جيّدة في استقصاء بعض المفاهيم في النحو العربيّ التي تتعلّق بالمعنى، وكذلك التي تتعلّق بالتقدير، ولكنها لا تعالج مسألة تفسير المعنى وتقدير الإعراب كما قصدها ابن جنّي.
2. "أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها عند سيبويه" أطروحة للباحث محمّد علي السليم قدّمها إلى جامعة اليرموك في عام 2004م وفي هذا البحث قسّم الباحث دراسته على أبواب النحو المعتادة، الرفع والنصب والجرّ، وكذلك درس الباحث المعنى، وكيف يؤثّر على الإعراب، فكان هذا البحث بعيدًا عن باب ابن جنّي كذلك.
3. " تفسيرا الإعراب والمعنى في كتاب سيبويه" بحث للباحثة رنا حسن عباس نشر في عام 2006م في مجلّة الأستاذ، وقد حوى هذا البحث مسائل وآراء ليس غير، فهو كذلك بعيد عن باب ابن جنّي.
4. "تقدير الإعراب وتفسير المعنى عند المفسّرين" أطروحة دكتوراه للباحث محسن عدنان نوقشت في جامعة بابل في عام 2020م وهي الأقرب إلى باب ابن جنّي لكنّ الباحث لم يتوصّل إلى فيها إلى نتائج نافعة وهي معالجات نحوية مجرّدة.

ومن باب ردّ الفضل إلى أهله في إحياء هذا المصطلح، وإعطائه حقّه ومستحقّه، لا بدّ أنّ يذكر دور الدكتور نجاح العبيديّ في هذا الباب، إذ إنّه كان يؤكّد على أنّ كتاب سيبويه كتاب علميّ فسّر فيه صاحبه اللغة، وإنّه أراد تفسير كلام العرب أكثر من إرادته تثبيت القاعدة،

وهو كتاب علميّ ليس الهمّ فيه الصنعة، فابتعد عن الجوّ التعليميّ الذي عليه من جاء بعد سيبويه، فنبّه على أنّ سيبويه فسّر كلام العرب وإنّه لم يرد الجانب التعليميّ وفي ذلك قال الدكتور حسن الأسديّ ((إنّ العمق النظريّ لهذه المنهجيّة لا يخفى على أحدٍ إذا ما جرت موازنة بينها وبين المنهجيّة التعليميّة في المقتضب التي كان لها الأثر الكبير في اندراس منهجيّة سيبويه في الدراسات النحويّة التالية، بل يمكن أنْ نزعم كونها قد ألغت أركان النظريّة التي قام عليها الكتاب وتمّ بذلك بصورة حاسمة على يد ابن السرّاج في أصوله))[1] لذلك فإنّ كثيرًا ممّا جاء به سيبويه هو في الواقع تفسير معنى فهم على أنّه تقدير إعراب، وستكون مسائل هذه الأطروحة مبنيّة على هذا الأساس من الفهم ومن الطرح.

على أنّ الدكتور نجاح قدّم مسألة المعنى على مسألة الإعراب لأنّ الثاني لا يكون إلا بعد استقرار الأوّل لذلك استقرّ لديه المصطلح بصيغته التي ورد فيها عنوان هذه الأطروحة "تفسير المعنى وتقدير الإعراب"[2]

(1) مفهوم الجملة عند سيبويه 42

(2) رأي الدكتور نجاح العبيدي هذا طرح في محاضراته لطلبة الدكتوراه، وكذلك وجهني فيه في بعض المحاورات حين اقترح عليّ عنوان هذه الأطروحة.

الفصل الأوّل

معنى التفسير النحويّ في كتاب سيبويه

المبحث الأوّل

التفسير النحويّ في كتاب سيبويه

التفسير وظهور المصطلح

التفسير في اللغة من الفِسْر، وهو العيّنة التي يستدلّ بها الأطبّاء على المرض، وكلّ شيء يعرف به تفسير الشيء فهو التفسرة، والفسر هو بيان وتفصيل للكتاب [1] وفي أساس البلاغة ((وهذا كلام يحتاج إلى فَسرٍ وتفسير، وفَسَر القرآن وفسّره، ونظر الطبيب في تفسرة المريض، وهي ماؤه المستدلّ به على علّته، وكذلك كلّ ما يترجم في حال شيء فهو تفسرته، ويقال: ما استفسرته عن هذا وما تفسرته عنه))[2] وقال تعالى ﴿**وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا**﴾[3] وفي الاصطلاح ((التفسير علمٌ يُعرفُ به فهم كتاب الله المنزل على نبيّه محمّد "صلى الله عليه وآله" وبيان معانيه واستخراجُ أحكامه))[4] وقال البغويّ ((المفسّر يكشف شأن الآية وقصّتها))[5]

وعلى هذا يكون التفسير إزاحة الإبهام عن اللفظ المشكل أي: المشكل في إفادة المعنى المقصود، وجاء التفسير على صيغة التفعيل ليفيد المطاوعة في استظهار المعنى[6] والتفسير إذن ليس كشف القناع عن اللفظ المُشكل، بل هو إزالة الخفاء في دلالة الكلام، وهذا يحتاج إلى اجتهاد بالغ حتّى يتحقّق المرجو ويُنال المراد، وفي هذا يقول أبو هلال العسكريّ ((التفسير

(1) ينظر: العين 247/7

(2) أساس البلاغة 22/2

(3) الفرقان 33

(4) البرهان في علوم القرآن 13/1

(5) معالم التنزيل 46/1

(6) ينظر: التفسير والمفسّرون 17/1

وهو أنْ يوردَ معاني، فتحتاج إلى شرح أحوالها، فإذا شرحت تأتي في الشرح بتلك المعاني من غير عدول عنها، أو زيادة تُزاد فيها))[1]

التفسير في كتاب الله

من أسباب إعجاز القرآن الكريم أنّه نزل بلغة العرب، إذ إنّ اللغة ساعدت على أن يحمل القرآن العظيم هذا المقدار من الأسرار، ومن الثراء العلميّ، وهذه العظمة لهذا الكتاب الخالد جعلت البشر محتاجين إلى تفسير يكشف الخفاء الذي فيه، وهذه المهمّة يقوم بها مفسّر مكتمل الأدوات، قد خبر كثيرًا من الأمور التي صارت شروطًا للنهوض بهذه المسؤوليّة؛ لذلك قيل: لا يجوز لأحد تفسيرُ شيء من القرآن، وإنْ كان عالمًا أديبًا متّسعًا في معرفة الأدلّة والفقه والنحو والأخبار والآثار، بل عليه أن ينتهي إلى ما روي عن النبيّ "صلى الله عليه وآله" وعن الذين شهدوا التنزيل من الصحابة[2]

وقد احتجّوا على ذلك بما ورد عن النبيّ "صلى الله عليه وآله" قوله ((من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ))[3] وذكروا شروطًا تتوافر في المفسّر حتّى يتمكن ممّا تصدّى له، أو يجاز في مهمّة التفسير، وهذه سميت بأدوات المفسّر، وعدّوها عشرة[4] وكان من آلة المفسّر الموهبة أي: أن يكون المفسّر موهوبًا، والموهبة هي الحكمة التي يؤتيها الله المفسّر، والذي يريد البحث أن يقرّه هو أنّ التفسير يحتاج إلى عالم ذي دربة كبيرة ، وخاصيّة لا تتأتى إلى كلّ فرد، وإن كان على درجة عالية من العلم والمعرفة، وكان المفسّر الأوّل للقرآن الكريم هو النبيّ "صلى الله عليه وآله" لقوله تعالى ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً**

(1) كتاب الصناعتين 345

(2) ينظر: تفسير الراغب الأصفهانيّ 37/1

(3) السنن الكبرى للنسائيّ 286/7، وينظر: تفسير الراغب الأصفهانيّ 37/1

(4) ينظر: التفسير والمفسّرون 1/ 50 ـ 51

وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ﴾[1] وقوله ﴿**وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾[2] ففسّر لهم قوله تعالى ﴿**وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ**﴾[3] وفسّر قوله تعالى ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ** ﴾[4] ودليل مسؤوليّته عن لفظ التفسير قوله "صلى الله عليه وآله" ((خُذوا عنّي مناسككم))[5]

وقد اشتهر في التفسير بعد النبيّ "صلى الله عليه وآله" من الصحابة أربعة وهم: عليّ بن أبي طالب "عليه السلام" وعبد الله بن مسعود وأبيّ بن كعب، وعبد الله بن عبّاس[6] ومهما يكن من شيء فإنّ مهمّة المفسّر من المهام الجليلة التي تسير في ضوء ضوابط مشدّدة، فكما أنّ الطبيب يفسّر حالة المريض بناءً على ما ينظر في الفسرة، فكذلك مفسّر الكتاب ينظر في آياته، ويتوصّل إلى قراءة تعين العامّة على الإفادة من الكتاب العزيز.

ويرتبط تفسير كلام الله بالتفسير النحويّ ارتباطًا وثيقًا، وقد روي عن النبيّ "صلى الله عليه وآله" قوله ((أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه))[7] وقوله ((أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن))[8] وكانت هذه أولى التوجيهات للإرشاد إلى التفسير النحويّ، وفي معاني الفرّاء ((وروي عن

(1) النحل 86
(2) النحل 44
(3) البقرة 43
(4) آل عمران 97
(5) السُنن الكبرى للبهيقي 204/5
(6) ينظر: التفسير والمفسّرون 1/ 187
(7) الجامع لأحكام القرآن 23/1
(8) إيضاح الوقف والابتداء 22/1

مجاهد وابن عباس (في قوله تعالى ﴿**قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ**﴾[1]) أنّهما رفعا الأوّل وقالا تفسيره: الحقّ منّي، وأقول الحقّ، فينصبان الثاني بأقول))[2]

لقد فسّر مجاهد وابن عبّاس حالة الرفع تفسيرًا نحويًّا، وهو أنْ قدّرا جملة فعليّة، وممّا يربط بين تفسير اللغة وتفسير القرآن ما روي عن أبي الأسود الدؤليّ حين أنشد[3]:

فإنْ يكُ حبُّهم رشدًا أُصبْه ولست بمخطئٍ إنْ كان غيّا

فأراد بنو قشير إحراجه لما تردّده بين الشرطين في إيهام الشك، فقالوا أشككت يا أبا الأسود في قولك: فإن يكن حبهم؟ فقال: ألم تسمعوا قوله تعالى ﴿**إِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ**﴾[4] أفترون الله شكّ في ضلالهم؟ ولكنّه حقّقه بذلك عليهم[5] والذي نريد قوله ههنا أنَّ التفسير النحويّ الذي عليه كتاب سيبويه ناشئ من التفسير في كتاب الله[6]

التفسير في كتاب سيبويه

صرّح سيبويه كثيرًا في كتابه بأنّه يفسّر الكلام تفسيرًا، بل تعدّى ذلك إلى أنّه يفسّر القوانين اللغويّة ويفسّر الصناعة النحويّة، وكان سيبويه ينسب كثيرًا من التفسير إلى الخليل "رحمه الله" فكان إذا حلّل مسألة يقول ((فهذا تفسير الخليل))[7] وفي موضع آخر ((وكلا التفسيرين تفسيرُ

(1) ص 84

(2) معاني القرآن للفراء 155/1

(3) البيت في الديوان 293، أخبار النحويّين 12، تاريخ العلماء النحويّين 169، نزهة الألباء 19، إنباه الرواة 52/1

(4) سبأ 24

(5) ينظر: الأغاني 233/12، إنباه الرواة 52/1

(6) وهذا الوصف لمنهج سيبويه ورد في كتاب مفهوم الجملة عند سيبويه في مواطن كثيرة، وقد وقف فيه مؤلّفه على مائة وخمسين استعمالًا لمادة (فسّر) في كتابه وفي بعض بحوثه.

(7) الكتاب 377/1

الخليل))[1] وكذلك كان إذا مرّ بمسألة، وفسّرها جعل التفسير سببًا لحركة الإعراب، وهذا يتبيّن إنْ شاء الله في المسائل التي نعرضها فيما يأتي من المباحث، وقد يعني سيبويه بالتفسير المعنى ومن ذلك قوله ((ألا ترى أنّك تقول للسائل عن تفسير سقيًا وحمدًا: إنّما هو سقاك الله سقيًا، وأحمدُ الله حمدًا))[2] ومنه ((ومن ذلك قولك: مررت برجل بل حمار، وهو على تفسير مررت برجل حمارٍ))[3]

وعند سيبويه تفسير الواضح من أشدّ التفسير، وأطلق عليه تفسير التفسير وهو مصطلح لطيف، وفيه التفاتة رائعة من لدن سيبويه، ومن ذلك ما تكلّم به على أنّى وكيف ومتى، فقال ((وإنّما كتبنا من الثلاثة وما جاوزها غير المتمكّن الكثير الاستعمال من الأسماء وغيرها الذي تكلّمُ به العامّة لأنّه أشدّ تفسيرًا، وكذلك الواضح عند كلّ أحد هو أشدُّ تفسيرًا؛ لأنّه يوضَح به الأشياءُ، فكأنّه تفسير التفسير، ألا ترى أنْ لو أنّ إنسانًا قال: ما معنى أيّان؟ فقلت: متى. كنت قد أوضحت، وإذا قال: ما معنى متى؟ قلت: في أيّ زمان؟ فسألك عن الواضح شقّ عليك أنْ تجيء بما توضّح به الواضح))[4] وهذه من النكت البديعة في كتاب سيبويه، إذ الشدّة عنده توضيح الواضحات وتفسيرها، أمّا ما تعسّر فهمه فهو بتفسيره عليم، وله مقدرة على بيانه.

وكان سيبويه يربط بين تفسيرين فيفسّر الثاني بما فسّر به الأوّل، ويكون التفسير الثاني كالتفسير الأوّل أو هو هو، ومن ذلك ما ذكره في قولنا: أعبد الله ضربته؟ وأزيدًا مررت به؟

(1) الكتاب 437/1 وينظر 389/2، 401، 521/3، 522

(2) المصدر نفسه 353/1

(3) المصدر نفسه 439/1

(4) المصدر نفسه 235/4

وأعمرًا قتلت أخاه؟ وأشباههما، فقال ((فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببه نصبته، وتفسيره ههنا هو التفسير الأوّل الذي فسّر في الابتداء))[1]

وهذه العبارة من سيبويه مكثفة ومحكمة، وأراد أنّ في مثل أعبد الله ضربته؟ لو كان من دون استفهام لكان ضربت عبد الله، فتسلط الفعل عليه، وقد فسّر المحذوف بالثاني المظهر مع الاستفهام، فكان تفسيره مع الاستفهام، وهو مضمر كتفسيره مع غير الاستفهام وهو ظاهر، وقد شرحه السيرافيّ بأحسن القول، وذلك في قوله ((يعني أنّ الفعلَ الذي يَنصب هذا الاسم قبل دخول الاستفهام، هو الذي ينصبُه إذا دخلَ الاستفهامُ))[2] وهذا التفسير في كتاب سيبويه على طريقة الإحالة التفسيريّة كثير، ويحتاج من المطّلع إلى تأمّل دقيق، فهو مرتبط بتفسيرين يكون الأوّل دالًّا على الثاني.

ومهما يكن من شيء فإنّ سيبويه نظر إلى اللغة نظرة اختلفت عن نظرة النحويّين فكما أنّ مفسري كتاب الله بذلوا جهودًا، وأفنوا أعمارهم في سبيل كشف معاني القرآن وتفسيره، وبيان ما خفي من أمره، فكذلك عمل سيبويه مع هذه اللغة التي شرّف الله منزلتها، فهو حرص على أنْ يتعامل معها بطريقة تفسيريّة متجاوزًا الضوابط اللغوية التي جعلت منها قانونًا ثابتًا، ومن هذا جاءت صعوبة فهم الكتاب، وذلك أنّهم عجزوا عن فهمه، وليس فهمه بعسير، ولكنهم أرادوا أن يفهموه فهم صنعة، فامتنع عليهم، ولو فهموه كما هو لكان سهلًا يسيرًا، وفي هذا المعنى روى الذهبيّ في سير أعلام النبلاء عن المبرّد قوله ((وذكر لنا المازنيّ أنّ رجلًا قرأ عليه كتاب سيبويه في مدّة طويلة فلمّا بلغ آخره قال: أمّا إنّي ما فهمت منه حرفًا، وأمّا أنت فجزاك الله خيرًا))[3]

(1) الكتاب 102/1

(2) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 164/3

(3) سير أعلام النبلاء 270/12- 271

ولو نظرنا في هذه الرواية نظرة أوّليّة لوجدنا أنّها لا تتناسب مع المقام الذي جاءت فيه، ولا تُقبل من دون تأمّل، وذلك من غير المعقول أنّ المازنيّ يقوم بتدريس الكتاب مدّة طويلة ولا يلتفت إلى عدم فهم تلميذه، ولكن هذا الاعتراض على الرواية ممكن لو كان الكتاب كتاب صنعة، أمّا أنّه كتاب علميّ تفسيريّ ينظر إلى أسرار اللغة فعند ذاك تكون الرواية ممكنة ولا إشكال فيها، وروى الحموي أنّ أبا حيّان التوحيديّ في كتاب محاضرات العلماء قال ((وحضرت مجلس شيخ الدهر، وقريع العصر، العديم المثل، المفقود الشكل، أبي سعيد السيرافيّ، وقد أقبل على الحسين بن مردويه الفارسيّ، يشرح له ترجمة "المدخل إلى سيبويه" من تصنيفه، فقال له: علّق عليه، واصرف همّتك إليه، فإنّك لا تدركه إلّا بتعب الحواس، ولا تتصوّره إلّا بالاعتزال عن الناس))[1] وهذه الصعوبة المشار إليها إنّما جاءت من أنّ فهم الكتاب هو فهم لكلام العرب، لذلك قال فيه ابن سلّام ((وكتابه في النحو هو الإمام فيه))[2] وهذا لقب استحقّه سيبويه فكان إمامًا للنحو وإمامًا للنحويّين بلا منازع؛ لذلك قال الجاحظ ((أردت الخروج إلى محمّد بن عبد الملك ففكرت في شيء أهديه إليه فلم أجد شيئًا أشرف من كتاب سيبويه))[3] وهذه المنزلة الكبيرة التي حظي بها سيبويه جعلت بعضهم يعلّلها أنّ سيبويه من الجنّ وورد في ذلك روايات كثيرة، منها ما روي عن أبي عمر الزاهد[4] ولعلّ مردّ هذا إلى أنّ الطبيعة الإنسانيّة تحاول تعليل مالم تفهم، والهروب ممّا تستصعب، إلى مسائل تبرّر ما عنّ لها من هذه الصعوبة، ومنها نسبة سيبويه إلى الجنّ؛ إذ فيها ملاذ جيّد في تعليل ما جاء به، والذي عليه البحث هو أنّ ميزة كتاب سيبويه هي الطريقة التفسيريّة التي جاء بها، وهذا يتضح في مباحث الأطروحة إنْ شاء الله تعالى.

(1) معجم الأدباء 879/2

(2) نزهة الألباء 55

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(4) ينظر: نزهة الألباء 56، إنباه الرواة 356/2، تاريخ بغداد 102/14

منهج سيبويه في التفسير

قيل: إنّ النحو هو انتحاء سمت العرب في كلامهم[1] والانتحاء هو الجدّ في الأمر وكلّ من جدّ في أمر انتحى فيه[2] وعلى هذا يكون عمل النحويّ تتبع كلام العرب ومعرفته في أصوله، وبالتتابع صار النحويّ يعتمد على غيره من النحويّين في معالجة الصناعة النحويّة التي يذهب إليها، ويسطر ما عنّ له في مصنفاته فيها، وسيبويه "رحمه الله" اهتمّ كثيرًا في استعمالات العرب، وفي الطريقة التي تكلّم بها العربيّ الفصيح، وأمّا رجوعه إلى غيره من النحويّين فلم يكن في قوانين اللغة، بل في الاستعمال العربيّ، وبمن يثق بعربيّته[3] ولو نقل عن النحويّين قال على سبيل المثال ((حدّثنا بذلك يونس وأبو الخطّاب عمّن يوثقُ به من العرب))[4] وقال ((سمعت ذلك ممّن يوثق بعلمه))[5] وأمّا إذا سمع من العرب ممّا لا يوثق به فلا يأخذ به ومن ذلك قوله ((ولا نعلم أحدًا يوثق بعلمه قال خلاف ذلك))[6] وهنا نرى من المناسب أنْ نشير إلى الفرق في اللفظ بين النحويّين والنحاة، على اعتبار الفرق بين الصنعة والتفسير، وقد خطّؤوا من يطلق تسمية النحاة، وهذا ليس صحيحًا، إذ اللفظ مستعمل كثيرًا، ولكلّ لفظ معناه، فالنحويّون جمع نحويّ، والنحاة جمع ناحٍ كـ "غاز" جمعها غزاة، والناحي هو الذي اعتمد على الشيء، وفي لسان العرب ((ورجلٌ ناحٍ من قومٍ نُحاةٍ))[7] وكذلك فيه أنحى ونحى وانتحى أي اعتمد على الشيء، وانتحى له وتنحّى له[8] وأمّا النحويّ فقد قيل فيه ((إنّه يحرّف الكلام إلى

(1) ينظر: الخصائص 34/1

(2) ينظر: العين 303/2

(3) ينظر: الكتاب 71/1، 155، 255

(4) المصدر نفسه 83/2

(5) المصدر نفسه 279/2

(6) ينظر: المصدر نفسه 369/3

(7) لسان العرب 310/15

(8) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

وجوه الإعراب))[1] وهذا أصل الكلام، ويتبيّن منه أنّ النحويّ هو المشتغل بالنحو خاصّة، وأمّا الناحي فهو من اقتفى أثر غيره وسار على دربه، وجمع الناحي نحاة، ثم انصرفت دلالة النحاة على المشتغلين في النحو، وقد سمّى ابن مضاء كتابه "الردّ على النحاة" وليس في متن كتابه كلمة نحاة، بل كان يَجمع على نحويّين، وكأنّه أراد أن يردّ على المشتغلين بالنحو ممّن اتبعوا غيرهم من دون تفكّر، ونحوا نحوهم، وفي كتب المتأخرين استعملت كلمة نحاة كثيرًا، وأمّا سيبويه فهو النحويّ الذي صار إمامًا لهؤلاء النحاة، بل هو إمام النحويّين، وهو النحويّ الفذّ الذي اشتغل بالنحو على طريقة التفسير اللغويّ، وفي هذا يقول الدكتور حسن الأسديّ ((لقد ماثلت وظيفة سيبويه وظيفة المفسّر (يعني مفسّر كتاب الله) فقد سعى ليفسّر كلام العرب))[2] وقال ((كما سعى المفسّر لبيان دلالة كلام الله وتحصيل مقاصده، فكذلك أدرك سيبويه غايته، فعقد كتابه على النظر إلى الكلام وتركيباته))[3]

وتفسير سيبويه لكلام العرب جاء بطرائق متعدّدة، بل نكاد نجزم أنّ كلّ ما ورد في الكتاب هو على طريقة التفسير، وإنْ كان فيه تقدير، وكذلك فإنّ غاية سيبويه هي أن يفسّر الكلام، وكان إذا جاء بأمر واحتاج إلى تفسير استعان بأداة من أدواته، وسنفصّل ذلك ـ إن شاء الله ـ في آليّات التفسير، وسيبويه كان يستعمل بعض الأدوات التفسيريّة، وأكثرها استعمالا لديه "أي" التفسيريّة، وقد وردت في الكتاب أكثر من ثلاثمائة مرّة، وكلّها في التفسير، وفيها يفسّر ما جاء في الكتاب وعلى قسمين، قسم في تفسير النصوص التي يوردها، وقسم في عباراته هو، فمن القسم الأوّل قوله ((إنّي ممّا أنْ أصنع أي: من الأمر أنْ أصنع))[4] ومن الآخر ((استجدته أي أصبتُه جيدًا، واستكرمته أي أصبته كريمًا، واستعظمتُه أي أصبته عظيمًا، واستسمنته أي

(1) لسان العرب 310/15

(2) مفهوم الجملة عند سيبويه 36

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(4) الكتاب 73/1

أصبته سمينًا))[1] ومن أدوات التفسير كذلك، "كأنّك قلت" ومشتقّاتها، وغير ذلك من آليّات التفسير[2] وهذا كله نعرضه إن شاء الله في محلّه[3] وكان سيبويه يسمّي التفسير "ما وراء الإعراب"[4] وكان يعتني به كثيرًا ويدعو إليه، ولا يرتضي للنحويّين اتّباع الصنعة، وابتعادهم عمّا جاءت به العرب، ومن ذلك قوله ((فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب، وذلك قولك: ويحٌ له وتبّ، وتبًّا لك وويحًا، فجعلوا التبّ بمنزلة الويح، وجعلوا "ويحٌ" بمنزلة التبّ فوضعوا كلّ واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العربُ))[5]

ويمكن أنْ نقول إنّ سيبويه عمد إلى التفسير واستعان بكلّ شكل من أشكاله حتّى جاء بهذا السفر الجليل، وهو منهج سار عليه من أوّل أبواب الكتاب إلى آخرها، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ المنهج الذي سار عليه سيبويه هو صاحب الريادة فيه؛ لأنّ المصنّف الوحيد في النحو الذي جاء على هذه الطريقة هو كتاب سيبويه، مع أنّ الخليل وهو أستاذ سيبويه كان على هذا المنهج التفسيريّ، وعلى هذه الطريقة العلميّة، وفي ذلك قال المخزوميّ ((ومن هنا أزعم أنّ الخليل هو أوّل نحويّ عني بدراسة النحو دراسة علميّة منظّمة))[6] وقال ((ومن هنا أزعم أيضًا أنّ الخليل هو واضع علم النحو بمعنى أنّه واضع المنهج لدراسته دراسة علميّة منظّمة))[7] وقال ((ثم جاء الخليل بن أحمد فأراد أنْ يدرس اللغة لا على أساس الجمع كيفما اتفق، ولا على أساس تصنيف المسائل بحسب المعاني، وإنّما أراد أنْ يدرسها على أساس من فقه اللغة، وعلى أساس علميّ، والنظر العلميّ لازمة من لوازم الخليل الفكريّة، طغت على

(1) الكتاب 70/4

(2) آليّات التفسير مصطلح ورد لدى الدكتور نجاح العبيديّ في بحوثه ومحاضراته.

(3) ينظر: الصحيفة 118 في هذه الأطروحة

(4) ينظر: الكتاب 80/2

(5) الكتاب 334/1

(6) الخليل بن أحمد الفراهيديّ 60 ـ 61

(7) المصدر نفسه 61

تفكيره وبحوثه ودراساته))[1] وفي الكلام على سيبويه يمكن أنْ يقال: إنّ سيبويه هو صاحب المصنّف الأوحد الذي أسّس للدراسة العلميّة، وهذا المصنّف لم يأتِ مثلُه أو على الأقلّ يمكن القول: إنّه لم يأتِ على طريقته إلّا النزر؛ إذ هو نحو علميّ لا تعليميّ.

المنهج التفسيريّ قبل سيبويه وبعده

استوت الصنعة النحويّة على يد ابن السراج في أصوله، وقد قيل ((ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله))[2] وهذا يعني أنّ القوانين النحويّة اتّسقت في حالها، في هذا الكتاب، وهو كتاب انتزعه ابن السرّاج من كتاب سيبويه[3] ثم توالت التآليف في النحو، وعقلُ النحو يعني أنْ تكون له ضابطة يُحتكم إليها في الخطأ والصواب النحويّ، أمّا كتاب سيبويه فكما تبيّن أنّه لم يكن همّه تسطير القاعدة أو تقعيدها، وكان يمقت النحويّين في عملهم الصناعيّ ويذمّهم في مواطن كثيرة ولم يرتضِ ما أتوا به ومن ذلك قوله ((باب ما استكرهه النحويّون وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب))[4] ومنه ((فقال النحويّون: أمّا العلمَ والعبيدَ فذو علم وذو عبيد، وهذا قبيح))[5] ومنه في مسألة إنكار القلب في نحو: مررت برجل معه الفرس راكب برذونًا، وذلك قوله ((ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويّون لفسد كلام كثير))[6] ومنه في مسألة اعترض فيها على النحويّين، وإنّهم يأخذون فيها بوجه ضعيف، فقال ((وليس في الدنيا عربيٌّ يرفع سرت حتّى أدخلُها إلّا وهو يرفع إذا

(1) الخليل بن أحمد الفراهيديّ 82

(2) معجم الأدباء 2535/6، وقد ورد الخبر في بغية الوعاة 109/1، الأعلام 136/6

(3) ينظر: إنباه الرواة 149/3

(4) الكتاب 334/1

(5) المصدر نفسه 389/1

(6) المصدر نفسه 50/2

قال: قد سرتُ))[1] وذكر مرّة بيتًا نسبه لمجهول ثم قال ((ويقال: وضعه النحويّون))[2] وبذلك فإنّ سيبويه يشير إلى الصناعة في القاعدة والصناعة في اللغة، والقاعدة النحويّة هي دليل صناعيّ مسطور في كتب النحو، وعليه أمثلة منها ما كان مصنوعًا، ومنها ما أخذ من لغة العرب، وقد يقوم النحويّ بنحت الأدلّة ليعلّل ما جاء به من النصوص المخالفة لصناعته، وكان سيبويه على غير ذلك، لقد جاء بنحو تطبيقيّ علميّ، بعيد عن ذكر القاعدة وفي هذا المعنى يقول تمّام حسّان حين تحدّث عن قصّة بداية النحو ((فكانت أقرب إلى الجانب العلميّ التطبيقيّ منها إلى الجانب الفكريّ النظريّ، وكانت ألصق بضبط النصّ منها بالتفكير في تكوين اللغة العربيّة باعتبارها هيكلا وبنية))[3] وأمّا سيبويه فكان يفسّر اللغة على اعتبار أنّها لغة استعمال، وحتّى قضيّة الإعراب حين بدأت لم يكن يُقصد به كما هو بعد سيبويه، بل كان أقرب إلى المعنى اللغويّ له، وهو الإفصاح والتبيين[4] لذلك نرى أبا الأسود الدؤليّ حين قام بنقط المصحف سمّى نشاطه بنقط الإعراب، وهو عمل ينظر إلى التحليل والتفسير، وكذلك سمّاه بـ إعراب القرآن حين قال ((ورأيت أنْ أبدأ بإعراب القرآن))[5] وحين جاء سيبويه ذكر لفظ الإعراب في كتابه كثيرًا، ولم يقصد به الوظائف النحويّة من فعل وفاعل ومفعول به، وإنّما كان يقصد به ضبط أواخر الكلم من دون النظر إلى الوظيفة أو التسمية، ومعلوم لدى كلّ الدارسين أنّ تحديد الوظيفة مختلف كليًّا عن تحريك أواخر الكلمات، وحينما استعمل سيبويه لفظ الإعراب قصد به حرف الإعراب، وهو الحرف الأخير من الكلمة الذي تظهر عليه الحركة، ثمّ جاءت كتب إعراب القرآن وتوسّعت الدلالة حتّى شملت الوظيفة النحويّة للألفاظ من فعل وفاعل ومفعول وغير ذلك.

---

(1) الكتاب 21/2

(2) المصدر نفسه 61/2

(3) الأصول، دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب 31

(4) ينظر: العين 128/2

(5) إيضاح الوقف والابتداء 41/1

والذي نريده ههنا أنّ سيبويه مختلف عن غيره من النحويّين، وكتابه مختلف عن المصنفات الأخرى، وهذا بدوره أدى إلى أنْ يُسطر رأيه في كتب النحو على أنّه حجّة يحتجّ بها، لا كغيره من النحويّين الذين تذكر مذاهبهم في المسائل النحويّة، والشواهد على ذلك كثيرة حتّى عدّت من البدهيّات، والبحث هنا في شغل عن ذكرها، على أنّ ما ذكر في اختلاف سيبويه مع غيره كثير، وأسبابه متعدّدة، ومن ذلك ما روي في حياته في قصّة له رواها الأصمعيّ، وذلك في قوله ((عُرِضَ عليّ شيء من الأبيات التي وضعها سيبويه في كتابه، ففسّرتها على خلاف ما فسّره، فبلغ ذلك سيبويه ... فتلقاني في المسجد فقال اجلس يا أبا سعيد! ما الذي أنكرت في بيت كذا وبيت كذا؟ ولم فسّرت على خلاف ما يجب؟ فقلت ما فسّرت إلّا على ما يجب، والذي فسّرته أنت ووضعته خطأ، تسألني وأجيب، ورفعت صوتي، فسمع العامّة فصاحتي ... فقال لي: إذا علمت أنت يا أصمعيّ ما نزل بك منّي لم ألتفت إلى قول هؤلاء، ونفض يده في وجهي ومضى))[1]

وفي مراتب النحويّين أنّ الفراء كان يقرأ كتاب سيبويه سرًّا، لئلا يعلم أحد فيعيّره بذلك، ويقال: مات فوجد الكتاب تحت وسادته بعد وفاته[2]

ومهما يكن من أمر فإنّ سيبويه لم يكن هو من أوجد المنهج التفسيريّ في اللغة، أو أنّه الوحيد الذي فسّر اللغة بهذه الطريقة، وإنّما كتابه جاء على منهج تفسير اللغة، والتزمها هو، وخرج من قيود النظام التعليميّ الذي فرضه النحويّون، إلى الاستعمال العربيّ، وإلى تفسير ذلك الاستعمال، مستعينًا بما تكامل لديه من أدوات، وما سيأتي إن شاء الله يبيّن مسار المنهج التفسيريّ في اللغة[3] ونقول: إنّ كلّ ما سطر في كتب النقد الأدبيّ القديم ما هو إلّا تفسير

(1) معجم الأدباء 125/16

(2) ينظر: مراتب النحويّين 87

(3) المنهج التفسيري وآليّات التفسير ورد كثيرًا في كتاب مفهوم الجملة عند سيبويه ومنه في الصحيفة 36، 39 وكذلك سمعته في محاضرات الدكتور نجاح العبيديّ على طلبة الدكتوراه.

لغويّ لتلك النصوص، وقد جاءت بمسمّيات عدّة، منها النقد الأدبيّ، ومنها النقد اللغويّ، ومنها التحليل النحويّ، وهذا قال فيه فخر الدين قباوة ((أمّا التحليل النحوي فقد جرت صوره المختلفة بمستويات متفاوتة منذ نشأة التفسيرات اللغويّة؛ إذ كانت الغاية من تلك الممارسات تطبيقيّة أكثر منها نظريّة تقعيديّة))[1] وكان رائد التأصيل العلميّ وترسيخ الضوابط أبو الأسود الدؤليّ، أخذ مبادئ علم النحو عن الإمام عليّ عليه السلام، ثمّ زاد عليها أبوابًا وتفريعات ومصطلحات شكّلت الأصول الأولى التي سار عليها من جاء بعده[2] وأبو الأسود صاحب الريادة ربط تفسير اللغة بتفسير القرآن، كما مرّ وكما سيتبيّن وقال السيرافيّ ((اختلف الناس في أوّل من رسم النحو فقال قائلون: أبو الأسود الدؤليّ، وقال آخرون: نصر بن عاصم، وقال آخرون: عبد الرحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤليّ))[3] وقال الجمحيّ ((وكان أوّل من أسس العربيّة، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤليّ))[4] وقال ابن قتيبة ((إنّ أبا الأسود هو أوّل من عمل في النحو كتابًا))[5] وهناك رأي بأنّ أوّل من وضع النحو هو عبد الرحمن بن هرمز أو نصر بن عاصم وهو مردود، وقد ذكره أبو البركات الأنباريّ إذ قال ((فأمّا من زعم أنّ أوّل من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ونصر بن عاصم فليس بصحيح؛ لأنّ عبد الرحمن بن هرمز أخذ النحو عن أبي الأسود، وكذلك أيضًا نصر بن عاصم أخذه عن أبي الأسود))[6] وأمّا أبو الأسود فقد أخذ النحو عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب "عليه السلام" [7] وروى ابن فارس ((وقد كان الناس قديمًا

(1) التحليل النحويّ 13

(2) ينظر: طبقات فحول الشعراء 12/1، مراتب النحويّين 6–12، أخبار النحويّين 15 الخصائص 8/2

(3) أخبار النحويّين 11

(4) طبقات فحول الشعراء 12/1

(5) المصدر نفسه 729

(6) نزهة الألباء 21

(7) ينظر: نزهة الألباء 17، وإنباه الرواة 40/1

يجتنبون اللحن فيما يكتبونه أو يقرؤونه اجتنابهم بعض الذنوب))[1] وأنكره بعض الباحثين، ولعلّ نكرانهم كان بسبب القول في وضع النحو على أبي الأسود رحمه الله، إذ لم يرقْ لكثير منهم ما تركه من أثر علميّ في تفسير اللغة، فحاول كثير منهم إضفاء طابع الضبابيّة أو الاعتراض حسدًا منهم وبغضًا، وذلك لقول ابن فارس ((فإن قال قائل: فقد تواترت الرّوايات بأنّ أبا الأسود أوّلُ من وضع العربيّة، وأنّ الخليل أوّل من تكلّم فِي العروض، قيل لَهُ: نحن لا ننكر ذلك، بل نقول إنّ هذين العلمين قد كانا قديما وأتت عليهما الأيّام، وقلاّ في أيدي الناس، ثُمَّ جدّدهما هذان الإمامان))[2] ومنه ما ورد من روايات لا تصمد أمام البحث العلميّ المنصف، ولا أمام المنطق العقليّ، ومن ذلك أنّ ابنته لحنت فقال متعجبًا: وصل اللحن إلى بيتي[3] ومنه ما روي بين أبي الأسود ومعاوية في محاججة ساذجة[4]، ومهما يكن من شيء فإن سيبويه لم يذكر أبا الأسود في كتابه مستشهدًا بآرائه في النحو، وذكره أربع مرات مستشهدًا بشعره، ومنه في موضع قول القائل: كنّاهم كما يقول ضربناهم واستشهد بقوله[5]:

فإنْ لا يكُنْها أو تكُنْه فإنّه أخوها غذّتهُ أمّه بلبانها

ومنه قوله[6]:

فألفيتُه غيرَ مستعتبٍ ولا ذاكِرِ اللهِ إلاّ قَلِيلاً

(1) الصاحبيّ 66

(2) الصاحبيّ 17

(3) ينظر: نزهة الألباء 21

(4) ينظر: نثر الدر 353/6، سمط اللآلي 417/1، محاضرات الأدباء 446/1

(5) في الكتاب 46/1 وفي خزانة الأدب 327/5 وغير موجود في الديوان.

(6) ينظر: الكتاب 169/1، الديوان 54

والشاهد فيه قوله ((لم يحذف التنوين استخفافًا ليعاقبَ المجرور، ولكنّه حذفه لالتقاء الساكنين))[1]

وممّن كان يفسّر اللغة تلميذ أبي الأسود الدؤليّ عبد الرحمن بن هرمز، وذلك أنّه من القرّاء الكبار المشهورين، ومن التابعين، وقد أخذ القراءة عن نافع بن أبي نعيم إمام أهل المدينة، وأحد القرّاء السبعة المشهورين، وعبد الرحمن لُقّب بالأعرج، وقال فيه الزبيديّ ((وكان من أعلم الناس بالنحو))[2] ولعبد الرحمن الأعرج قراءات تدلّ على أنّه وظّف التحليل النحويّ فيها، ومن ذلك ما قرأه في قوله تعالى ﴿**حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ**﴾[3] برفع المضارع، ووجه القراءة: أنّ الفعل دالّ على الحال التي كان عليها الرسول، وذلك أنّ (حتّى) لا تعمل في حال، ولمّا كان ما بعدها ههنا للحال فهي لا تعمل فيه، والتقدير: وزلزلوا فيما مضى حتّى أنّ الرسول يقولُ: متى نصرُ الله، فحكى الحال التي عليها الرسول قبل[4]

وذكر المؤرخون وأصحاب التراجم أنّ لنصر بن عاصم كتابًا مهمًّا في العربيّة[5] وفي هذا الكتاب ربط بين تفسير القرآن والتفسير النحويّ، وفي طبقات الزبيديّ ((فقال عنه الزهريّ إنّه ليفلّق العربيّة تفليقًا))[6] وله أراء في تفسير العربيّة، وقراءات مبنيّة على تفسير اللغة، منها: قراءة (تثنوني صُدُورَهُمْ) وقراءة (بِعَذَابٍ بأس) وقراءة (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُ)

(1) الكتاب 169/1
(2) طبقات النحويّين واللغويّين 26
(3) البقرة 214
(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن 126/1
(5) ينظر: معجم الأدباء 2749/6، بغية الوعاة 313/2
(6) طبقات النحويّين واللغويّين 27

ومن إشارات التفسير في اللغة قبل سيبويه ما روي عن يونس قوله ((مضيت إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، فقلت له كيف تقرأ ﴿**فَإِذَا بَرِقَ ٱلۡبَصَرُ**﴾[1] فقال: فإذا برَق البصر وفتح الراء، فقمت من عنده إلى أبي عمرو، فقال: من أين بك؟ فقلت من عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، فسألته كيف تقرأ "فإذا برق البصر" فقال فإذا برَق البصر بفتح الراء، فقال أبو عمرو: وأين يراد به؟ يقال: برقت السماء، وبرق النبت، وبرقت الأرض، فأمّا البصر: فبرِق كذا سمعنا))[2]

وكانت مسارات التفسير النحويّ منتشرة في مجالس العلماء، ويروى ((أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق، فقال: كيف تنشد هذا البيت[3]:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولانِ بالألباب ما تفعلُ الخمرُ

فقال الفرزدق: كذا أنشده، فقال ابن أبي إسحاق الحضرميّ: ما كان عليك لو قلت فعولين؟ فقال الفرزدق: لو شئت أنْ أسبّح لسبّحت، ونهض فلم يعرف أحدٌ في المجلس قوله: لو شئت أنْ أسبّح لسبّحت، فقال: ابن أبي إسحاق: لو قال فعولين لأخبر أنّ الله خلقهما وأمرهما، ولكنّه أراد: هما يفعلان بالألباب ما تفعلُ الخمرُ))[4]

وفي هذه الرواية كلام على التفسير اللغويّ؛ إذ إنّ النحو لو تغيّر فيها لأفضى إلى تغير في العقيدة، فقوله: لو شئت أنْ أسبّح لسبّحت، أي: لقلت سبحان الله، فلو كان على هذا لكان على مذهب الجبريّة، فأراد أنْ أقول سبحان الله متعجّبًا من الله يخلق ويلزم.

(1) القيامة 7

(2) مجالس العلماء 188

(3) البيت لذي الرمة، في الديوان 578/1، سير أعلام النبلاء 267/5

(4) مجالس العلماء 66

وكان سيبويه يذكر السابقين ويستشهد بآرائهم وفيها من التفسير والتحليل شيء كثير، فقد استشهد بآراء الحضرميّ ثماني مرّات ويونس أكثر من مائة وخمسين مرّة، والخليل أكثر من ثلاثمائة مرّة.

وأمّا بعد سيبويه فقد تحوّل النحو إلى صنعة، وتتبّعِ الآراء من أجل الوصول إلى قاعدة منطقيّة، واقتصر وجود التحليل والتفسير على كتب البلاغيّين والبيانيّين، وكذلك كتب فقه اللغة، وبعض المصنّفات في اللغة مثل الخصائص وغيرها، وما يهمّنا هو كتب النحو، ولا نريد أنْ نقول إنّ النحو العلميّ اندثر من كتب النحو بشكل كامل، بل يوجد منه متناثرًا في كتبهم وكتب معاني النحو، وغيرها، وممّن سار على نهج سيبويه في التفسير العلميّ للّغة ابن الطراوة وتلميذه السهيليّ، فأمّا ابن الطراوة فكان اهتمامه بتفسير اللغة واضحًا، وله في ذلك آراء ذكرها تلميذه السهيليّ، فكان يعنى بالأمور المعنويّة في اللغة والمقام، ومنها ما سمي بـ القصد إليه، قال فيه ((وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصّة على الإطلاق، مضافًا إلى ما بعده، نحو: سبحان الله! فإنّ سبحان اسم ينبني عن العظمة والتنزيه، فوقع القصد إلى ذكره مجردًا من التقييدات بالزمان، أو بالأحوال؛ ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كلّ مقصود إليه بالذكر، نحو: إيّاك ونحو: ويل زيدٍ وويحه))[1] وذكر هذا المذهب تلميذه السهيليّ، فقال ((وممّا انتصب لأنّه مقصود إليه بالذكر: زيدًا ضربته، في قول النحويّين، وهذا مذهب شيخنا أبي الحسين، وكذلك زيدٌ ضربت، بلا ضمير لا يجعله مفعولًا مقدّما؛ لأنّ المعمول لا يتقدّم على عامله، وهو مذهب قويّ))[2] وقوله ((والمنادى منصوب بالقصد إليه، وإلى ذكره))[3] والقصد إليه عند ابن الطراوة من أظهر المظاهر في تفسير اللغة، وهو يُشبه تفسير النصب في كتاب سيبويه كما سنبيّن ـ إن شاء الله تعالى ـ ومن

(1) نتائج الفكر 57

(2) نتائج الفكر 57

(3) المصدر نفسه 61

آراء ابن الطراوة التي جاءت على سبيل التفسير رأيه في خبر كان وفي اسمها، فهو يرى أنّ الذي لا نريد إثباته منهما نجعله الاسم، والذي نريد إثباته نجعله الخبر، وكذلك له رأي في نحو قوله تعالى ﴿**فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ**﴾[1] إنّه يجوز ألّا يكون "في جواب قومه" خبرًا لأنّه يلي الناقصة، فهو في خبر النفي، وإنّما ينفى ويوجب الخبر، وأمّا الاسم فلا يوجب ولا ينفى، ولكن يوجب له وينفى عنه، نقل هذا عنه أبو حيّان[2] وهذا مذهب تفسيريّ قريب من مذهب سيبويه الذي قال فيه ((وتقول من كان أخاك؟ ومن كان أخوك؟ كما تقول: من ضرب أباك؟ إذا جعلت من الفاعل، ومن ضربَ أبوك؟ إذا جعلت الأبَ الفاعلَ))[3] و مثل هذه الآراء عند ابن الطراوة كثير، وجمعها البنّا في كتاب له[4] وأبن الطراوة سمع على الأعلم كتاب سيبويه، وكذلك أخذ عن عبد الملك بن سراج وروى عن أبي الوليد الباجي[5]

وأمّا السهيلي فكان متأثرًا كثيرًا بمنهج شيخه ابن الطراوة، وما كتاب نتائج الفكر إلّا إفصاح عن المداولات بينهما والمذاكرات، ومن الشواهد بينهما أنّ ابن الطراوة كان يرى أنّ السين وسوف من حروف المعاني التي لها الصدارة في الكلام، وبنى على ذلك أنّه يقبح أنْ يقال: زيد سيضرب، وإنّه ليس في كلام العرب ذلك، إلّا أنّه إذا دخلت إنّ على الاسم المبتدأ أجاز دخول السين في الخبر، لاعتماد الاسم على إنّ ومضارعتها للفعل فقال السهيليّ ((وقد قلت له كالمحتجّ عليه: أليس قد قال الله سبحانه وتعالى ﴿**وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ**

(1) النمل 56، العنكبوت 24، 29

(2) ينظر: ارتشاف الضّرب 1176/3

(3) الكتاب 50/1

(4) للدكتور محمد إبراهيم البنا كتابان؛ الأوّل: أبو الحسن بن الطراوة وأثره في النحو، صدر عن دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، في تونس عام 1980، والثاني: أبو القاسم السهيليّ ومذهبه النحويّ، وهذا صدر عن دار البيان العربي في جدّة.

(5) ينظر: بغية الوعاة 603/1

جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾[1] فجاء بالسين في خبر المبتدأ، فقال لي: اقرأ ما قبل الآية؟ فقرأت ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ**﴾[2] الآية ... فضحك وقال: قد كنت أفزعتني، أليست هذه (إنّ) في الجملة المتقدّمة، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها، والواو تنوب مناب تكرار العامل؟ فسلّمت له وسكتّ))[3] وكان السهيليّ قد درس كتاب سيبويه على شيخه ابن الطراوة، وهذا ذكره أصحاب التراجم ((ونظر في كتاب سيبويه على أبي الحسين بن الطراوة))[4]

وكان السهيليّ على منهج أستاذه في التفسير منطلقًا في ذلك من الربط بين اللفظ والمعنى، وذلك ظاهر في قوله ((وكلّ محسوس يعبّر به عن معقول، فينبغي أنْ يكون مشاكلًا له، فما خلق الله تعالى الأجساد في صفاتها المحسوسة إلّا مطابقة للأرواح في صفاتها المعقولة، ولا وضع الألفاظ في لسان آدم (عليه السلام) إلّا موازنة للمعاني التي هي أرواحها))[5] وقوله ((اللفظ جسد، والمعنى روح، فهو تبع له في صحته واعتلاله، والزيادة فيه والنقصان منه كما أنّ الجسد مع الروح كذلك، فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة فيه أو حذف، فإنّما هو بحسب ما يكون في المعنى))[6] وللسهيليّ آراء جمعها محمد إبراهيم البنّا كذلك في كتابه "أبو القاسم السهيليّ ومذهبه النحويّ"

التفسير الغلط المنسوب لسيبويه

وهذا باب مهمّ في هذه الأطروحة، وأهميّته في أنّه يدفع الشبهة المنسوبة لسيبويه، التي اتّهم فيها بأنّه فسّر اللغة على غير الصواب، وهذا مردود إجمالًا وتفصيلًا ـ كما سيتبيّن إن شاء الله ـ وسبب اتّهام سيبويه في هذه الروايات التي نسبت إليه إنّما هو للتقليل من شأن الكتاب،

(1) النساء 57

(2) النساء 56

(3) نتائج الفكر 94

(4) تذكرة الحفّاظ 96/4

(5) نتائج الفكر 83

(6) المصدر نفسه 77

وهي على الطريقة نفسها التي نسبت إلى أبي الأسود الدؤليّ، للتقليل من شأنه، وسنعرض بعض الروايات ونذكر أدلّة على بطلانها، وقبلًا تجدر الإشارة إلى أنّ كتاب سيبويه دليل ناصع على بطلان هذه الروايات، فإنّ العقل يأبى أنْ يكون صاحب هذا التراث الكبير يلحن في إعراب، أو يخطئ في معنى، وهذه الروايات التي حاولت تخطئته، إنّما تنعت شخصًا يتّصف بغباوة الفهم والبلادة، وليست تدلّ على سيبويه الإمام، وحين عجز حاسدوه عن الانتقاص من كتابه، عمدوا إلى وضع رواياتٍ مزيّفة تدلّ على غبائه، ولو اسطاعوا للحّنوه في كتابه الذي ضمّ ألف صحيفة، جاءت على أحسن ما يكون، وقد ورد في خزانة الأدب ((إذا تأمّلت الأمثلة من كتاب سيبويه تبيّنت أنّه أعلمُ الناس باللغة))[1] وقد سمّى الناس كتابه قرآن النحو[2] وكذلك إذا أمعن النظر في ترجمة سيبويه فإنّه يتبيّن أنّه رجلٌ صاحب هيبة ووقار، فليس واردًا أنْ يقال في وجهه: أخطأت يا سيبويه، أو أنْ يهان بهذه الطريقة المبتذلة، وهو إمام النحو في البصرة بشهادة الخصوم، وكذلك فإنّ الروايات التي نسبت الخطأ إلى سيبويه ظاهرة البطلان من كونها جاءت بمسائل ظاهرة في النحو وليس فيها غموض، وهو ممّا لا يخفى على سيبويه ولا على غيره، بل لا يخفى على أدنى مطّلع على العربيّة، وعلى كلام العرب.

سيبويه وحمّاد بن سلمة

روى المؤرّخون وأصحاب التراجم أنّ سيبويه كان يستملي على حمّاد بن سلمة فلحن فردّ عليه قوله، فأنف من ذلك، فلزم الخليل بن أحمد فبرع في النحو، وتفصيل الرواية ((وذكر نصر بن عليّ قال: كان سيبويه يستملي على حمّاد، فقال حمّاد يومًا: قال رسول الله "صلى الله عليه": ما أحد من أصحابي إلّا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فقال حمّاد: لحنت يا سيبويه، فقال سيبويه: لا جرم لأطلبنّ علمًا لا تلحنني فيه أبدًا، فطلب

(1) خزانة الأدب 370/1

(2) المصدر نفسه 371/1

النحو ولزم الخليل))[1] وهذه الرواية أفادت أنّ سيبويه وهو صاحب السفر الجليل كان في بادئ أمره لا يفقه كلام العرب، وليس لديه خبرة في تفسير هذا الكلام، وفي بطلان هذه الحادثة نقول: إنّ هذه الرواية وردت كثيرًا في ذكر أخبار سيبويه، ولم ترد في كتب الحديث الشريف، وكان الأجدر أنْ ترد فيها؛ لأنّها رواية مدوّنة وبخطّ سيبويه كما ذكرت هذه الحادثة، وكذلك قد وردت رواية في فضائل الصحابة لابن حنبل ((ما من أحد من أصحابي إلّا لو شئت آخذ عليه خلقه إلّا أخذت ليس أبو عبيدة بن الجرّاح))[2]

ولو صحّت هذه الرواية فإنّها على تفسير سيبويه أي: إنّه لم يلحن لأنّه ذكره بالرفع على نيّة حذف خبر ليس، وعلى تقدير ليس أبو عبيدة داخلًا في هذا الحكم، وعلى هذا نحكم ببطلان هذه الحادثة التي تقلّل من شأن سيبويه من وجهين: الأوّل عدم ورود الرواية في كتب الحديث أي: أنّ القصة موضوعة بدليل أنّ الحديث الذي أخطأ به سيبويه غير موجود في كتب الحديث، وقد تتبعتها كلّها فلم أجده، والثاني: أنّ الرواية الموجودة وردت مقاربة في المعنى وعلى صحة الرأي المنسوب إلى سيبويه! فتكون الحجّة باطلة، فضلًا عن أنّ الحادثة موضوعة لعدم مناسبتها، ولم تكن هذه الرواية التي أرادت أنْ تنقص من شأن سيبويه الوحيدة التي رويت له مع حمّاد، بل رويت في ذلك أكثر من رواية، منها ما روي عن عبد الله بن معاذ وهو ((وروى عبد الله بن معاذ قال: جاء سيبويه إلى حمّاد فقال: أحدّثك هشام عن أبيه في رجل رعُف في الصلاة فانصرف؟ فقال له أخطأت، إنّما هو رعَف، فانصرف إلى الخليل، فسأله فقال: صدق حمّاد))[3] وهذه الرواية أقلّ ما يقال فيها إنّها وضعت لتنال من سيبويه، وهو العالم بخفايا اللغة وغوامضها.

(1) أخبار النحويّين 35 وكذلك ورد الخبر في تاريخ العلماء النحويّين93، نزهة الألباء 42، معجم الأدباء 1199/3، إنباه الرواة 350/2، بغية الوعاة 548/1

(2) فضائل الصحابة 741/2

(3) تاريخ العلماء النحويّين 93، وورد الخبر في معجم الأدباء 1199/3، إنباه الرواة 365/1، 353/2

المسألة الزنبوريّة

وهذه المسألة من المسائل المشهورة في تاريخ النحو العربيّ، وذكرت كثيرًا، ولا يقتصر الاطلاع عليها على دارسي العربيّة، بل هي موجودة في أذهان العامّة وعلى ألسنتهم، وقد نسب فيها الخطأ إلى سيبويه كثيرًا، وترددت فيها عبارة "أخطأت يا سيبويه" غير مرّة ويرى البحث أنّ النكتة فيها هي تخطئة سيبويه، ولكنّها مرفوضة، وغير مقبولة، ولا تصمد أمام البحث العلميّ، ولا سيّما بالطريقة التي وردت فيها، وذلك لأسباب منها: أنّ الانتصار للكسائيّ فيها يعدّ من السخرية، وذلك أنّ الكسائيّ هو من قرّاء القرآن، وكان الأولى به أن يراجع قوله تعالى ﴿**وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ**﴾[1] وقوله ﴿**فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ**﴾[2] وقوله ﴿**فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌۚ**﴾[3] وقوله ﴿ **فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ** ﴾[4] ومن ذلك كثير، وكلّه جاء بالرفع في كتاب الله، فكيف ساغ أنْ يُحكّم الأعراب في هذه المسألة؟ ولِمَ لمْ يرد ذكر هذه الآيات؟ ومنها: أنّ المسائل في النحو كثيرة، والغامض منها كثير، وفي التفتيش يمكن أن يُلجأ إلى غوامض النحو وألغازه، والمسائل التي تحتاج إلى ذكاء، ولكن هذه المسألة هي مسألة ظاهرة، ومنها: أنّ سيبويه ذو مهابة عالية، وقدرة كبيرة على الردّ، فلا يمكن أن يكون قد سكت ولم يحتجّ، ومنها: إنكار الذهبي لهذه الرواية بقول صريح وذلك قوله حين إيرادها ((وهي كذب))[5] ومنها: الطريقة التي وردت فيها الرواية تدعو إلى تكذيبها، وأمّا إنّها وردت بهذا القدر الذي لا يمكن تكذيبها معه، فالأرجح أنّها محرّفة، ولم تكن بهذه الطريقة وهذا المقدار، وإلّا فإنّ سيبويه معروف عنه

(1) الأعراف 108، الشعراء 33

(2) طه 20

(3) الأنبياء 18

(4) الأنبياء 97

(5) سير أعلام النبلاء 351/8، وأغلب الظن أنّ هذه العبارة تصحيف، وتصويبها "كنت" بدلًا من كذب.

ابتعاده عن الملوك، وعن القصور، وكان يمتنع عن العطايا والهدايا، فكيف يأخذ عشرة آلاف من البرامكة، وهو خاسر، ثم يموت بشيراز كمدًا؟ وفي هذا قال القرطاجنّي[1]:

لذاك أعيتْ على الإفهام مسألةٌ أهدتْ إلى سيبويه الحتفَ والغمَمَا

ومن المناسب ذكره أنّ سيبويه استعمل "فإذا هو" في كتابه وجاء ما بعدها مرفوعًا، وقد جاءّ هذا في كتابه خمس مرّات[2] ونستطيع أنْ نجمل القول: إنّ نصّ الرواية دليل كبير على بطلانها ونصّها هو ((فحضر الكسائيّ فأقبل على سيبويه فقال: تسألني أو أسألك؟ فقال: لا، بل سلني أنت. فأقبل عليه الكسائيّ فقال له: ما تقول أو كيف تقول: قد كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إيّاها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال له الكسائيّ: لحنت، ثم سأله عن مسائل من هذا النوع: خرجت فإذا عبد الله القائمُ، أو القائمَ؟ فقال سيبويه في كلّ ذلك بالرفع دون النصب، فقال الكسائيّ: ليس هذا كلام العرب، العرب ترفع في ذلك كلّه وتنصب، فدفع سيبويه قوله، فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال الكسائيّ: هذه العرب ببابك، قد جمعتهم من كل أوب، ووفدت عليك من كلّ صقع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر: لقد أنصفت، وأمر بإحضارهم، فدخلوا وفيهم أبو فقعسٍ، وأبو زياد، وأبو الجراح، وأبو ثروان، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائيّ وسيبويه، فتابعوا الكسائيّ وقالوا بقوله، قال: فأقبل يحيى على سيبويه فقال له: قد تسمع أيّها الرجل؟ قال: فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائي على يحيى فقال: أصلح الله الوزير، إنّه قد وفد عليك من بلده مؤمِّلًا، فإن رأيت ألّا تردّه خائبًا، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وصيّر وجهه إلى فارس، فأقام هناك حتّى مات ولم يعد إلى البصرة))[3] ومن

(1) ينظر: مغني اللبيب 123

(2) ينظر: الكتاب 356/1، 360، 53/3، 55، 76

(3) مجالس العلماء10 والخبر مذكور في: تاريخ العلماء والنحويّين 103، الإنصاف في مسائل الخلاف،

ذلك روايات وردت عن علماء كبار يتّهمون سيبويه بالخطأ، ومن ذلك ما رواه أبو موسى الحامض قوله ((فصاحبكم الأكبر- يعنى سيبويه- كان أغلف اللسان عييًّا عن البيان؛ ذكر لي من أثق بقوله أنّه سمعه بالبصرة يقول لجارية له: هاتي ذيك الماء من ذاك الحبّ، فآزر ثعلب قوله، وقال: قد رأيت في كتابه مثل هذا، وذكر موضعًا من كتابه يناسب ما حكاه الحامض))[1] وكتاب سيبويه الذي اتّهم بما ليس فيه دليل على بطلان قولهم.

وقد وردت روايات أخرى حاولت أنْ تنسب الخطأ إلى سيبويه، وهي منثورة في كتب التراجم، وهذه الروايات تتعارض مع ما جاء به سيبويه في كتابه، فهو يدلّ على غير دلالتها، ويشير إلى غير إشارتها، وأغلب الظنّ أنّها أرادت أنْ تضعف من منزلة إمام النحو ومن كتابه.

المسألة (99) 576/2، معجم الأدباء 1745/4، إنباه الرواة 358/2، وفيات الأعيان 464/3، سير أعلام النبلاء 346/7، بغية الوعاة 230/2

(1) إنباه الرواة 141/1

المبحث الثاني

جهد سيبويه التفسيريّ في فكر النحويّين

تمثّل جهد سيبويه في كتابه، هذا الكتاب الذي سمّي قرآن النحو[1] وقد روي أنّ من أراد أنْ يصنع في النحو كتابًا بعد سيبويه فليستحي[2] وقد تناولوا هذا الجهد بالدرس والشرح والاستشهاد في مدوناتهم، وكان كتاب سيبويه حجّة ما فوقها حجّة على مرّ العصور في الدرس العربيّ، وكانت مخالفة سيبويه خروجًا عن جادة النحو، وكان الجرميّ يقول ((أنا مذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه))[3] وهذه الفتيا قد تكون في النحو مثلما هي في الفقه، وذلك لقوّة حجيّة قول سيبويه، ولتسليم الناس به، ولو فتشنا عن فكر سيبويه في نظر من جاء بعده، لوجدناه على أمرين، الأوّل عند شرّاح الكتاب، والثاني في كتب النحويّين ـ وسيتبيّن ذلك إن شاء الله ـ وهنا لا بدّ من الإجابة على سؤال مهمّ، هو هل كشفت رؤية النحويّين عن فكر سيبويه؟ أم هل فُهم كتابه حقّ فهمه؟ وهل ما ذكروه في مصنفاتهم نفسه مراد سيبويه؟ والجواب: أنّ سيبويه حين درس العربيّة درسها من حيث أنّها اللغة العربيّة الفصحى التي لا يشكّ بفصاحتها، فهو لم يعرضها كيفما تكلّم العربيّ فحسب، بل عرضها كيف ينبغي أن يتكلّم العربيّ، وهذا يفضي إلى القول إنّ سيبويه فهم أسرار اللغة حقّ فهمها، وكذلك تمكّن من عرضها؛ لذلك فمن يتطاول على هذا الجهد الكبير فإنّه يسفّه نفسه، وبلا شكّ هذا لم يكن، سوى اعتراضات ابتكروها من هنا وهناك، وإنّما جاءت من عدم فهم المراد، ولا يحتجّ بها، ومنها عدم وجود عنوان للكتاب، وعدم وجود منهج منتظم عند سيبويه، وكذلك تداخل الأبواب وما شابه ذلك، وهذا كلّه محجوج ومردود، أمّا المادة العلميّة فلم يتجاسر أحد على مجاراتها، فضلًا عن قلّة من فهمها، بدءًا من ابن السراج إلى يومنا هذا، وقالوا: إنّ في كتاب سيبويه

(1) ينظر: مراتب النحويّين 65

(2) ينظر: أخبار النحويّين 40

(3) طبقات النحويّين 75

صعوبة، وقد عزا بعض الباحثين هذه الصعوبة إلى ابتعاد زمن الكتاب، وصعوبة معرفة المصادر الثقافية التي استقى منها مؤلّفه وقال ((فلا يمكن لأيّ لغويّ قديمًا كان أو حديثًا، مهما بلغ كعبه في العلم اللسانيّ، إلّا ويتردّد في كثيرٍ من الأفكار، ويتساءل عن الأساليب الغامضة، واعتقد أنّه كلّما ابتعد القارئ عن زمن تأليف الكتاب صعب عليه فهم دقائق الأمور))[1] وكانت هناك محاولات أرادت إصلاح الكتاب قديمة وحديثة، ومهما يكن من شيء فإنّ هذه المحاولات في غير محلّها؛ لأنّ الإصلاح إنّما يكون لما أصابه الخلل، وكتاب سيبويه جاء كما أراده مؤلّفه، وعلى هذا كلّ تغيير في الكتاب أو محاولة إعادة تبويب هي تلاعب في الكتاب وتحريف له، وربما تفقده القيمة العلميّة ـ وسنذكر ذلك إن شاء الله ـ

التأليف بعد سيبويه

أوّل تأليف نحويّ كبير بعد سيبويه كان للمبرّد في كتابه المقتضب، وهو كتاب حاول أن ينحو نحو سيبويه، واتخذ الطريقة التفسيريّة التي كان عليها سيبويه، وأوّل ما بدأ به في كتابه هو محاولته تفسير وجوه العربيّة[2] وهذا الكتاب متعلّق بسيبويه كثيرًا، ولعلّ تسميته بالمقتضب تعني اقتضابه من كتاب سيبويه، وكان يقلّد كتاب سيبويه في طريقة التبويب، وفي المنهج الذي جاء به سيبويه، وقد أورد نصوصًا كثيرة من كتاب سيبويه، وعرضها للنقاش، وكذلك فإنّ المبرّد كان كلّما ذكر المقتضب في مصنفاته الأخرى سبقه بلفظ الكتاب[3] وكأنّه لا يريد أنْ يغادر سيبويه وكذلك فإنّ المبرد كان كثير التفكير في كتاب سيبويه، وكأنّه أراد أنْ يثبت كتابه على حساب كتاب سيبويه، وقد ألّف كتابًا في الردّ على سيبويه[4] ومهما يكن من أمر فإنّ المقتضب لم يحظَ بالاهتمام من القدماء ولا من المحدثين، إذ لم يبلغ مراده بأن يكون كتابًا

(1) رسالة كتاب سيبويه، عبد الله جهاد (بحث) 306

(2) ينظر: المقتضب 3/1

(3) ينظر: الكامل 72/1، 142، 158، 172، 222، 252، 131 وغير ذلك كثير.

(4) ينظر: إنباه الرواة 251/3.

علميًّا تحليليًّا كما كان كتاب سيبويه، لأنّه لو اتعظ بما نصح به غيره لكان خيرًا له وهو القائل ((من أراد أنْ يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي))[1]وكذلك ليس هو بالكتاب التعليميّ كأصول ابن السرّاج، فانتفت الحاجة إليه، ولم ينتفعوا به، ولم يعلّلوا بما ذكرناه من سبب، بل ذكروا غير ذلك، وهو الأمر الغيبيّ، وقد رووا عن أبي عليّ قوله ((نظرت في كتاب المقتضب فما انتفعت منه بشيء، إلّا مسألة واحدة، وهي وقوع إذا جوابًا للشرط في قوله تعالى ﴿**وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَاۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[2]))[3] ويروى في سبب عدم الانتفاع قولهم ((أنّ أبا العباس لمّا صنّف هذا الكتاب أخذ عن ابن الراونديّ المشهور بالزندقة، وفساد الاعتقاد، وأخذه الناس من يد ابن الراونديّ وكتبوه منه، فكأنّه عاد عليه شؤمه، فلا يكاد ينتفع به))[4]

ومع أنّ المبرد قد ذكر سيبويه كثيرًا في المقتضب، ولكنّه لم يهتدِ إلى تفسيره في كتابه، وإنّما كان إذا ذكر رأيه مرّة يسكت ومرّة يعارضه، ومرّة يستشهد به، ومن معارضته قوله في مسألة ((وكان سيبويه يقدّم النصب، ويثنّي بالرفع، وليس القول عندي كما قال))[5] وكان يعلّل بعلل إعرابيّة ولم يتنبّه إلى مراد سيبويه من النصب، فقال في موضع آخر ((وقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزًا))[6] ومنه قوله ((وكان سيبويه لا يرى فيها إلّا رفع الخبر؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره))[7] وليس كذلك فقد علّل لسيبويه ما لم يعلّل به، وهو كثير

---

(1) تاريخ العلماء النحويّين 68، إنباه الرواة 348/2، وروي بلفظ "قليستح" في نزهة الألباء 56، معجم الأدباء 763/2، بغية الوعاة 466/1

(2) الروم 36

() 3نزهة الألباء 172

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(5) المقتضب 19/2

(6) المصدر نفسه 114/2

(7) المصدر نفسه 362/2

مبثوث في المقتضب، وكان المبرّد قد ضمّن مقتضبه ثلاثمائة وثمانين شاهدًا صريحًا من شواهد سيبويه، وأشار إلى غيرها إشارة، وكانت آراء سيبويه غير واضحة المعالم في المقتضب، ولم يكن المقتضب على قدر عال من الكمال حتّى يؤتي أكله.

ثمّ جاء ابن السرّاج في الأصول فغيّب كتاب سيبويه، وبقي مغيّبًا إلى يومنا هذا، وقد وجد الناس ضالتهم فيه، فهو لا يحتاج إلى جهد في الفهم، وكذلك وضع للنحو حدودًا وقوانين[1] لذلك قيل ((ما زال النحو مجنونًا حتّى عَقَلَهُ ابن السراج بأصوله))[2] وفي تأليف كتاب الأصول تغيّر مسار الدرس النحويّ في المدارس النحوية، وبذلك أميت التفسير النحويّ لّلغة، وفيه يقول صاحب نزهة الألبّاء ((فإنّه جمع (يعني ابن السرّاج) فيه أصول علم العربيّة وأخذ مسائل سيبويه ورتّبها أحسن ترتيب))[3] وكذلك قيل ((نظر ابن السرّاج في دقائق سيبويه، وعوّل على مسائل الأخفش والكوفيّين، وخالف البصريّين في مسائل كثيرة وصنّف ما صنّف))[4] وكان همّه أن يكون هذا الكتاب تعليميًّا، يفيد منه الدارسون، وقد قال فيه ((ورتّبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما يمكن من القول وأبينه، ليسبق إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلّمه حفظه))[5] وابن السرّاج حين وضع كتابه وضعه مرتبًا فبدأ بمرفوعات الأسماء ثمّ المنصوبات والمجرورات، وانتقل إلى التوابع كالنعت والتوكيد والعطف، ثم نواصب الأفعال وجوازمها، والتقديم والتأخير، وباب الإخبار بالذي وبالألف واللام، ثم انتهى إلى مسائل الصرف، وفيه قال ((وقد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات في كلّ باب من المسائل مقدارًا كافيًا فيه دربة للمتعلّم، ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب لأنّه كتاب أصول))[6] وكان همّ

---

(1) ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه 42

(2) معجم الأدباء 2535/6، بغية الوعاة 109/1، الأعلام 136/6

(3) نزهة الألباء 186

(4) معجمِ الأدباء 160/18

(5) الأصول في النحو 22/1

(6) المصدر نفسه 343/1

ابن السرّاج أن يتعلّم العربيّة من أراد تعلّمها؛ لذلك عرّف علّة النحو بقوله ((النحو: إنّما أريد به أنْ ينحو المتكلّمُ إذا تعلّمه كلامَ العرب))[1] وقد تحقّقت الغاية التي كان يرجوها ابن السراج في كتابه هذا؛ لذا قيل فيه ((هو غاية في الشرف والفائدة))[2] وقيل فيه ((وهو من أجود الكتب المصنّفة في هذا الشأن))[3] ولا يريد البحث ههنا أن يقلّل من شأن هذا الكتاب، إنّما الهدف هو التفريق بينه وبين كتاب سيبويه، وذِكرُ كيف تغيّرت وجهة النحو العلميّ إلى التعليميّ في هذا المصنّف.

شروح كتاب سيبويه

الشروح على كتاب سيبويه، كثيرة، وهذا الأمر ليس غريبًا، والسبب فيه أهميّة الكتاب، وهذا السبب مقدّمٌ على أهميّة الشرح، وقد عرضت هذه الشروح الكتاب بطريقة نحويّة صناعيّة بعيدة عن فكر سيبويه؛ إذ لا نجد فكر سيبويه مسطورًا في هذه الشروح، وأغلبُ ما فيها كلام في نحو الكتاب، وكان سيبويه ومراده مغيّبين فيها، وكانت هذه الشروح متعلّقة بمعالجة الكلمات ومعانيها، وكذلك اهتمّت بتفسير الألفاظ أكثر من تفسير المعاني، وكان الشرّاح يهتمّون بأنفسهم أكثر من اهتمامهم بالكتاب، وكأنّه استعراض فكريّ، وتسطير للقاعدة النحويّة، فلم نجد من الشراح من ذكر سيبويه وسبب اختياره أمثلته، ولم نجد منهم من ذكر المنهج الذي سار عليه، أو أجاب على سبب تقديم سيبويه بابًا على باب، وكذلك لم يبيّنوا كيف عرض سيبويه اللغة، ولم يذكروا ميزة نحو سيبويه عن غيره، ولا ذكروا النكت فيه، ولا بيّنوا غوامض الكتاب، فكانت هذه الشروح من مكمّلات الشارح، لا من مكمّلات الكتاب المشروح، وكأنّ النحويّ لا يبلغ المراد من دون شرح الكتاب، ويمكنُ القول إنّ الشروح هي كتب في النحو، وتتعلّق بالشارح نفسه، من دون النظر في الكتاب المشروح، وكأنّ الشارح أراد أنْ يُفهم الناس بأنّ له القدرة

(1) الأصول في النحو 35/1

(2) طبقات النحويّين واللغويّين 112

(3) وفيات الأعيان 339/4

على أنْ يركب البحر، فيفتخر بذلك، ومهما يكن من أمر فإنّ للدكتورة خديجة الحديثي جهدًا لا ينكر في كتابها "كتاب سيبويه وشروحه" فقد استقصت فيه الشروح وذكرتها مفصّلة، وكذلك جهد كبير للدكتور محمّد عبد المطّلب البكّاء، في كتابه "المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه" فقد ذكر فيه الشروح وفصّل فيها كذلك، وفي هذا البحث لا يهمّنا استقصاء هذه الشروح أو ذكرها، وإنّما الهدف هو بيان المنحى العام فيها، وبيان كيف فهمت هذه الشروح ما جاء به سيبويه؟ وفي أدناه بعض سمات الشروح التي أبعدتها عن طريقة سيبويه في البحث العلميّ:

1. كل الموجود في كتب الشروح هو نحو سيبويه، أي: أنّهم استخلصوا الصنعة من هذا الكتاب، مع أنّ فيه من التفسير الكثير الذي يخرج عن الصنعة النحويّة المحكومة بالقانون النحويّ الذي هو من وضع النحويّين، وهذا يعبّر عنه سيبويه بـ "الإعراب" ولم يعرضه سيبويه في كتابه بمعزل عمّا وراءه، وهو القائل ((فإنّ النحويّين ممّا يتهاونون بالخُلف إذا عرفوا الإعراب))[1] ونحو سيبويه الذي اتّخذه الشراح عُرض بطريقة تعليميّة على غير ما أراده هو.
2. اتخذ الشراح من شروحهم معرضًا لآرائهم النحويّة، وقاموا بالانطلاق من تلك الشروح في تسطير الآراء النحويّة، وهذا فعله السيرافيّ وكذلك أبو عليّ في التعليقة.
3. من أسباب هذه الشروح أنّ كتاب سيبويه غنيّ عن غيره من الكتب، فهو لم ينقل عن غيره من الكتب، أمّا الكتب الأُخر فهي تفتقر إليه ولا نجد كتابًا لم يستقِ من هذا المنهل العذب؛ لذلك قيل فيه ((إنّ الكتب المصنّفة في العلوم مضطرّة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره))[2] ولعلّ هذا أُخذ من قول الخليل حين سئل عن الدليل على أنّ عليًّا إمام الكلّ قال ((احتياج الكلّ إليه وغناه عن الكلّ))[3]

(1) الكتاب 80/2

(2) وهو قول محمّد بن يزيد في كشف الظنون 1428/2 وخزانة الأدب 371/1

(3) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات3/ 300، تنقيح المقال 12/26

4. في كتاب سيبويه نكت مهمّة لم يلتفت إليها الشرّاح ولم يذكروها في شروحهم وبقيت هذه النكت مخفيّة، وهم يعلمون بوجودها، ولم يهتدوا إليها، وقد ألّف الأعلم كتاب "النكت في كتاب سيبويه" ولم يفصح عن النكت الغوامض التي فسّر سيبويه كتابه فيها، وإنّما ذكر ما كان واضحًا.

5. في نحو سيبويه خواص مهمّة ظاهرة، لم يذكرها الشرّاح منها استقصاء سيبويه الوجوه الجائزة في الكلام وكذلك غير المستعملة (تمثيل ولم يتكلّم به) أطلق عليه بعض الباحثين التقليب في كتاب سيبويه[1] ومنها أنّ سيبويه كان يذكر ما يحيط بالكلام من ظروف وهذا من الأمور التي تؤثر في الإعراب، وهذا لم يذكره الشّراح ولم يبيّنوه كما لم يبينوا غيره.

ومن الشروح التي يشار إليها شرح السيرافيّ، ولو اطّلع عليه مطّلع لوجد أنّه يهتمّ بالألفاظ أكثر من اهتمامه بالمعانيّ، ويتكلّف في ذلك بما لا طائل فيه، فقد قلّب وجوه قول سيبويه "هذا باب علمِ ما الكلمُ من العربيّة"[2] وأسهب فيه كثيرًا ومن ذلك قوله ((إلام أشار سيبويه بقوله "هذا" والإشارة بها تقع إلى حاضر؟))[3] ففي اسم الإشارة "هذا" في قول سيبويه أعطى ثلاثة أوجه، واستغرق في هذا العنوان ما يقارب العشر صفحات، وفي إعراب "هذا باب علم ما الكلم من العربيّة" أعطى خمسة عشر لفظًا، نتج عنها إعرابات بقدرها، وفي ذلك تطويل بلا طائل، واستغراق في غير المراد.

(1) مصطلح "التقليب في كتاب سيبويه" سمعته من الدكتور نجاح فاهم العبيديّ في محاضراته في السنة التحضيريّة 2020م وكان يرجّح أنّه من فكر الخليل، وهو مفصّل في هذه الأطروحة في ص130

(2) ينظر: الكتاب 12/1

(3) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 1/ 45

وفي باب ما يحتملُ الشعر[1] أراد سيبويه أن يشير إلى أنّ الشعر يحتمل ما لا يحتمله سائر الكلام، وإنّ الشاعر مرخّص له ما لم يرخّص في سائر الكلام، وذلك أنّ الشاعر يصرف الأسماء ويبيّن علّة ذلك، وكذلك يحذف ما لا يجوز حذفه؛ لأنّه شُبّه بما قد حذف واستعمل محذوفًا ثمّ يورد أمثلة عليه[2]

ولم يُرد سيبويه أنْ يكون بابه هذا في ضرورات الشعر، ولو أراد ذلك لاستقصاه، وإنّما أراد أنّ الشعراء إذا اضطرّوا حاولوا وجهًا في ذلك[3] وليس أكثر من ذلك، ولكن نرى في شرح السيرافي أنّه استنفد في الشرح أكثر من مائة وستين صحيفة، وكان كلام سيبويه في سبع صفحات فقط، وقد أسهب السيرافيّ في شرح ضرورات الشعر، وهو لم يدخل في شرح كلام سيبويه، وهذا لا يعني أنّ شرح السيرافيّ يخلو من الشيء الثمين بل فيه من أفضل ما فسّر به كلام سيبويه، ومن ذلك ما فسّر به باب الفاعل على سبيل المثال، وذلك قوله ((اعلم أنّ هذا الباب يشتمل على تراجم أبواب تجيء مفصلة بعده بابًا بابًا بما يتضمّنه من أصوله ومسائله، ولكنا نفسّرُ معنى بابٍ بابٍ جملة، إلى أنْ نجيء إلى تفصيله، فنضع كلّ شيء في موضعه الذي ذكره فيه))[4] فيذكر الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول ويفصّل فيه تفصيلًا جيّدًا، ثمّ تدرّج السيرافيّ في قوّة العمل فبدأها بالفعل ثمّ اسم الفاعل ثمّ المصادر والصفات[5] وشرحها شرحًا وافيًا لولا أنّه يميل إلى الصنعة أكثر مما ينبغي، فيهمل عند ذاك استعمالات العرب، ويهمل تفسيرات سيبويه لتلك الاستعمالات.

(1) ينظر: الكتاب 1/ 26

(2) يرد تفصيل ذلك في الصحيفة 136 من هذه الأطروحة وما بعدها

(3) ينظر: الكتاب 1/ 32

(4) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 2/ 258

(5) ينظر: المصدر نفسه 2/ 259

وأمّا شرح الرمّانيّ فهو كتاب مفيد في الصناعة النحويّة، وقد أثبت مؤلّفه أنّه عارف بمذاهب النحويّين واستعمالات اللغة على وجه متقن، وقدرته في الكتاب واضحة، وأمّا فيما يتعلّق بسيبويه فكان ناظرًا إلى الصنعة والإعراب في كتاب سيبويه، وكان قليلًا ما يفسّر عبارات سيبويه، وإنّما يستشفّ صنعته منها، ومن ذلك ما جاء في قول سيبويه ((واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلَين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرفَ الإعراب؛ لأنّك لم تُرد أنْ تثنّيَ "يفعلُ" هذا البناءَ فتضمّ إليه "يفعل" آخرَ))[1] فقال الرمانيّ فيه ((إنّ الفعل لا يثنّى أصلا، وإنّما يثنّى الضمير فيه، أو يؤتى بعلامة تؤدّي بأنّ الفاعل مثنّى))[2] وهنا الرمّانيّ مضى في شرح تثنية الفاعل وتثنية الفعل، وهذا معنى عام عند سيبويه حتّى لو أراد معناه، ولكنّ الرمانيّ أهمل نصّ سيبويه، وكان سيبويه ذكر الألف في يفعلان، وقال فيها بأنّها ليست علامة إعراب، فليس المقصود ضمّ يفعل آخر إلى الأوّل فيصبحان اثنين، وإنّما التثنية تدلّ على الفاعلَين اللذين كانا بالفعل الواحد، ونصّ سيبويه نصّ تفسيريّ مهمّ أهمله الرمّانيّ، وكان الرمّانيّ يستخرج أسئلة من نصّ سيبويه، ثمّ يجيب عليها، وكانت الأسئلة والإجابات مرقّمة ومرتّبة بتسلسلات منتظمة، وفي ذلك اختفت النكت في كتاب سيبويه، واختفى المعنى من هذا الكتاب الشريف، ومثال ذلك في شرح باب مجاري أواخر الكلم ، قال فيه: ((الغرض منه: أن يتبيّن الإعراب من البناء.

1 . مسائل هذا الباب.

1. ما الإعراب وما البناء؟
2. وما الاسم المتمكّن؟
3. وما الفعل المضارع؟

(1) الكتاب 19/1

(2) ينظر: شرح الرماني (أطروحة) 130

4. ولم لا يكون في الأسماء جزم ولا في الأفعال جرّ؟)) [1]

ثمّ يجيب عن النقاط بالتسلسل ذاته ويمضي في ذلك محوّلا الكتاب إلى مسائل في النحو، وهو يجيب عليها بما علمه هو، وإذا ذكر سيبويه لا يحكّم نصّه بل يجيب عليه بما فهمه منه.

والشروح كثيرة على الكتاب كتعليقة أبي عليّ الفارسيّ ونكت الأعلم الشنتمريّ، وكلّها لا تعدو الشروح التقليديّة، ويرى البحث أنّها لم تقف على مراد سيبويه في الاستعمال الكلاميّ عند العرب، بل استخلصت منه الصنعة النحويّة، وتكون بذلك قد أهملت جانبًا مهمًّا كما أسلفنا.

سيبويه في فكر المحدثين

ظُلم سيبويه مرّتين، الأولى على يد القدماء حين حوّلوا وجهة الكتاب إلى النحو التعليميّ، وتمثّل هذا في كتاب المقتضب للمبرّد، كما مرّ في البحث، وكذلك في كتاب المدخل إلى كتاب سيبويه، وكتاب الردّ على سيبويه[2] وأمثال هذه المؤلّفات، والثانية، على يد المحدثين الذين حاولوا تطبيق المناهج الحديثة في دراسة الكتاب، وهذه الثانية كانت بمنزلة الجناية على كتاب سيبويه، فإنّ هذه المناهج مفتقرة في نفسها، وهزيلة في تطبيقاتها في محلّها، وفي اللغات التي انبثقت منها، فكيف بها وهي تطبّق على تراث العرب، وفي كتاب سيبويه؟ على أنّ الظلم والجحود الذي لحق سيبويه لم يكن وليد هذه الدراسات، بل هو مظلوم مجنيّ عليه مذ ولادة الكتاب، وفي ذلك يقول الجاحظ ((وسيبويه الذي اعتمدتم على كتابه، ونكرتم فضله، لم يكتب الناس في النحو كتابًا مثله، وجميع ما كتب الناسُ عليه عيال))[3] وإنّ ما كتب حديثًا في سيبويه يفصح جليًّا أنّ الكاتب يجهل أدنى ما جاء به سيبويه، فضلًا عن جهله بأسرار الكتاب

(1) شرح الرماني (أطروحة) 110

(2) هذه أسماء لكتب تكررت فألف تحت هذا العنوان بعض من القدماء، فللسيرافي كتاب " المدخل إلى كتاب سيبويه" ذكره صاحب معجم الأدباء في 879/2 وبغية الوعاة 878/3، وللمبرد كذلك ذكره صاحب الدرّ الثمين ص 148، وللمبرد كتاب "الردّ على سيبويه" ذكره صاحب معجم الأدباء 2684/6

(3) إنباه الرواة 351/2

وخفاياه، وحين كتب كارتر عشرون درهمًا في كتاب سيبويه[1] فإنّ ثلاثة أرباع ما كتب هو خارج عن فكرة الكتاب، وعمّا جاء به، وقد اتهموا كتاب سيبويه بأنّه يتبع المنهج الوصفي، وحاولوا تحريف بعض ما جاء به سيبويه ليتفق مع منهجهم الدخيل، ونظرياتهم العليلة، والذي شجّع دخول هذه الدراسات التجديديّة هو تمّام حسّان الذي أكمل الدكتوراه في جامعة لندن برسالته "لهجة عدن في جنوب بلاد العرب"[2] وحين عودته إلى البلاد العربيّة حمل لواء التغيير، وأصدر كتابه مناهج البحث في اللغة، قال عنها: بأنّها جاءت نتيجة تجارب في الغرب فهيكلها غربيّ وتطبيقاتها على اللغة العربيّة [3] ثمّ أصدر كتابه " اللغة العربيّة بين المعياريّة والوصفيّة" وكان ذلك في سنة 1959م لذلك يرى أنيس فريحة وهو من أتباع هذه المناهج، ومن اللاهثين وراءها ((إنّ الحركة اللغويّة الجديدة في البلدان العربيّة تزعّمها جماعة من الباحثين الذين درسوا علم اللغة الحديث في العرب، ثمّ عادوا إلى بلادهم ليطبقوا النظريّات والمناهج الجديدة على اللغة العربيّة))[4]

إنّ هذه الدعوات ما جاءت إلّا لتهدم التراث العربيّ، وهذا قول عندهم صريح، وليس استنتاجًا من الباحث، ومن ذلك قول عبد الصبور شاهين ((وما أشبه القديم بمارد عملاق يقف على ساقين من حطب، ويوشك أنْ ينهار من أوّل لمسة، ولذلك وضع أرباب القديم أصابعهم في آذانهم، وأغمضوا أعينهم عن كلّ جديد، وما أكثر ما يستحقّ إعادة النظر، بل الهدم))[5] ومن هذا يتبيّن أن أرباب الدرس الحديث هدفهم هدم القديم صراحة، أو إعادة النظر فيه، وهذا حصل كثيرًا في الدراسات التي كانت في كتاب سيبويه، لدى أغلب المحدثين، والكلام إذا كان

(1) هو بحث للمستشرق الإنكليزي كارتر ترجمه وعلّق عليه حاتم الضامن، ونشر في مجلة المورد في عددها الأوّل عام 1987.

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة 5

(3) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(4) نظريات في اللغة 115

(5) المنهج الصوتي 8

على المناهج الحديثة، فما بالك بالنظريّات التي لم تبلغ الرشد، والتي هي محلّ قلق من لدن منشئها قبل مطبّقها، وهنا يتبادر سؤال إلى الذهن هو: ما الذي دعا الباحثين أن يدرسوا كتاب سيبويه في ضوء هذه النظريات الهشّة؟ وبلا شكّ فليس الجواب هو احتياج كتاب سيبويه إلى هذه الدراسات، ولا هو اكتفاء الكتاب من الدرس بطريقة القدماء، والمطلع على هذه الدراسات لا يجد لسيبويه ذكرًا إلّا ما يشين الدراسة أو يقلّل من شأن الكتاب.

لقد كان محتوى هذه الدراسات نتاجًا يكشف عن توجهات الكتّاب، ويعبّر عن آرائهم في دراسة المناهج الحديثة التي طبّقت على القرآن الكريم ونصوص اللغة العربيّة الجيّدة، ثم عمد أصحابها لعرض كتاب سيبويه على دراساتهم بطريقة اضطهدت هذا الكتاب الشريف، وهذا الحكم لا يسريّ على كلّ من كتب في سيبويه، بل هناك دراسات حديثة أظهرت الكتاب بأحسن ما يمكن فأعطته حقّه ومستحقّه، فكتب علي ناصف النجدي "سيبويه إمام النحاة" وكتب صاحب أبو جناح "من أعلام البصرة سيبويه" وكتب عبد الحق أحمد "الفعل في كتاب سيبويه" وكتب عبد الجبار عبد الأمير "مصطلح الكلام في كتاب سيبويه" وكتب الدكتور حسن الأسديّ "مفهوم الجملة عند سيبويه" وكتبت خديجة الحديثي "سيبويه حياته وكتابه" وفي هذه الدراسات نسبة جيّدة من إظهار محاسن الكتاب، وذلك لقلة خضوع هذه الدراسات للدرس اللسانيّ الحديث الذي طبّق على التراث العربي، وأمّا الدراسات التي عملت في كتاب سيبويه في ضوء الدرس الحديث والمناهج الغربيّة، والتي لم يكن فيها فائدة في دراسة الكتاب فمنها "الآليات اللسانيّة لتحديد الوحدات في كتاب سيبويه" لحكيمة طايل، ومنها "جذور النظريّة التوليديّة في كتاب سيبويه" لجابر عبد الأمير، ومنها المنهج الوصفيّ في كتاب سيبويه" لنوزاد حسن، ومنها "كتاب سيبويه في الدراسات الغربيّة المعاصرة" لمحمّد الوحيدي، ومنها كتاب "سيبويه بين المقتضى المعرفيّ والكوديكولوجي في الدراسات الغربيّة" للبشير التهاليّ، ومنها "المنهج اللغوي في كتاب سيبويه" لعبد الصبور شاهين، والدراسات في سيبويه وكتابه كثيرة، وأكثر من أن تحصى، وفي بعض هذه الدراسات ما فيه إساءة كبيرة لسيبويه ولفكره، واتّهام له بتهم ما أنزل

الله بها من سلطان، وقد وضع بعضهم سيبويه وكتابه في ميزانه هو، فكتب أحمد مكيّ الأنصاريّ سيبويه في الميزان، ومنهم من يقوّم سيبويه كيفما يشاء، فكتب البكّاء " سيبويه في التقويم النحويّ" وأغلب ذلك على غير ما جاء به سيبويه، ومن الدراسات التي حاولت إخضاع الكتاب للمناهج الغربيّة كتاب "المنهج الوصفي في كتاب سيبويه" إذ حاول مؤلّفه أن يثبت وجود الوصفيّة في كتاب سيبويه، بل أراد أن يقول إن سيبويه كان يتبع المنهج الوصفي، وذلك في قوله ((إنّ إيلاء سيبويه أهميّة للغة المنطوقة توكيد لمنهجه الوصفي))[1] وهذا فيه تمحّل واضح، إذ لا موجب لأنْ يكون سيبويه اتّبع منهجًا وصفيًّا، وكذلك قال الباحث ((إنّ منهج سيبويه الوصفيّ في بحثه للّغة يتسم بالشموليّة))[2] وهذا كلام لا ضرورة تدعو إليه، وليس له أدنى مصداق في الكتاب! وما هو إلّا محاولة لإثبات الوصفيّة الغربيّة في كتاب سيبويه، وقد كان الباحث منصفًا حين نقض أوّل كلامه بقوله ((وقد تنبّه سيبويه على أنّ الوقوف عند الوصف في عرض الحقائق اللغويّة لا يمكن أنْ يكون موقفًا لغويًّا صائبًا؛ لذلك تجاوز الوصف في نظرته إلى اللغة لينتقل إلى تفسيرها وتحليلها وبيان كيفيّة تعامل اللغة مع محيطها الاجتماعيّ الأوسع في ربطها بمواقف الكلام (السياق) ليتهيّأ لمتكلّم العربيّة معرفة ما يقوله فعلًا، وفهم ما يقوله، وهو بهذا يتّفق مع المنهج العلميّ الصائب))[3] وهذا كلام جيّد من الباحث، ولاسيّما أنّه يقرّ باختلاف المنهج التفسيريّ عن الوصفيّة، وقد ذكر المنهج التفسيريّ في كتاب سيبويه في شيء من التفصيل، وذلك في قوله ((ولا نظنّ أنّ سيبويه قد خرج في منهج تفسيريّ عن الموضوعيّة في ربط تفسيراته بواقع اللغة، فهو حريص على أن يفسّر اللغة باللغة نفسها قصد التوضيح))[4] ثم يأتي الباحث بأمثلة من الكتاب منها ((فقف على هذه

(1) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه 48

(2) المصدر نفسه 45

(3) المصدر نفسه 79

(4) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه 79

الأشياء حيث وقفوا ثمّ فسّر))[1] وغير ذلك، ولو اقتصر نوزاد حسن على التفسير دون الوصفيّة لكان في ذلك إنصاف لسيبويه، ولكان خيرًا من نسبة اتّباع سيبويه للمنهج الوصفيّ، وقد ضمّن هذا المعنى الباحث "كارتر" بتعبير لطيف نقله نهاد موسى وذلك قوله ((ويرى كارتر، في منتهى النظر، أنّ كتاب سيبويه يقدم نموذجًا من التحليل لم يعرفه الغرب حتى في القرن العشرين))[2] ومن المحدثين أحمد بدويّ وهذا قال بعدم وجود ترتيب في أبواب الكتاب وذلك في قوله ((ولا يسير في ترتيب أبوابه وفصوله على الطريقة المنطقيّة الدقيقة ويقدّم أبوابًا من حقّها أنْ تتأخّر ويؤخّر أبوابًا من حقّها أنْ تتقدّم، ويضع فصولًا في غير موضعها الطبيعيّ))[3] وعدم الترتيب المزعوم هذا علّله مهدي المخزوميّ بقوله ((فإنّ التأليف كان في بداية نشوئه، ولم تكن للمؤلفين آنذاك القدرة على التنظيم ودقّة التبويب))[4] وهذا كلام لا يلائم سيبويه، إذ ليس هو من يعجز عن التنظيم والتبويب، وكانت خديجة الحديثي ترى أنّ الكتاب لا يسير في ترتيب أبوابه وفصوله ترتيبًا منطقيّا سليمًا[5] إلّا أنّها عدلت عن هذا الرأي بعد عقدٍ من الزمن فرأت أنّ الكتاب مرتب ترتيبًا واضحًا[6] وكذلك يرى الدكتور حسن الأسديّ وجود الترتيب في الكتاب وذلك بقوله ((سيبويه كان قد أخرج كتابه على وفق منهجيّة منضبطة، وهي غاية في الدقّة))[7] ويرى البكّاء ـ الذي أعاد ترتيب الكتاب ـ أنّه ينقصه الترتيب والتبويب، لذا قام

(1) الكتاب 266/1 وفي كتاب المنهج الوصفي في كتاب سيبويه 79

(2) نظرية النحو العربيّ 40

(3) سيبويه حياته وكتابه 28 ـ 29

(4) الخليل بن أحمد الفراهيديّ 27

(5) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه 67

(6) سيبويه حياته وكتابه 95

(7) مفهوم الجملة عند سيبويه 67

بمهمّته التي استهلكت منه زمنًا طويلًا، وفي ذلك قال ((أعدت كتابة أبواب الكتاب بابًا بابًا وهي تصف الأساليب وتعيد توزيع الأبواب النحويّة))[1]

لقد عمد محمد كاظم البكّاء إلى إعادة تبويب الكتاب، وتصرّف فيه من دون إذن، فكان التغيير في الكتاب مبنيًّا على مزاجه وعلى هواه، وما ذلك إلّا تلاعب غير مسموح به، يُغضب كلّ من لديه غيرة على تراثه، ولو كان الكتاب لشخص تنقصه المعرفة، لاحتجّ على ذلك العمل الشنيع، كيف وهو كتاب إمام النحو، وهذا العمل تطاول على جهد سيبويه، وتغيير لمساره العلميّ، وسلب لخصوصيّته، إذ حاول الباحث بأقصى جهد لديه أنْ يحوّل هذا الكتاب إلى المنهج الذي سار عليه ابن مالك في ترتيب أبواب النحو، وهي طريقة شكليّة تعليميّة منطقيّة أماتت الجانب التفسيريّ في الكتاب؛ وذلك لأنّ سيبويه في ترتيبه الأبواب لم يعمل ما عمله إلّا عن قصد وإرادة، ولا يمكن أنْ يكون ما جاء به على سبيل المصادفة أو العشوائيّة، وهذا الكتاب بترتيب الدكتور البكّاء لم يعتمد عند الباحثين والأكاديميين، وإنّما بقي حبيس الرفوف.

ومن الباحثين الذين فهموا سيبويه كما هو في التراث ثمّ درسوه بحسب الدرس الحديث أي مزجوا بين القديم والحديث الباحث الدكتور حسن الأسديّ، وله جهد كبير في كتابه "مفهوم الجملة عند سيبويه" وقد خرج بنتائج غير مسبوقة، منها الوقوف على منهج سيبويه في تدوين أبوابه وتتابعها، وكذلك منهجه في فهمه لكلام العرب، وقد أظهر مفهوم الجملة بمكوناتها وأركانها الأساسية للأصناف، مفهوم الفعلية، ومفهوم الأسمية، ومفهوم الظرفية، وكذلك استطاع الوقوف على مفاهيم مصطلحاته ولا سيما الوهم الذي وقع فيه النحويّون في أنّ المبتدأ هو المسند لا المسند إليه ـ بحسب رأي الباحث ـ على حين أنّ بعض الباحثين له رأي آخر في أن يكون المبتدأ مرة مسندًا وأخرى مسندًا إليه في كتاب سيبويه، ومن آرائه أنّه وقف على النمط الثالث من الجملة الذي لم يلتفت إليه النحويّون، ومن آرائه كذلك إظهار المفهوم الحقيقيّ للعامل النحويّ والمسار الذي تطورت به النظرة من تشبيه الدار عند الإمام الصادق

(1) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ 37

عليه السلام ثم عند الخليل وتطبيقها تفصيلًا عند سيبويه، فالعامل هو الباني للجملة لا الرابط لألفاظها( ) مع المفهوم التكويني للعامل النحويّ، وقد عقد الباحث موازنة منهجية في بحث التعجب بين سيبويه والمبرد، والباحث أوّل من تصدّى لإثبات عربيّة سيبويه، وقد أطلعني على بحث مهمّ في الأدلّة على عربيّة سيبويه، وإنّ ذلك البحث سيطبع كتابًا.

ومن الباحثين المحدثين الذين كتبوا في سيبويه الدكتورة رجاء الحسناويّ، إذ كتبت أكثر من ستة عشر كتابًا وبحثًا، درست في ضوئها الفكر النحويّ عند سيبويه، وقد تنوّعت في الدراسة فعرضت فيها الجانب الوظيفي عند سيبويه، ووظيفة الحركة الإعرابيّة، وظاهرة التقديم والتأخير وكذلك مباحث أصول النحو عند سيبويه، ونظريّة العامل والتقارض والمناقضة والمشابهة والتبادل، وكذلك الأسس التي اعتمد عليها سيبويه في ترجيح القراءات القرآنيّة[1] وكانت الباحثة تؤمن بوجود الوصفيّة في كتاب سيبويه، ولها رأي لطيف في مسألة المصطلح في كتاب سيبويه، ومسألة تسمية الأبواب وإنّ سيبويه كان معنيًّا بتفسير المسائل لا بوضع الحدود وذكر المصطلحات، وكذلك ترى أنّ المصطلح في كتاب سيبويه مرتبط بالمقام والسياق.[2]

ومن الباحثين في كتاب سيبويه الذين اهتمّوا به أيّما اهتمام ودرّسوه الدكتور نجاح العبيديّ، إذ لديه رؤى في كتاب سيبويه طرحت في محاضراته لطلاب الدكتوراه على مدى ثلاثة عشر عامًا، استطاع فيها أنْ يغيّر النظرة الخاطئة التي ينظر فيها إلى كتاب سيبويه، واستطاع أن يكشف كثيرًا من خفايا الكتاب، فتمكّن من أنْ يقف على النكت المهمّة فيه، فنبّه على أهميّة الأبواب السبعة التي بدأ بها سيبويه كتابه، وإنّه حين بدأ بها بدأها وهو يدلّ على أهميّتها، فحين جعل الفاعل محورًا في هذه الأبواب كان قد قصد ذلك، وما الفعل قائمًا إلّا بالفاعل ثمّ نظر إلى قوّة الفعل في كتاب سيبويه فكشف عن أنّ أغلب مباحث الكتاب قائمة على قوّة الفعل فيه، وما عمل المشتقّات إلّا تشبيها لها بالفعل، فهي لا تقوى قوّته؛ لذلك كان

(1) ينظر: حفريات الدكتورة رجاء الحسناوي (أطروحة) 16

(2) ينظر: الوظيفيّة في كتاب سيبويه 48

الفعل متعدّيًا إلى المفعول الثاني والثالث، وكذلك نظر الدكتور نجاح العبيدي إلى استقصاء الوجوه الممكنة وغير الممكنة في الكتاب وسماها بالتقليب، وقد عزا هذا إلى أن سيبويه يتبع منهج الخليل، وأنّ العلم الذي في الكتاب هو علم الخليل لقول سيبويه لعليّ بن نصر ((تعال نحيي علم الخليل))[1] وكذلك نظر إلى تقسيم الكلام لدى سيبويه، وأثبت أنّ سيبويه له تقسيمات كثيرة في الكلام منها أنّه قسّمه دلاليًّا وقسّمه معجميًّا، وفي تقسيم الفعل أثبت أنّ الفعل في كتاب سيبويه أربعة أقسام والرابع هو اسم الفاعل، وكذلك ربط النظام بالإعراب والكلام بالتفسير، وكذلك كشف عن الآليّات التي فسّر بها سيبويه كتابه، ومنها اللفظيّة مثل أي التفسيريّة وكأنّك قلت وغيرها ومنها الإجرائيّة مثل المسرح اللغويّ، وهذا جهد كبير يعرضه إلى طلابه في مادة قراءة في كتاب قديم، وله في كتاب سيبويه بحوث منشورة، وكان حين يدرّس كتاب سيبويه لا يستعين بغيره من كتب النحويّين في محاضراته ولا يستشهد بها وكذلك لا يعرض للقدماء ولا للمحدثين إلّا ناقدًا ومقوّمًا، وكان يردد عبارة: لندع سيبويه يترافع عن كلماته هو.

وكان من المفردات المبحوثة في محاضراته في ضوء المنهج التقليبيّ:

1. تقسيم الكلام بالشكل المعروف، نحويّ، معجميّ، دلاليّ.
2. قوّة الفعل وما يجري مجراها، وهي التام والناقص (كان وأخواتها) إذ بحثها سيبويه في ضوء قوّة الفعل، والسبب هو المنهج التقليبيّ؛ لأنّه يقلّب الفعل بوصفه تامًّا وناقصًا وما يجري مجراها.
3. السعة (يا سارق الليلة أهل الدار) و (الليلة الهلال) وإمكانات الحركة في ضوء المنهج التقليبيّ.
4. المسرح اللغويّ والحركة التخاطبيّة.

(1) طبقات النحويّين واللغويّين 75

5. هو هو في الكتاب تطبيقًا وتمثيلًا.

وأمّا ما بحث تحت مسمّى آليّات التفسير النحويّ والدلاليّ والتخاطبيّ في كتاب سيبويه فهو:

أ. آليات التفسير النحويّ والدلاليّ والتداوليّ في كتاب سيبويه (القبيح أنموذجًا) بحث مشترك مع الباحث خير الله مهدي جاسم.

ب. آليّات التفسير النحويّ في كتاب سيبويه (في المعنى أنموذجًا) بحث مشترك مع وفاء مسعود عزيز، منشور في جامعة مجلّة جامعة أهل البيت، المجلّد الأوّل الإصدار 21 أب 2017م.

ت. هو هو في كتاب سيبويه وأثرها عند النحاة، بحث منشور في مجلة كليّة التربية الأساسيّة، جامعة بابل، العدد 15 آذار 2014م.

ث. آليات التفسير في كتاب سيبويه (يجري مجرى) أنموذجا، كتاب مشترك مع الباحث كاظم سالم الحسناويّ، مكتبة الماستر للخدمات الطباعيّة، الطبعة الأولى 2024م

المبحث الثالث

فكر سيبويه بين التفسير والتقدير

التبس تفسيرُ المعنى في كتاب سيبويه مع تقدير الإعراب كثيرًا، وسبب ذلك أنّ سيبويه اهتمّ بمعاني كلام العرب، فأخذ يفسّره، ويبيّن معانيه، وكان يذكر الإعراب في طيات هذا التفسير، وكثيرًا ما كان يُظنُّ التفسيرُ تقديرًا، والتقديرُ تفسيرًا، وهذا اللبس ولّد وهمًا كبيرًا لدى الخالفين لسيبويه، وكذلك هو سبب من أسباب صعوبة الكتاب، فكان سيبويه يفسّر كلام العرب ـ وهذا كلام تردد كثيرًا في مباحث هذه الأطروحة؛ وذلك لأنّه الغاية التي يريد البحث أنْ يصل إليها، ويبرهن عليها ـ وفي هذا الباب لا يمكن للبحث أنْ يستقصي كلّ المواطن في الكتاب، ويبيّن محلّ التفسير فيها ومحلّ التقدير، وإنّما أمثلةٌ يمكن أنْ تبيّن نكت التفسير وكذلك التقدير، أمّا التقصّي فهو متعذر؛ لأنّ الكتاب ليس فيه إلا ما يكون تفسيرًا أو تقديرًا، وهو على أنواع أربعة، الأول ما جاء التفسير فيه على سمت التقدير، وهو كثير في الكتاب، والثاني ما خالف التفسير فيه التقدير وهو كثير أيضًا، والثالث منه ما جاء تفسيرًا من دون تقدير، وهو قليل، والنوع الرابع وهو نادر في الكتاب ما كان فيه التقدير من دون تفسير، وقضيّة تفسير المعنى وتقدير الإعراب في الكتاب ذكرها سيبويه حين شبّه جملة "هذا الضاربُ الرجل" بـ "الحسنِ الوجه" فقال ((وقد قال قوم من العرب تُرْضى عربيّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ. شبّهوه بالحسنِ الوجهِ، وإنْ كان ليس مثلَه في المعنى، ولا في أحواله إلّا أنّه اسمٌ، وقد يجرُّ كما يجرُّ، ويُنصبُ كما ينصبُ))[1]

وهذا يعني أنّ تفسير المعنى أدّى بهم إلى التشبيه والاشتباه، وهذا المعنى عاد سيبويه فأكده، إذ قال ((وقد يشبّهون الشيءَ بالشيء وليس مثلَه في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيرًا))[2] وهذا المعنى أشار إليه ابن جني في خصائصه في باب الفرق بين تفسير المعنى

(1) الكتاب 182/1

(2) الكتاب 182/1

وتقدير الإعراب، واستدلّ على أنّ تفسير المعنى وتقدير الإعراب قد قرّ في تصوّر سيبويه، وذلك في قوله ((ألا ترى أنّ سيبويه لمّا شبّه الضارب الرجلِ بالحسن الوجهِ وتمثّل ذلك في نفسه ورسا في تصوّره، زاد في تمكين هذه الحال له وتثبتها عليه، بأنْ عاد فشبّه الحسن الوجهِ بالضارب الرجلَ بالجرّ، كل ذلك تفعله العرب، وتعتقده العلماء في الأمرين ليقوي تشابههما ويعمر ذات بينهما))[1] وتفسير ذلك أنّ سيبويه ذكر وجه الكلام، وهو هذا الضاربُ الرجلَ؛ لأنّ الألف واللام صارت بمنزلة التنوين فمنعت الإضافة، وكان ذلك في باب صار الفاعل (اسم الفاعل في اصطلاح النحويّين) فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيدًا، فصار في المعنى هذا الذي ضربَ زيدًا، فالضارب في معنى ضرب، وليس في إعرابه، وإنّما هو على تفسير المعنى لا الإعراب، وجملة "هذا الضاربُ زيدًا" تعيّن فيها النصبُ ولا يصحّ غيره وهو الجرّ، أمّا جملة هذا الحسنُ الوجهِ، فالجرّ فيها عربيّ مرضيّ، وقد صحّ "هذا الضاربُ الرجلَ لأنّهم شبهوه بالحسن الوجهِ الذي جاز فيه الجرّ، فتوهّموا أنّ اسم الفاعل "الضارب" يشابه الصفة المشبّهة "الحسن" في العمل، وهذا هو محل الاستشهاد، وسبب ذلك أن تشبيه الثاني بالأوّل قادهم إلى أنْ يعربوا الثاني عليه، وقد ارتضاه سيبويه؛ لأنّه نُقل عن العرب وإنْ كان ناتجًا عن التوهّم، وهو مراد ابن جني في قوله: فعلُ العرب واعتقاد العلماء.

ومن المناسب ذكره ههنا أنّ سيبويه لم يضع حدًّا فاصلًا بين تقدير المعنى وتفسير الإعراب، بل كان في الأغلب يفسّر الكلام ثم يذكر الأوجه الجائزة على سبيل التقدير، أي أنّ سيبويه كان يقدّم التفسير على التقدير، ومردّ ذلك إلى أنّ همّه الأكبر هو التفسير لا التقدير، وسيتبيّن ذلك في قادم الصفحات إنْ شاء الله تعالى. والوقوف على أسرار التفسير والتقدير في الكتاب ليس بالأمر الهيّن، بل هو صعب إلى حدّ كبير، وهو ممّا يجهد الباحث، وقد ينتهي به إلى العجز، إذ إنّ معرفة ذلك من الغايات التي ينتهي إليها دارس الكتاب، وممّا يزيد في صعوبتها

(1) الخصائص: 1/ 282

عبارة سيبويه المحكمة التي لو أراد أيّ باحث أنْ يفسّرها لم يجد لفظًا يحملُها غيرَ لفظها، فكانت عباراته أوجز العبارات وأخصرها، وأنفعها مع صعوبتها.

وعلى المشتغل بالنحو أنْ يفرّق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وذلك أنّ تفسير المعنى له وجوه عدّة، ويقال بأكثر من طريقة، وهذا ممكن، ولا لبس فيه؛ لأنّه متعلّق بالسامع ومدى فهمه الكلام، فإذا فهم سامعٌ كلامَ المتكلّم فإنّ له تفسيرًا في ذهن المتكلّم وذهن المتلقّي، ولو لم يفهم كلامه كان الفهم في ذهن المتكلم دون السامع، وحينئذٍ احتيج إلى تفسير الكلام، وهذا التفسير سمي تفسير معنى، وبلا شك فإن هذا التفسير لا يخضع إلى النظام اللغوي ولا يقاس عليه فيما يجوز و ما لا يجوز، إذ فيه زيادة على النصّ الأصل، أو اختصار له بحسب ما يحتاج إليه إيصال المعنى، أمّا تقدير الإعراب فهو الأصل في الكلام الذي لا يسمح أنْ يزاد عليه أو ينقص؛ لأنّ الزيادة أو النقيصة تؤدّي إلى مخالفة العرب في كلامهم، ومن هذا يتبيّن أنّ تفسير المعنى يحتاج إلى فهم معنى الكلام، أمّا تقدير الإعراب فيحتاج إلى معرفة أصول كلام العرب ومقاصدهم.

وفي أدناه مسائل في تفسير المعنى وتقدير الإعراب في كتاب سيبويه تبيّن جهد سيبويه بين التفسير والتقدير.

من أنت زيدًا؟

وذلك في قول سيبويه ((ومن ذلك قول بعض العرب: من أنت زيدًا، فزعم يونسُ أنّه على قوله: من أنت تذكر زيدًا؟ ولكنّه كثُر في كلامهم، واستُعمل واستغنوا عن إظهاره، فإنّه قد عُلم أنَّ زيدًا ليس خبرًا ولا مبتدأً ولا مبنيًّا على مبتدأ، فلابدّ أنْ يكونَ على الفعل، كأنّه قال: من أنت معرّفًا ذا الاسمَ، ولم يحمل زيدًا على مَنْ ولا أنت، ولا يكون مَنْ أنتَ زيدًا إلاَّ جوابًا، كأَنَّه لمّا قال: أنا زيدٌ، قال: فمنْ أنتَ ذاكرًا زيدًا))[1] وهذا كلام كالمثل الجاري يقال للرجل المُنكّر،

(1) الكتاب 292/1

أو يقال على سبيل السخرية، وقد فسّره سيبويه، وبيّن وجوهه الإعرابيّة، وفي تفسيره روى عن يونس قوله: من أنت تذكر زيدًا، وهذا تفسير معنى، وقد فصّل فيه سيبويه فقال: هو كثيرٌ في كلامهم ومستعمل فاستغنوا عن إظهار الفعل فيه، فإنّه عُلم أنّ زيدًا ليس خبرًا ولا مبتدأ ولا مبنيًّا على مبتدأ، فلابدّ أنْ يكون على الفعل، وهذا تقدير إعراب، فقد بدأ سيبويه بتفسير معناه، ثمّ ذكر القاعدة فيه بطريقة التحليل النحويّ، وتوصّل إلى أنّه لا يعرب إلّا مفعولًا للفعل، وهنا جاء تفسير المعنى الذي نقله عن يونس على سمت تقدير الإعراب، ولم يكتفِ سيبويه بهذا فعاد وفسّر الكلام فقال: ولا يكون من أنت زيدًا إلّا جوابًا فهو يذكر مقام القول هنا، وهذا على سبيل تفسير الكلام، ثمّ قال كأنّه لمّا قال أنا زيدٌ قال: فمن أنت ذاكرًا زيدًا، وهذا ليس فيه تقدير، بل هو تفسير، وفي قوله فمن أنت ذاكرًا زيدًا؟ هو على تفسير المعنى الذي ليس على تقدير الإعراب، فهو يقول فلابدّ من أنْ يكون على الفعل، وهنا جاء كما سيتبيّن ـ إن شاء الله ـ من أنّه يقدّم النصب في تفسيره، وهو لا يقدّمه حتّى يفسّر حالاته، ويربطه بالمقام والقصد. ثمّ انتقل سيبويه إلى حالة الرفع وفسّرها فقال ((وبعضهم يرفع، وذلك قليل، كأنّه قال: من أنت كلامُك أو ذكرك زيدٌ، وإنّما قلّ الرفع لأنّ إعمالهم الفعلَ أحسنُ من أنْ يكون خبرًا لمصدرٍ ليس له))[1] وفي هذا النصّ بيان صناعة، وبيان معنى، أي تقدير إعراب وتفسير معنى، فتقدير الإعراب هو أنّه ارتفع على أنّه خبر لاسم هو مصدر مضاف، وأمّا تفسير معناه فهو على قولهم: من أنت كلامك زيدٌ، أو من أنت ذكرك زيدٌ، وأراد سيبويه أنّ التفسير هو على تقدير الإعراب أي: تقدير الإعراب وتفسير المعنى متطابقان، ثمّ بيّن أنّ هذا الوجه قليل، وسببه وجود مانع صناعيّ، وأغلب الظنّ أنّ سقطًا حصل في عبارة سيبويه لا يستقيم الكلام إلّا به وتصويبه هو: وإنّما قلّ الرفع لأنّ إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبرًا لمصدر ليس له عمل. وبيان ذلك أنّ المصدر إذا أضيف عمل عمل الفعل، فيكون له مفعول يتعدّى إليه، أقرب من أن يكون له خبر يبنى عليه، ثمّ بيّن سيبويه سبب قبوله مع مخالفته بأنّه جاء على

(1) المصدر نفسه والصفحة نفسها

السعة في الكلام، وقد شرحه السيرافيّ على غير هذا المراد فذهب مذهبًا آخر وجعله على تفسير ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[1] وليس بينهما وجه شبه[2] وإنّما هو على عموم السعة والاختصار.

ما ينتصب على إضمار الفعل

و ذلك في قول سيبويه ((ومن ذلك قولهم شأنك والحجّ، كأنّه قال: عليك شأنك مع الحجّ))[3] والذي ذكره سيبويه بقوله: عليك شأنك مع الحجّ، تفسير معنى لا تقدير إعراب، وقد يدعو هذا من لا دربة له فيعرب على هذا التفسير، فتكون كلمة الحجّ عنده مجرورة، بإضافتها إلى مع، ومنه قول سيبويه ((ومثل ذلك: أهلكَ والليلَ، كأنّه قال: بادرْ أهلك قبل الليل))[4] فربّما يظنّ بعضهم أنّ إعراب الليل هو الجرّ، وليس كذلك، لأنّ هذا معناه، وإنّما تقديره: الحق أهلك وسابق الليل، وإنّ ما ذكره سيبويه تفسير معنى لا تقدير إعراب، وإنّما الإعراب فيما أثبتناه من التقدير، وقد يُخطئون في إعرابه فيعربون الليل مفعولًا معه، على أنّ الواو للمعيّة وهذ ليس في معناه ولا في تقديره، وأجاز الزمخشريّ تقديره على بادر أهلك والليل، على العطف، أي عطف الليل على أهلك[5] وهذا اجتهاد في مقابل قصد العرب، ولم يذهب إليه نحويّ.

الليلة الهلال

ورد في كتاب سيبويه تعبير "الليلة الهلال" بنصب الليلة وبرفعها، والرفع على ظاهر الكلام بأنّ الليلة هي الهلال ذاته، وأمّا النصب فهو على تقدير المخالفة والجزئيّة (الظرفيّة) وهذا جاء في باب ما يسوّغ من الأسماء ظرفًا، وتصحيح اللفظ على المعنى، وفي كلا الأمرين الرفع و النصب يكون تفسيرًا و تقديرًا، ولكن هذا كلّه محكوم بالاستعمال، وإرادة المتكلم "فالليلةَ الهلال" بالنصب هو الأصل، وذلك لأنّ العلاقة بين الليلة والهلال هي علاقة جزئيّة أي:

---

(1) يوسف 82

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 63/5

(3) الكتاب 274/1

(4) المصدر نفسه 275/1

(5) ينظر: شرح المفصّل 392/1

علاقة الكلّ بالجزء، فالليلة ليست هي الهلال، وإنما الهلال وقع في جزء منها، وفي حالة التطابق يكون الرفع، والظرف جزء، وحقّه النصب، و لو خرج عن الظرف وتحوّل إلى الكليّة أو المطابقة وجب فيه الرفع، فما دام الهلالُ يقع في بداية الليل يكون حينها الليلةُ ظرفًا، و تكون منصوبة على الظرفية، و هذا المثال "الليلة الهلال" ذكره سيبويه في موضعين الأوّل في باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى[1] و الثاني في "باب ما شبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختصّ[2] و فيه قوله ((متى يُسارُ عليه؟ و هو يجعله ظرفًا، فيقول: اليومَ أو غدًا، أو بعدَ غد أو يومَ الجمعة))[3] والنكتة في هذا أنّ ظاهر الكلام يدلّ على أنّ السير حدث في اليوم كلّه، أو في الغد كلّه أو في يوم الجمعة كلّه؛ لعدم وجود ما يدلّ على التبعيض، فكيف ساغ النصب مع الدلالة على الكلّية، وأنّ المطابقة يناسبها الرفع، ولم يكتفِ سيبويه بهذا، بل شبّهه بعكس ذلك كلّه فقال ((كما تقول في سعة الكلام: الليلةُ الهلالُ، وإنّما الهلالُ في بعض الليلة))[4] وهنا الكلام جاء على الوجه الآخر، فالعلاقة بين الهلال والليلة هي علاقة جزئية و ظرفية، فكيف ساغ الرفع مع عدم وجود ما يدلّ على المطابقة؟ وهنا يجيب سيبويه على هذا الإشكال في موطن آخر فيقول ((وإنْ قلت: الليلةَ الهلالُ، واليومَ القتالُ نصبتَ، التقديمُ والتأخيرُ في ذلك سواءٌ وإنْ شئت رفعتَ فجعلتَ الآخرَ الأولَ))[5] وقد قال قبل ذلك ((وإنّما انتصبا لأنّك جعلتهما ظرفًا، وجعلت القتالَ في يوم الجمعة والهلالَ في الليلة))[6] من هنا يتبين أنّ المطابقة تفضي إلى الرفع، والمطابقة المقصودة ألّا يكون أحد الجزأين ظرفًا؛ لأنّ الظرف لا يمكن أن يكون بعض علاقة المطابقة، فهو وإن قيل

(1) الكتاب 216/1
(2) المصدر نفسه 418/1
(3) المصدر نفسه 216/1
(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها
(5) الكتاب 1/ 106
(6) المصدر نفسه 418/1

الصوم اليوم، فاليوم كلّه وليس بعضًا منه، في حين أنّ العلاقة الجزئية لا بدّ من النصب فيها، و قد جعل سيبويه سبب الرفع هو أنّك جعلت الأوّل الآخر، أي طابقت، أمّا ما جاء على غير الأصل فهذا على سبيل الإيجاز والاختصار، فالليلةَ الهلال بالنصب وإنْ كان ظاهرها المطابقة، ولكنّ المتكلّم لا يريد بها الليلة بتمامها بل يريد أنّ الهلال في بعض الليلة، أي في جزء منها، وهو بداية الليل، أمّا في الرفع، فالأمر مختلف عن هذا، ولا يراد به الظرفيّة، ولو أرادها لامتنع النصب، بل أراد المطابقة التامّة بين الهلال والليلة، لذلك فسّره بقوله ((الليلةُ ليلةُ الهلال))[1] فالليلةُ وليلةُ الهلال واحد،؛ لذلك قال فيه: الأوّل الآخر: أي هو هو[2]

التخفيف تقدير إعراب لا تفسير معنى

يرى النحويّون أنّ في اسم الفاعل حالتين: العمل إذا دلّ على الحاضر والمستقبل، فينصب مفعولًا، والجرّ إذا دلّ على المضيّ، وكذلك تردّدت عبارة في كتبهم في أثناء عرضهم قواعد اسم الفاعل وهي أنّ حذف التنوين للتخفيف[3] وهؤلاء النحويّون أخذوا كلامهم هذا عن سيبويه، ولكنّهم لم يبيّنوه كما ذكره هو، وهذه المسألة عند سيبويه من لطائف النحو، ومراده أنّ عمل اسم الفاعل في الاسم الذي بعده يدلّ على أحد أمرين: الأول على وقوعه في الزمن الحاضر أو في المستقبل، والثاني حصوله في الماضي، وهو حكاية حال، وإذا جاء مضافًا ففيه أمران كذلك الأوّل: أنّه يدلّ على المضيّ، والثاني يدلّ على الاستقبال إلا أنّ التنوين حذف للتخفيف، و بقي معناه وفي ذلك قال سيبويه ((وليس يغيّر كفُّ التنوين، إذا حذفته مستخفًّا، شيئًا من المعنى، ولا يجعله معرفةً))[4] وقد استشهد بشواهد من القرآن الكريم ومن الشعر فمن ذلك قوله

(1) المصدر نفسه 216/1

(2) ينظر: بحث هو هو في كتاب سيبويه للدكتور نجاح العبيديّ

(3) ينظر: شرح ابن عقيل 46/3

(4) الكتاب 166/1

تعالى ﴿**إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ**﴾[1] فحذفُ النون لا يدلّ على التعريف ولا الإضافة، فهو على معنى "إنا مرسلون الناقة" ولكن إعرابه على الإضافة، ومنه قوله ﴿**هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ**﴾[2] فهو على معنى "هديًا بالغًا الكعبة" وذلك لو كان "بالغًا" معرفة لما وصفت به النكرة "هديًا" وهذا دليل سيبويه، فيكون تفسير معناه "هديًا يبلغ الكعبة" وكذلك في قوله: هو كائنُ أخيك، على الاستخفاف، ومعناه هو كائنٌ أخاك، ومثل هذا على التخفيف في قوله تعالى ﴿**بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ**﴾[3] ذكره سيبويه على أنّه في سعة الكلام، والاستخفاف[4] وكان معناه بل مكرٌ في الليلِ و النهار، ولكن لا يعرب على المعنى، فلا يقال: الليل مجرور بحرف الجرّ "في" وإنْ كان في معناه؛ لأنّ ذلك تفسير معنى، وأمّا تقديره فعلى الإضافة لسعة الكلام.

يا سارق الليلةِ أهل الدار

والأصلُ أنّ الليلة ظرف، وتكون سرقة أهل الدار فيها، ولكن لابدّ من جرّها في هذا الموضع، إذ لو نصبها على الظرفيّة لكانت فاصلًا بين الجار والمجرور وهذا مانع صناعيّ، فجرّت على السعة في الكلام، وأمّا لو نوّن فقال: يا سارقًا الليلةَ أهلَ الدار، كانت "الليلة" ظرفًا، ولو أجريتها على الفعل كان حسنًا، أي: لو جعلتها مفعولا لصحّ ذلك، من باب تلبّس الليلة بالذات؛ لأنّها تلبّس بالحدث، فقد جعل الليلة مسروقة؛ لأنّ الحدث وقع فيها، وهذا من باب السعة والمبالغة، وفي يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار معناه في الليلة، وهذا في المعنى لا في الإعراب، ولو أعربت عليه فسد التقدير، وإن صحّ المعنى، والتقدير أنّه مجرور بالإضافة على سعة الكلام.

---

(1) القمر 27

(2) المائدة 95

(3) سبأ 33

(4) ينظر: الكتاب 166/1

الاستغناء عن إظهار الفعل

لا يعني الاستغناء في فكر سيبويه أكثر من كونهِ استغناءً، فإن المتكلم لو استغنى عن ذكر الفعل، فإن هذا الاستغناء يكون قائمًا حتّى في التقدير؛ لذلك لم يظهره سيبويه ولم يقدّره، وقد مثّل له بقوله ((وذلك قولك: زيدًا، عمرًا، ورأسَه، وذلك أنّك رأيت رجلاً يضربُ أو يشتِمُ أو يقتلُ، فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أنْ تلفظَ له بعمله فقلت: زيدًا، أي أوقعْ عملَك بزيدٍ))[1] وإنّ ما ذكره سيبويه في الاكتفاء وإنْ كان لفظيًّا إلّا أنّه من التمحّل الإعرابُ عليه، ولو أعربنا على الفعل لذهب الاستغناء، وصار ضرورة، وإنّ ما فسّر به سيبويه لا ينفع في التقدير؛ لأنّه فسّر بما لا يصحّ الإعراب عليه لأنّ قوله: أوقع عملك بزيد لم يتسلط الفعل مباشرة على زيد فيكون الإعراب حينئذٍ قد ذهب مذهبًا بعيدًا، وقد اختار سيبويه لفظ الاستغناء وهو قاصد لذلك، وذلك حين قال ((استغنيتَ عن الفعلِ بعملِه))[2]

إنّ التأكيد على أنّ الإعراب ههنا يستغني عن ذكر الفعل هو مخالفة صريحة لما جاء به النحويّون بعد سيبويه، وكذلك هو منافٍ لقوّة الفعل التي أكّدها سيبويه في كثير من أبواب كتابه، والجواب على ذلك أنّ الفعل لو ظهر أو قدّر فأنّ ذلك خلاف ما استعمله العرب، فالموقف الذي يراه المستغني يكون من السخرية إذا أظهر الفعل، فلو سمعت من قال: اضرب شرّ الناس، وأنت تريد أن تحرّضه على ضرب زيد فتقول اضرب زيدًا، فإن ذلك لا ينسجم مع ما تكلّمت به العرب في لغتها الجيدة المقبولة، لأنّك حينذاك تأمره، ولكنْ لو قلت: زيدًا كأنّما دللت الضارب على من يستحقّ الضرب من دون أمر؛ لأنّ الموطن ليس موطن أمر، ولا يصحّ فيه، و أمّا قوّة الفعل فهي مرتبطة بما تراه من عمل، فقوّة الفعل في حال إنجازه أقوى منها في حال اللفظ به، وسيتبيّن إن شاء الله أنّ قوّة الفعل مؤثّرة في حالاتها الثلاث حالة الظهور، وحالة التقدير، وحالة التفسير، وهي ما تكون في الاستغناء والاكتفاء بما يراه

(1) الكتاب 253/1

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها

المتكلّم، و قد يعبّر عن ذلك بالمقام، وعلى هذا يكون إظهار الفعل جائزًا، فيصحّ زيدًا: وأنت تريد اضرب زيدًا، وكذلك يصحّ اضرب زيدًا، وبينهما فرق، فالأوّل منصوب بمقام التنبيه والإرشاد، والثاني منصوب بالفعل.

اضمار الفعل في التحذير

أمّا التحذير فهو كذلك مستقل في بابه لكونه ناتجًا عن الموقف، ويتحكم فيه المقام، وما هو إلّا كلمات غايتها تحذير المتلقي من حالة لا تحتمل التأخير، وهو نهيٌ في أصل المطلب، ولو دخل فيه التقدير الذي رسا في تصوّر النحويّين، وأعربوا عليه لفقد خواصّه، وصار كلامًا كغيره من الكلام التركيبيّ الذي يخضع للنظام ولتكوين الجملة، وهذا كلّه بعيد عن إرادة المتكلم، وحينها لا يصل المراد إلى ذهن المتلقّي، وقد قال فيه سيبويه ((وأمّا النهيُ فإنّه التحذيرُ، كقولك: الأسدَ الأسدَ والجدارَ الجدارَ والصبيَّ الصبيَّ، وإنّما نهيته أنْ يقربَ الجدار المائل أو يقربَ الأسدَ أو يوطئ الصبيَّ))[1] وقال ((وإنْ شاء أظهرَ في هذه الاشياء ما أضمر من الفعل، فقال: اضرب زيدًا، واشتم عمرًا، ولا توطئ الصبيّ، واحذر الجدارَ، ولا تقرب الأسدَ))[2] والذي نريد قوله ههنا أنّ التحذير في قولنا: الأسدَ الأسدَ مختلف عن التحذير في قولنا: لا تقرب الأسدَ ومشيئة الإظهار ههنا لا تفيد التساوي بين الحالين، وإنّما تفيد أنّ هذا التعبير في كلام العرب على أيّة حال، وكذلك في قولنا الصبيَّ الصبيَّ فهو مختلف عن قولنا لا توطئ الصبيَ وعلى هذا فإنّ الفرق بين المقامين يكون متبادرًا إلى الذهن من دون إجهاد له، فالتحذير يطلق لمن أوشك أنْ يوطئ الصبيَّ، أمّا الإظهار فإنّه يدلّ على أنّ المتلقي خالي الذهن من الأمر، وأنّ النهي جاء خشية أنْ يبتلى بالفعل، وبلا شكّ في هذا فرق كبير بين المقامين، و عليه تكون المساواة بين الإعرابين مخالفة لما تكلّمت به العرب ولما استعملته من كلام في مقاماته المختلفة.

(1) الكتاب 253/1

(2) المصدر نفسه 253/1، 254

وليس بالضرورة أنْ يكون الإعراب على نيّة المتكلّم، فقوله الصبيّ معناه لا توطئ الصبيّ ولا يكون عليه الإعراب لئلا يضيع التقدير وأصل الكلام؛ لذلك حين مثل سيبويه بالطريق جعل له خلّ الطريق وهو معنى لا يظهر، ولئلّا تكون المؤاخذة فإنّ سيبويه منع "تنحّ عن الطريق" وذلك لأمرين: الأوّل أنّ هذا المعنى يفتقر إلى تأثير الفعل، والثاني أنّ عدم جواز إضمار حرف الجرّ لو نوى تنحّ عن الطريق ولئلّا يحتجّ بهذا، وإلى هذا أشار بقوله ((ولكنّك إنْ أضمرتَ أضمرت ما هو في معناه ممّا يصلُ بغير حرفِ إضافةٍ))[1]

تقدير الإعراب وجه تعرف فيه العربيّة

حين يقال: إنّ كتاب سيبويه قائمٌ على تفسير المعنى فهذا لا يعني أنّ تقدير الإعراب ذو شأن هيّن فيه، بل على العكس من ذلك، فإنّ تقدير الإعراب في كتاب سيبويه هو من يحتكم إليه في معرفة الوجوه الصحيحة، بل يعرف فيه قبح الكلام من حسنه، وتقدير الإعراب باب قيّم في كتاب سيبويه، وإنّ كثيرًا من المصنّفات في النحو بنيت على تقدير الإعراب في هذا الكتاب، وأمثلة ذلك كثيرة وسنذكر منها ما يناسب البحث ومن أمثلته قول سيبويه ((وزعم يونسُ أنّ من العرب من يقول: إنْ لا صالحٍ فطالحٍ، على: إنْ لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيحٌ ضعيف))[2] فقول بعض العرب إنْ لا صالحٍ فطالحٍ ضعيف في نظر سيبويه، وذلك لأنّ تقديره لا أكن مررت بصالح فبطالح، وهذا تقدير إعراب لا تفسير معنى؛ لذلك تكون به مفسدة ورفضه سيبويه، ثمّ علّل ذلك بقوله ((لأنّك تُضمر بعد "إنْ لا" فعلًا آخرَ فيه حذف))[3] وفساد التقدير ههنا؛ لأنّ الحذف بين فعلينِ مختلفين في العمل، الأوّل الفعل الناقص والثاني الفعل الذي فيه الجرّ، وسيبويه يقول ((ولا يجوز أنْ يضمرَ الجارُّ))[4]

(1) الكتاب 254/1

(2) المصدر نفسه 1/ 262

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(4) الكتاب 1/ 263

وقطعُ سيبويه بعدم الجواز وجعلُ الكلام من القبيح؛ لأنّه على التقدير لا على التفسير، وهو ممّا ليس له علاج في كلامهم، ولا تلتمس له الحجّة، وقال سيبويه ((ومن ثَمّ قال يونسُ: أمررْ على أيّهم أفضل إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو، يعني: إنْ مررتَ بزيد أو مررتَ بعمرو))[1] وقوله: يعني. يريد التقدير لا المعنى، أي: على تقدير إنْ مررت بزيد أو مررت بعمرو، وهذا تقدير مرفوض عند سيبويه، ولا يصحّ تقدير غيره؛ وذلك لأنّ الفعل مرّ يتعدّى بالباء، وعنده لا يضمر الجارّ، وتعقيبًا على كلام يونس، وعلى ذكر تقديره، قال ((واعلم أنّه لا ينتصبُ شيءٌ بعد "إنْ لا" ولا يرتفعُ إلّا بفعلٍ؛ لأنّ "إنْ" من الحروف التي يُبنى عليها الفعلُ))[2] يريد أنّ كلّ تقدير غير هذا لا يصلح لوجود "إنْ" التي يلزمها وجود الفعل، وهذا وجه العربيّة الذي يُسلّمها من القبح عند سيبويه، ولكنّه علّل وروده عن العرب فقال ((ولكنّهم لمّا ذكروه في أوّل كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل))[3] وهو ما سمّي فيما بعد بالتضمين.

ذكرُ علّة صفة الكلام تفسيرٌ له

من طرائق التفسير في كتاب سيبويه بيان علّة الكلام، وهذه العلل تختلف عن التي في كتب النحويّين، فإنّهم بيّنوا العلل الصناعيّة التي توجب وتمنع، أمّا سيبويه فبيّن العلل التي تمنع من جهة المعنى لا من جهة الإعراب، وتوجب كذلك، ومن هذا ما فسّر به: مررت برجل ظريفٍ قبلُ، قال ((فصار النعت مجرورًا مثلَ المنعوت؛ لأنّهما كالاسم الواحد))[4] ثم مضى يفسّر علّة كونهما كالاسم الواحد فقال ((من قِبَلِ أنّك لم تُرد الواحدَ من الرجال الذين كلّ واحد منهم رجلٌ، ولكنّك أردتَ الواحدَ من الرجال الذين كلّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ))[5] ثمّ فسّر

(1) المصدر نفسه والصفحة نفسها
(2) نفسه
(3) نفسه
(4) المصدر نفسه 421/1
(5) الكتاب 422/1

صفة كونه نكرة، وعدم زوال هذه الصفة عنه حتّى بعد نعته بالظرافة، فقال ((وإنّما كان نكرةً؛ لأنّه من أمّةٍ كلُّها له مثلُ اسمه؛ وذلك أنّ الرجال كلّ واحدٍ منهم رجلٌ، والرجالُ الظرفاءُ كلّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ، فاسمه يخلطُه بأمّته حتى لا يعرفَ منها))[1] ولم يكتفِ سيبويه بهذا التفسير حتّى قال ((فإنْ أطلتَ النعتَ فقلتَ: مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مسلمٍ، فأجرِهِ على أوّله))[2] يريد أنّ هذه النعوت وإن كثرت فهي لا تفيد تعريف الاسم النكرة، يعني أنّه يختلط بأمّة الرجال العقلاء الكرماء المسلمين، وهذا تفسير لا نجده في كتب النحويّين حين عرضوا التعريف والتنكير، وقد مضى فيه يفسّر كلّ الحالات، ويستقصي كلّ الوجوه ومن ذلك قوله ((ومنه مررت برجلٍ حسنِ الوجه، نعتَّ الرجلَ بحُسنِ وجهه، ولم تجعل فيه الهاءَ التي هي إضمارُ الرجلِ، كما تقول: حسنٌ وجههُ؛ لأنّه إذا قيل حسنُ الوجهِ عُلم أنّه لا يعني من الوجوه إلّا وجهَه))[3] وهنا فسّر حالة النكرة، وبيّن ذلك التفسير في ذكر مثال آخر وفرّق بينهما، فمررت برجلٍ حسن الوجه، هو نكرة وإن كان حسن الوجه؛ لأنّ مثله كثير، وهو مختلف عن حسن وجهه؛ لأنّ الوجه هنا وجه معيّن دون الوجوه، وهذا تفسير يفرض الإقناع ولا يفرض القاعدة، ومنه كثير في كتاب سيبويه ومن ذلك قوله ((فإنْ قلتَ مُجيبًا لرجلٍ قال: قد لقيتُ زيدًا وعمرًا، قلت: أزيدًا وعمرَنيه؟ تجعلُ العلامة في منتهى الكلام))[4] وهذا كلام في الزيادة التي تلحق الاستفهام، وهذا باب لم يذكره النحويّون، وهذه الزيادة تلحق الاسم المستفهم عنه، وهي ههنا لحقت الاسم الثاني دون الاسم الأوّل، فأراد سيبويه أنْ يفسّر سبب لحوقها الاسم الثاني دون الاسم الأوّل فقال ((ألا ترى أنّك تقول إذا قال: ضربتُ عمرًا. أضربتَ عمراه؟ وإن قال ضربتُ زيدًا الطويلَ قلت: أزيدًا الطويلاه؟ تجعلُها في منتهى الكلامِ))[5] وقد استعمل

(1) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(2) نفسه

(3) المصدر نفسه 424/1

(4) المصدر نفسه 240/2

(5) الكتاب 420/2

ههنا ألا ترى؟ وهي من طرائق التفسير عند سيبويه، وهي تشبه إلى حدّ كبير "كما" وبينهما فرق، وهذا نذكره إن شاء لله في مبحث أدوات التفسير.

تشبيه الشيء بالشيء في كتاب سيبويه

تنبّه العرب إلى تفسير المعنى، فربطوا بين الكلام، وشبّهوا بين الألفاظ، ففسّروا بعضها ببعضها الآخر، وكان سيبويه أوّل من أدرك هذه المسألة، وسطرها في كتابه، فأسماها تشبيه الشيء بالشيء، وتحدّث في ذلك كثيرًا، فإذا صادفه من ذلك شيء ذكر لفظ التشبيه، وهذا التشبيه عند العرب هو في الأصل ناتج من اشتباه، فلم يكونوا قصدوا التشبيه، وإنّما غلطوا فيه، ومنه اضطرار الشعراء، وقد سمّاه سيبويه ما يحتمل الشعر[1] وسنفصّل ذلك في مبحث خاصّ ـ إن شاء الله تعالى ـ وهو توهّم في الكلام، وشذوذ في القول، إذ إنّهم يفسّرون الشيء بالشيء، وهذا كلّه على تفسير المعنى، فيُجرون الثاني مجرى الأوّل، لأنّه أشبهه في جانب من جوانبه، وهو غير الحمل على المعنى، فلا يتوهّم أنّه من باب حمله على المعنى، بل هو على تفسير شيء ظاهر، وقد أكّده ابن جنّي في خصائصه، ودلّ عليه، وأكثر فيه التفصيل، وأشار إلى أنّ سيبويه صرّح به من أنّ العرب يشبهون الشيء بالشيء وسنذكر بعض أقوال سيبويه فيه، بشيء من التفصيل؛ لأنّه من صميم البحث، ومن لبّ تفسير المعنى عند العرب، ومن ذلك:

1. قوله ((وقد يشبهون الشيءَ بالشيء، وليس مثلَه في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيرًا، وقال المرّار الأسديّ [2]:

أنا ابنُ التاركِ البكريّ بشرٍ عليه الطيرُ تَرقُبُه وقُوعَا

سمعناه ممّن يرويه عن العرب، وأجرى بشرًا على مجرى المجرور؛ لأنّه جعله بمنزلة ما يُكفُّ منه التنوينُ))[3] وكان عليه أنْ ينصب البكريّ، لأنّ اسم الفاعل فيه الألف

(1) المصدر نفسه 26/1

(2) في خزانة الأدب 284/4

(3) الكتاب 182/1

واللام، ولكنّه شبّهه بما ليس فيه تنوين فجعله مضافًا كما يكون ما كفّ عنه التنوين مضافًا، وليس لقائل أن يقول: فعل هذا اضطرارًا، إذ ليس فيه محلّ ضرورة، وإنّما هو على قول سيبويه تشبيه شيء بشيء، وسيبويه حين أجاز النصب في مثل الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرًا فخيرًا، جعل علّة ذلك أنّه يجزم كما يجزم ولأنّه لايستقيم واحد منهما إلا بالآخر فشبهوا الجواب بخبر الابتداء وإن لم يكن مثله في كلّ حالة[1] ثم قال ((يشبّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريبًا منه، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى، وسنذكره أيضًا إنْ شاء الله))[2]

2. قوله ((فشبّهوا هذا بلك وله، وإن كان ليس مثله، لأنّ من كلامهم أنْ يشبّهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثلَه، وبيّنا ذلك فيما مضى، وستراه فيما بقي))[3] وقد ورد هذا في باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله، وجعل منه قولك: لعبد الله مال ثم تقول: لك مال ثم شبّه المظهر بالمضمر ففتح اللام التي تدخل على عبد الله؛ تشبيهًا لها بالتي تدخل على المضمر.

3. قوله ((ومنهم من يقول حُبلَوِي فيجعلها بمنزلة ما هو نفس الحرف، وذلك أنّهم رأوها زائدة يُبنى عليها الحرف، ورأوا الحرفَ في العِدّه والحركة والسكون كملهى فشبّهوها بها، كما أنهم يشبّهون الشيء بالشيء الذي يخالفه في سائر المواضع))[4] فقد شبّهوا حُبلوي، بملهى وبيّن سيبويه سبب التشبيه، وهو أنّ حُبلى لا تأتي في الأصل على حُبلويّ، وإنّما تأتي عليها ملهى فيقال: ملهويّ، هذا أصل الكلام، وقد شبّهت بها حُبلى فصارت حُبلويّ، كما أنّ العرب يشبّهون شيئًا بشيء لا يشبهه إلّا توهّمًا، ومعنى ذلك تفسير الثاني بالأوّل تشبيها به.

---

(1) المصدر نفسه 259/1

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(3) المصدر نفسه 377/2

(4) المصدر نفسه 353/3

4. قوله ((وقالوا: بغّالٌ لصاحب البَغل شبّهوه بالأوّل، حين كانت الإضافة؛ لأنّهم يشبّهون الشيء بالشيء وإنْ خالفه))[1] فكما أنّهم قالوا لذي نصب ناصب، فقالوا لذي بغل بغّال، وليس بينهما شبه، ولكنّهم شبّهوه به من جهة أنهما تسبقهما الإضافة ففسّروا الثاني بالأوّل، فناصب تعني لهم ذا نصب، وبغّال تعني ذا بغل، وهذا وجه الشبه، وأمّا الاختلاف فهو أنّ الثاني ليس له فعل بخلاف الثاني.

5. قوله ((وقد يشبّه الشيء بالشيء وإنْ كان ليس مثله في جميع الأشياء، وقد بُيّن ذلك فيما مضى، وستراه في فيما بقي إنْ شاء الله، كما شبّه أمسِ بغاقٍ، وليس مثله، وكما قالوا : من القوم شبّهوها بأين؟))[2] وهنا شبّهوا أمسِ بغاقٍ فقاسوا عليه، وليس مثله وقد مضى سيبويه بذكر تشبيه الشيء بالشيء على سبيل التفسير حتّى بلغ أكثر من عشرين موضعًا ومن ذلك قوله ((وهم ممّا يشبّهون الشيء بالشيء وإنْ لم يكن مثلَه في جميع الأشياء))[3]

وقوله ((وهم ممّا يشبّهون الشيء بالشيء وإنْ لم يكن مثلَه في جميع حالاته))[4] وقوله ((من كلامهم أنْ يشبّهوا الشيء بالشيء وإنْ لم يكن مثلَه في جميع ما هو فيه))[5]

أمّا مواطن التشبيه في كتاب سيبويه فهي منتشرة وكلّها تنبئ عن غلط في التشبيه الذي ليس في جميع أحواله، وقد أحصيت ذلك في الكتاب فوجدته ستمائة موطن أو يزيد، ويحتاج إلى مقام طويل لو أردنا تفصيله، وليس هذا محلّه، وإنّما ملخص القول: أنّ تشبيه الشيء بالشيء هو تفسير معنى، وقياس الأوّل على الثاني الذي لا يشبهه في جميع الأحوال، وهذا تفسير لا يصحّ الإعراب عليه، وفي الشعر يسمى اضطرارا.

---

(1) الكتاب 382/3

(2) المصدر نفسه 413/3

(3) المصدر نفسه 646/3

(4) المصدر نفسه 93/4

(5) المصدر نفسه 159/4

الفصل الثاني

مظاهر تفسير المعنى في كتاب سيبويه

المبحث الأوّل

قوّة الفعل في كتاب سيبويه

البحث في قوّة الفعل في كتاب سيبويه أمر طويل وشاقّ، ويحتاج إلى استقصاء كبير؛ وذلك لأنّ سيبويه أولى الفعل أهميّة كبيرة في كتابه، وجعل جُلّ أبوابه قائمة عليه، وهو من أهمّ ركائز التقدير النحويّ، وكذلك يدخل في أبواب التفسير، والنصب في كتاب سيبويه قائم على قوّة الفعل ـ وسيتبيّن ذلك إن شاء الله في المبحث القابل، وهو مبحث النصب في كتاب سيبويه ـ وسنقتصر التفصيل في قوّة الفعل على ما يخصّ التقدير والتفسير.

إنّ الفعل في منظور سيبويه فيه قوّة لا تتأتّى في غيره من الكلام، بل إنّ الفعل في رأي سيبويه له قوّة استطاعت أنْ تحدث تغييرات في مقام الكلام، وذلك في ضوء النصب الذي لم يجد النحويّون له تفسيرًا كما أوجده سيبويه، إذ إنّ كلّ نصب يتأتّى من قوّة الفعل، والنحو العربيّ قائم على النصب؛ لذلك قال فيه الخليل ((النصبُ خزانةُ النحو))[1] ولم يجعله الخليل واحدًا من الحالات الإعرابيّة، بل جعله ضدّ الرفع؛ وذلك في قوله ((والنصبُ ضدُّ الرفع في الإعراب))[2] وعلى هذا الأساس كان سيبويه ينتقل من النصب إلى الرفع في كتابه، فكأنّما كلّ المنصوبات هي من تأثير قوّة الفعل، والنصب متعلّق بالفعل تقديرًا وتفسيرًا، أمّا الرفع فهو يتعلّق بالفعل تقديرًا لا تفسيرًا، وبيان ذلك أنّ الرفع أعلى رتبة من النصب، بل هو ما يستدعي الفعل، والنصب هو من نتاج الفعل، لذلك فإنّ المتكلّم إذا جهل الفاعل عمد إلى المفعول وهو منصوب بالأصل فرفعه.

---

(1) العين 209/4

(2) المصدر نفسه 135/7

وكان الفاعل عند سيبويه مقدّمًا على الفعل في التفسير فسمّى باب الفاعل بقوله ((بابُ الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعولٍ))[1] وليس هذا فحسب، بل إنّ سيبويه ينسب التعدّي إلى الفاعل في بعض مواطن كتابه، وكان من ذلك حين تكلّم على باب المفعول، وفيه قوله ((وذلك قولك: نُبئت زيدًا أبا فلان. لمّا كان الفاعل يتعدّى إلى ثلاثةٍ، تعدّى المفعولُ إلى اثنين))[2] وكان سيبويه يستسهل الرفع إذ لا يتعلّق بالفعل، فيكون مرفوعًا ، وقد يستغني الاسم عنده عن الفعل، وفي هذا بحث يفضي إلى نتائج جديّدة في البحث العلميّ، وليس محلّه، وإنّما يكون التفصيل ههنا بما نحن فيه من موضوع، إذن التفريق بين الرفع والنصب هو تفريق بين تأثير الفعل وعدمه، وقلنا: إنّ تأثير الفعل يأتي بالنصب، ولعلّ التسمية (تسمية النصب) جاءت من النَصَب الذي يعني الإعياء والتعب، وكذلك هو الشرّ والبلاء، وكذلك منه نَصَبُ الداء[3] وهنا نزعم وجود علاقة معنويّة في لفظ النصب بين معانيه المختلفة، وأمّا عدم تأثير الفعل في الأسماء فهذا ينتج الرفع، والاسم المرفوع عند سيبويه هو مالم يتسلّط عليه فعل، فإذا لم يتسلّط عليه فعل كان أكثر تمكّنًا منه، والأسماء عند سيبويه أخفّ من الأفعال، وأكثر تمكّنًا، وقد قال في ذلك ((والاسمُ قد يستغني عن الفعلِ، تقول: الله إلهُنا، وعبدُ الله أخونا))[4] وسيبويه حين مثّل للأسماء بدأ بالتمثيل بالله "عزّ وجلّ" ثم بعبد الله، وهذا فيه إشارة إلى الفاعل الذي يستدعي الفعل في الأشياء؛ لذلك جعل التذكير أخفّ من التأنيث، وهو الأشدّ تمكّنًا، وجعل التأنيث يخرج من التذكير، ولعلّ في ذلك إشارةً إلى الخلق، وأنّ الله "سبحانه" خلق الذكر من الأنثى[5] وهذا فيه تمهيد لذكر الفاعل، والاسم عند سيبويه إنْ خرج من تأثير الفعل ابتعد عن النصب وهذا بيّن في قوله ((فإن قلت: زيدٌ مررت به. فهو من النصب أبعدُ من ذلك؛ لأنّ المضمر

(1) الكتاب 1/ 33
(2) المصدر نفسه 43/1
(3) ينظر: العين 135/7
(4) الكتاب 21/1
(5) ينظر: المصدر نفسه 22/1

قد خرج من الفعلِ وأضيفَ الفعل إليه بالباء))[1] والأصلُ في قوّة الفعل عند سيبويه مكتسبة من قوّة الفاعل؛ وذلك لأنّ الفاعل هو من يستدعي الفعل، فإنْ لم يستدعه فليس له قوّة؛ لذلك فقد قبّح الكلام الذي فيه الفاعلُ مجازيًّا، وذلك في قوله ((ولو قال: أتاك ثلاثون اليومَ درهمًا كان قبيحًا في الكلام؛ لأنّه لا يقوى قوّة الفاعل))[2] وقد قسّم سيبويه الفعل بناء على قوّته في ضوء تفسير المعنى وتقدير الإعراب على أقسام ثلاثة، وذلك في قوله ((الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ: فعل مظهرٌ لا يحسن إضمارُه، وفعل مضمرٌ مستعملٌ إظهارُه، وفعلٌ مضمرٌ متروكٌ إظهارُه))[3] وسنفصّل في ذلك إن شاء الله.

أصل الاشتقاق عند سيبويه بين الفعل والمصدر

شُغل النحويّون كثيرًا في أصل الاشتقاق، وهل الفعل مشتقّ من المصدر؟ أم هل المصدر مشتقّ من الفعل؟ وقد ذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدر مشتقّ من الفعل، وذهب البصريّون إلى أنّ الفعل مشتقّ من المصدر، وأخذ كلّ منهم يدلي بدليله، ويتمسّك برأيه، ونسبوا إلى سيبويه أنّه يقول باشتقاق الفعل من المصدر، واستدلّوا بقوله ((وأمّا الفعل فأمثلة أخذتْ من لفظ أحداث الأسماء))[4] وكلام سيبويه هذا ليس فيه دليل على الاشتقاق، نعم أراد سيبويه أنّ أسماء الأشياء وجدت قبل الأفعال، فالفعل لا بدّ له من اسم يسبقه وهو الفاعل، فالفاعل موجود قبل إحداث الفعل، كما أنّ الله "سبحانه" موجود قبل إحداث الخلق، وهذا لا يعني أنّ اشتقاقه منه، وأمّا قوله: أمثلة أخذت من لفظ المصدر، فليس فيه معنى الاشتقاق، فضربَ أخذ من الضربِ، وليس في ذلك اشتقاق، والضربُ يسبق "ضربَ" ولم يشتق أحدهما من الآخر، وعند سيبويه الكلم اسم وفعل وحرف وليس بينهم اشتقاق.

---

(1) الكتاب 83/1

(2) المصدر نفسه 158/2

(3) المصدر نفسه 296/1

(4) المصدر نفسه 12/1

قوّة الفعل

إنّ الكلام العربيّ قائم على قوّة الفعل، وكلّ ذلك يدخل في تفسير الكلام، فلا يمكن أنْ يكون كلامًا ولا يفسّر بفعل، بل الأمر أبعد من ذلك، فهناك ما لا يكون كلامًا ولكنّه يكون فعلًا أو يفسّر بالفعل، فتقول: ذهب، وهذا ليس بكلام، ولكنّه فعل، وتقول: قيام زيد، وهذا ليس كلامًا، ولكنّ معناه قام زيدٌ، فيكون بمعنى الفعل، وتقول هذا عبدُ الله. وتعني أشير إلى عبد الله، لما فيه معنى الإشارة، وتقول: الله إلهنا. وتعني أيقنت، إذ لولا أنّك أيقنت ما جئت بهذه الجملة الإسميّة.

والقوّة في كتاب سيبويه درجات، كان أقواها الفعل، والفعل كذلك درجات في القوّة فـ "قلتُ" لا تقوى قوّة "ظننتُ" لأنّ ما بعدها يكون محكيًّا[1] وكذلك الفعل "امتلأ" أقلّ قوّة من غيره، وقد قال فيه سيبويه ((وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعولٍ ولم يقوَ قوّة غيره، ممّا قد تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً، وتفقّأتُ شحمًا، ولا تقول: امتلأتُه))[2] ولا يقوى اسم الفعل قوّة الفعل؛ لأنّه ليس بفعل، ولا يصاغ منه اسم الفاعل[3] وكذلك اسم الفاعل لا يقوى قوّة الفعل[4] وفي باب الفاعل وضع سيبويه ملخّصًا مهمًّا لقوّة الفعل[5] فكان هذا الباب خريطة يسير في ضوئها كلّ من أراد معرفة أبواب قوّة الفعل ودرجاتها، فبدأ بالفاعل الذي لم يتسلّط فعله على مفعول، وهو ما يسمّى بـ"الفعل اللازم" ثمّ المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل، والمفعول ههنا هو نائب الفاعل، فهو مفعول لم يتسلّط عليه فعل الفاعل، لذلك ارتفع، وهذان النوعان من الفعل (الفعل اللازم والفعل المبنيّ للمجهول) لهما من القوّة ما ليس لغيرهما من الأسماء والمصادر والصفات التي لا تقوى قوّتهما، فهما وإنْ لم يتسلّطا على اسم، ولكن لهما

(1) ينظر: الكتاب 122/1
(2) المصدر نفسه 204/1
(3) ينظر: المصدر نفسه 253/1
(4) ينظر: المصدر نفسه 33/1
(5) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

من القوّة ما لهما، ثمّ تسلسل سيبويه بذكر الأفعال وما جرى مجراها في القوّة حتّى كوّن صورة لما سيأتي، ولم يغادر من ذلك شيئًا، حتّى إنّه لم يغفل ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل، وهو المشبّه به في باب إنّ وأخواتها، فهي تسلّطت على الاسم معتمدة على جريانها مجرى الفعل، ولكنّها لا تقوى قوّته، وبعد أنْ ذكر الأبواب ملخّصة، ذكرها مفصّلة كلًا في بابه، والمتتبّع أبواب سيبويه في كتابه يجدها قائمة في أغلبها على قوّة الفعل، ومن ذلك نستطيع القول: إنّ كلّ ما يفسّره سيبويه بالفعل فإنّه مبنيّ على قوّة الفعل، فالنصب الذي يأتي من دون ذكر الفعل هو مفسّر به، فنفسّر الفعل بالنصب، ونستغني عن ذكر الفعل العامل فيه، وحينئذٍ يكون في التقدير إفسادٌ للمعنى، وهذا من أسرار قوّة الفعل في كتاب سيبويه، فإنّ المصادر والصفات وأسماء الفاعلين، لا تقوى قوّة الفعل، فلا يفسّر منصوب بها، بخلاف الفعل الذي تفسّر به المنصوبات[1] وهذا يتبيّن ـ إن شاء الله ـ في تسليط الضوء على موضوع النصب، إذ تتضافر مجموعة من العوامل على إحداثه أهمّها قوّة الفعل.

مصطلح قوّة الفعل عند سيبويه

نظر سيبويه إلى قوّة الفعل في جانبين الأوّل حين ذكره بالمصطلح، والثاني حين ذكر تطبيقات قوّة الفعل، وقد ذكرنا فيما مضى أنّ قوّة الفعل في كلام العرب متوافرة في أكثر مفاصل الجملة العربيّة، وأنّ كلّ نصّ في كلام العرب متأتٍ من قوّة الفعل، أو من العوامل التي جرت مجرى الفعل، أو أشبهته من جهة اللفظ أو المعنى، وسيبويه حين لخّص ما يأتي من أبواب في "باب الفاعل" ذكر قوّة الفعل، وذلك في قوله ((وما أجرِيَ مُجرى الفعلِ وليس بفعلٍ ولم يقوَ قوّته))[2] وذكر قوّة الفعل في قوله ((وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك، ولا الصفَّاتِ التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأَحداثها أمثلةٌ لما مضى ولما لم يَمْض، وهي التي لم تبلغ أنْ تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل

---

(1) هذا الرأي ورد في محاضرات الدكتور نجاح فاهم التي ألقاها على طلبة الدكتوراه في عام 2020م

(2) الكتاب 33/1

المتعدِّي إلى مفعول مَجراها، وليست لها قوّة أسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا هذه الصفات، كما أنّه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعلٍ))[1] وهذه الأخيرة التي ذكرها يريد بها ما عمل من الأسماء على طريقة التفسير (التمييز في اصطلاح النحويّين) أي: مثل قولنا: هذه عشرون درهمًا، فعملت كما عملت الأحرف المشبّهة بالفعل، ووجه الشبه هو ضعفها في العمل، وكذلك ذكر سيبويه مصطلح "قوّة الفعل" في قوله ((حدّثنا أبو الخطاب أنّه سمعَ من العرب من يقال له: إليك، فيقول: إليَّ. كأَنه قيل له: تَنَحَّ. فقال: أَتَنَحَّى. ولا يقال إذا قيل لأحدهم: دونك: دوني ولا عليَّ. هذا النحو إنّما سمعناه في هذا الحرف وحدَه، وليس لها قوّةُ الفعل فتقاسَ))[2] يريد: أنّ ما سمع في جواب العرب على بعض الأحرف لا يقاس عليه؛ لأنّها ليس لها قوّة الفعل، وإنّما هو مقتصرٌ على ما سمع من كلامهم، وهو في "إليك" فيجاب عليه بـ "إليّ". وممّا ذكره سيبويه وفيه قوّة الفعل قوله ((واعلم أنَّه يَقبح: زيدًا عليك، وزيدًا حَذَرَكَ، لأنّه ليس من أمثلة الفعل، فقَبُحَ أنْ يَجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلاّ أنْ تقول: زيدًا. فتنصبَ بإضمارك الفعلَ، ثم تَذكُر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوّةَ الفعل؛ لأنَّه ليس بِفعل، ولا يتَصرّف تصرّفَ الفاعلِ الذى في معنى يَفعلُ))[3] أراد أنّ اسم الفعل "عليك" يعمل فيما بعده، فلا يتقدّم معموله عليه، ويقبح ذلك، لأنّ "عليك" لا يقوى قوّة الفعل، ولو قلت: زيدًا. فهو منصوب بإضمار الفعل، لا منصوب بـ "عليك" حتّى لو ذكرت عليك بعد ذلك، فهي اسم فعل أضمر معموله، ويمكن تفسيره بما سبق، ونقل ابن يعيش عن الكسائيّ رأيًا في عمل اسم الفعل "عليك" فقال ((وقال الكسائيّ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ [4] منصوب بـ"عليكم" على الإغراء، كأنّه

1() الكتاب 33/1

(2) المصدر نفسه 249/1، 250

(3) المصدر نفسه 252/1، 253

(4) النساء 24

قال: عليكم كتاب الله، فقدّم المنصوب، قال: وذلك جائز، قد ورد به السماع وهو القياس، فالسماع قول الراجز[1]:

يا أيّها المائح دلوي دونكا إنّي رأيت الناس يحمدونكا

والمراد: دونك دلوي، وأمّا القياس فإنّ الظرف نائب عن الفعل تقديره: الزموا كتاب الله، ولو ظهر الفعل، لجاز تقديم معموله عليه، فكذلك ما ناب عنه))[2] وهذا ليس صحيحًا عند سيبويه؛ لأنّ اسم الفعل لا يقوى قوّة الفعل الذي شبّه به، فلا يقدّم معموله عليه، وكذلك عند ابن يعيش، وقد ردّه بقوله ((هذه الظروف ليست أفعالًا، وإنّما هي نائبة عن الفعل، وفي معناه، فهي فروع في العمل على الأفعال، والفروع أبدًا منحطة عن درجات الأصول، فإعمالها فيما تقدّم عليها تسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز))[3] وسنبيّن وجه النصب عند سيبويه فيما يأتي من مباحث إن شاء الله، و"عليك" جار ومجرور متعلّق بناصب "كتاب" وليست اسم فعل في هذه الآية المباركة[4].

قوّة الفعل في كتب النحويّين

لو تفحّصنا كتب النحويّين، وبحثنا عن مصطلح قوّة الفعل فيها لما وجدنا أنّهم عرضوه بنفس الطريقة التي عرضه فيها سيبويه، فإنّ مفهوم قوّة الفعل الذي عند سيبويه لا نجده في كتب النحويّين، ونجد مصطلح قوّة الفعل ذكر عندهم على غير مراد سيبويه، ومن ذلك ما جاء في كتاب علل النحو لابن الورّاق أنّ خبر مادام وما زال لا يتقدّم عليها؛ لأنّ "ما" نافية وما دخل

(1) الرجز في شرح التصريح 291/2 لجارية من مازن ونسب في لسان العرب 609/2 إلى أبي عبيدة وفي خزانة الأدب 200/6 إلى راجز جاهليّ وإنّ الجارية أنشدته وليس له.

(2) شرح المفصّل 288/1

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 474/1، إعراب القرآن للباقوليّ 123/1

في حكم النفي لا يتقدّم عليه؛ لأنّ الموجب للنفي حرف، والحروف ضعاف وليس لها قوّة الفعل[1] ولم يذكر قوّة الفعل في غير هذا الموطن من كتابه.

وذكر ابن جنّي قوّة الفعل في كتابه مرّتين، الأولى أراد بها أنْ يكون الفعل قويًّا في حال تضعيفه، أي تكرير أحد حروفه، مثل كسّر، وقطّع، وقبّح، وأراد بذلك أقوى اللفظ ينبغي أنْ يقابل به قوّة الفعل[2] والثانية ذكره في تقديم مثل: كأنّ خبزًا زيدًا آكل، فهو عنده غير جائز، لأنّ كأنّ لا تقوى قوّة الفعل[3] ولا يوجد في الخصائص مظاهر لقوّة الفعل كما هي عند سيبويه، وذكر ذلك بعض النحويّين على سبيل ما ذكره ابن جنّي فذكر ابن يعيش في شرحه المفصّل في عدم جواز تقديم أنت ممن أفضل؟ فأفعل التفضيل لا يقوى قوّة الفعل فيقدّم عليه الجار والمجرور[4] وذكره ابن مالك في شرح التسهيل في مسألة تقدّم الحال على عاملها، في مثل: مخلصًا زيدٌ دعا؛ لأنّه في قوّة الفعل عنده[5] ولم يجاوز النحويّون مسألة التقديم والتأخير كما كان سيبويه يولي قوّة الفعل اهتمامًا كبيرًا في كتابه ـ وسنبيّن ذلك فيما يأتي إنْ شاء الله ـ ومن هذه المواطن في كتب النحويّين كذلك، ما جاء عند أبي حيّان في ارتشاف الضَرب؛ إذ ذكر رأيًا لأبي عليّ الفارسيّ منع جواز في مثل: ممّن كان زيدٌ أفضل؛ لأنّ أفعل لا يقوى قوّة الفعل[6] وكذلك ذكره في التذييل في مورد مقارب[7] ولا يبتعد النحويّون عمّا ذكرنا من أمثلة في أعلاه[8] وملخّص القول: أنّ النحويّين لم يهتمّوا بمسألة قوّة الفعل في تصنيفاتهم، ولم

(1) ينظر: علل النحو 255
(2) ينظر: الخصائص 155/2
(3) ينظر: المصدر نفسه 393/2
(4) ينظر: شرح المفصّل 13/2
(5) ينظر: شرح التسهيل 2/ 238
(6) ينظر: ارتشاف الضرب 2331/5
(7) ينظر: التذييل والتكميل 361/6، 41/11
(8) ينظر: تمهيد القواعد 2293/5، شرح الآشمونيّ 135/2، همع الهوامع 88/3

ينظروا إلى قدرة الفعل على العمل ظاهرًا أو مضمرًا أو محذوفًا، أو مستغنًى عنه كما هو عند سيبويه.

قوّة الفعل الظاهر

قوّة الفعل عند سيبويه قائمة في كلّ أنواعه، وآثار هذه القوّة في النصب، وفي إمكان تقديم المفعول وتأخير الفاعل، ولا ينقص هذه القوّة إذا لم يتعدّ فعل الفاعل إلى غيره، ومثّل له سيبويه بـ " ذهبَ زيدٌ" و"جلسَ عمرٌو"[1] وأمّا في التعدّي فأوّل ما ذكر سيبويه "النصب" إذ قال في جملة ضرب عبد الله زيدًا ((وانتصبَ زيدٌ لأنّه مفعولٌ تعدّى إليه فعلُ الفاعلِ))[2] ثمّ ذكر فيه تقديم المفعول وتأخير الفاعل فقال ((فإنْ قدّمتَ المفعولَ وأخّرتَ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدُ الله؛ لأنّك إنّما أردتَ به مؤخّرًا ما أردت به مقدّمًا، ولم تُرد أنْ تَشغل الفعل بأوّلَ منه وإنْ كان مؤخّرًا في اللفظ))[3] ثمّ قال ((وهو عربيّ جيّد كثيرٌ))[4] وسيبويه تكلّم على قوّة الفعل الذي لا يتعدّى إليه فعل الفاعل، وهو عند النحويّين الفعل اللازم، وكان كلام النحويّين في اللازم والمتعدّي غير كلام سيبويه فيه، فسيبويه لم يستعمل اللازم، بل يعبر عنه المتعدّي وغيره[5] وكذلك كان المصطلح عند المبرّد[6] وكان الخليل يذكر الفعل اللازم في العين كثيرًا ويريد به الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل، ويذكر الفعل المتعدّي ويعبّر عنه بالمجاوز[7]

---

(1) الكتاب 33/1

(2) المصدر نفسه 34/1

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(5) ينظر: المصدر نفسه 38/4

(6) ينظر: المقتضب 71/1، 110/2، 127

(7) ينظر: العين 118/1، 20، 225، 292، 288، 184/2، 215، 5، 142/3، 301، 13/4، 27، 415، 65/418،5، 283، 109/8

ولعلّ سيبويه لم يستعمل اللازم لأنّه ينظر إلى عمل الفعل بخلاف الخليل الذي كان ينظر إلى صيغ الأفعال وأوزانها إذا تكلّم عليها في عمله المعجميّ.

أمّا ما ذكره النحويّون بعدهما فكان لهم العذر أنِ استعملوا لفظ اللازم؛ لأنّ كتبهم كتبٌ تعليميّة اهتمّت بالصنعة، وفي مفصّل الزمخشريّ ((فالمتعدّي على ثلاثة أضرب: متعد إلى مفعول به، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة، فالأوّل نحو ضربت زيدًا، والثاني كسوت زيدًا جبّة، وعلمت زيدًا فاضلًا، والثالث نحو أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلًا، وغير المتعدّي ضربٌ واحد وهو ما تخصّص بالفاعل كذهب زيد، ومكث وخرج ونحو ذلك))[1] وقد وضع النحويّون بعض الضوابط يعرف بها المتعدّي من اللازم ومنها، إيصال الضمير "ها" بالفعل وفي ذلك قال ابن مالك[2]:

علامةُ الفعلِ المُعدّى أنْ تصلْ (ها) غيرِ مصدرٍ به نحوُ عَمِلْ

ومنها، صياغة اسم مفعول تامّ من الفعل الذي يراد معرفة تعدّيه من عدمه، فإن احتاج هذا الاسم إلى حرف جرّ عدّ لازمًا وإن لم يحتج عدوه متعدّيًا، ووضع ابن هشام عشرين ضابطًا لمعرفة اللازم من المتعدّي[3] وهذا الذي وضعه النحويّون يدخل في حيّز تعليم اللغة وهو استقراء لنظام محكم فيها، وكلّ هذا كان سيبويه في شغل شاغل عنه، إذ لم يصرف همّه فيما صرف النحويّون هممهم فيه، وكان ينظر إلى الفعل من جهة قوّته وتمكّنه، فنظر في الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل وأقرّ بأنّه يتعدّى، إذ يمتلك من القوّة ما يمكّنه من أن يتسلّط على الأسماء، فيكون بمقدوره إحداث النصب فيها على الرغم من كونه لا يتعدّى الفاعل فقال ((واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنّه إنّما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث، ألا ترى أنَّ قولك: قد ذَهَبَ. بمنزلة قولك: قد كان منه ذَهَابٌ. وإذا

(1) المفصّل 341

(2) الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك 178

(3) مغني اللبيب 674

قلت: ضربَ عبدُ الله. لم يستَبِن أنَّ المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يَدلُّ على صنفٍ كما أنّ ذهَبَ قد دلّ على صِنف، وهو الذّهاب، وذلك قولك: ذهَب عبدُ الله الذهابَ الشدِيد. وقَعَدَ قعدة سَوء، وقَعدَ قَعدتينِ، لمّا عَمِلَ في الحدث عمل في المرّة منه والمرّتينِ، وما يكون ضربًا منه، فمن ذلك: قَعَدَ القُرفُصاءَ، واشتَمل الصمَّاءَ، ورَجَعَ القهقَريّ، لأنّه ضربٌ من فعله الذي أُخذ منه))[1] ثمّ مضى سيبويه يبيّن أنّ الفعل غير المتعدّي فعلٌ متسلّط وله قوّة، وإيقاع بغيره، وذكر أنّه يتعدّى إلى الزمان بما يدلّ عليه الفعل من زمان، وأنّه يتعدّى إلى المكان، ومثّل له بـ "ذهبت أمس وسأذهب غدًا، وذهبت المذهب البعيد، وجلست مجلسًا حسنًا للمكان، ثمّ جاء بمثال يدلّ على التعدّي الصريح لما لم يجاوز الفاعل فقال ((وقد قال بعضُهم ذهبتُ الشامَ، يشبّهه بالمبهم، إذ كان مكانًا يقع عليه المكانُ والمذهبُ. وهذا شاذٌّ؛ لأنّه ليس في "ذهبَ" دليلٌ على الشام، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكان. ومثل ذهبتُ الشامَ: دخلتُ البيتَ))[2] ثمّ ذكر ما يتعدّى فيه إلى ما كان وقتًا في الأمكنة وذلك في قوله ((وكذلك ينبغي أنْ يكونَ إذ صار فيما هو أبعدُ نحو: ذهبتُ الشامَ وهو قولك: ذهبتُ فرسخين وسرت الميلين، كما تقول: ذهبتُ شهرين، وسرت اليومين))[3] وفي هذا كله قدّم لنا سيبويه أدلّة ناصعة على إمكان تعدّي الفعل الذي لا يتعدّى إلى المفعول الأوّل، إيذانا منه بأنّ للفعل قوّة، تعدّى أم لم يتعدّ، ولم يَنظر إليه بوصفه قانونًا له ضوابط، والفعل الظاهر يتعدّى إلى مفعولين اثنين وإلى ثلاثة مفعولين كما يتعدّى إلى مفعول واحد، وفيه تفصيل في محلّه، وقد ذكره سيبويه في أبواب منها ((هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلهُ إلى ثلاثة مفعولينَ، ولا يجوزُ أنْ تقتصرَ على مفعولٍ منهم واحدٍ دون الثلاثة؛ لأنّ المفعولَ ههنا كالفاعلِ في الباب الأوّل الذي قبلَه في المعنى))[4] ومنها ((هذا باب المفعول

(1) الكتاب 34/1، 35

(2) الكتاب 35/1

(3) المصدر نفسه 36/1

(4) المصدر نفسه 41/1

الذي تعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: كُسِيَ عبدُ الله الثوبَ))[1] ومنه ((هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولينِ، وليس لك أنْ تقتصرَ على أحدهما دونَ الآخر))[2] ومنها ((هذا باب يعملُ فيه الفعلُ فينتصبُ وهو حالٌ وقعَ فيه الفعلُ، وليس بمفعولٍ كالثوب في قولك: كسوتُ الثوبَ))[3] ومنها ((هذا بابُ الفعلِ الذي يتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ))[4] وفي هذا الباب يقصد "كان" و"صار" و"مادام" و"ليس" وما كان نحوهنّ من الفعل، ومثّل له بـ "كان عبدُ الله أخاك"[5] وهذه أبواب اختصّت بذكر الفعل مظهرًا، وأمّا قوّة الفعل في هذا الباب فهي في تعدّيه إلى مفعول ومفعولينِ، وثلاثة مفعولينَ، وفي تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتغيير مواضعهما، وإنّما جاز ذلك بفعل قوّة الفعل، وفي كلّ هذا يكون الإعراب فيه على الظاهر.

ما يجري مجرى الفعل

الفعل له فاعل وقد يتعدّى إلى مفعول، وهو إنّما تمكّن من ذلك؛ لأنّ له قوّة مكنته من التسلّط على الأسماء فيعمل فيها النصب، وأمّا ما يجري مجرى الفعل فهو الذي يعمل عمله في نصب المفعول، وهذا يفضي إلى أنّ ما يجري مجراه مشبّه به، فيأخذ بعض صفاته، وكلّما زاد الشبه بين الفعل وما جرى مجراه زادت قوّة المشبه به، وهذا من أظهر مصاديق تفسير المعنى في كلام العرب، وفي كتاب سيبويه تعبير ما يجري مُجرى[6] وتعبير ما لا يجري مجرى[7] وتعبير

(1) المصدر نفسه والصفحة نفسها
(2) المصدر نفسه 43/1
(3) المصدر نفسه 44/1
(4) الكتاب 45/1
(5) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها
(6) ينظر مثلًا: 93/1، 109، 134، 345، 42/2، 418/4
(7) ينظر مثلًا: 31/1، 168

ما لم يجرِ مُجرى[1] فإذا قال: يجري مجرى فإنّه يريد الشبه من جهة واحدة، لا في جميع الجهات، وكذلك نفي جريانه مجراه يعني أنّه لم يشبهه في موطن معيّن، ويشبهه في آخر أي: يجري مجراه في جانب، ولا يجري مجراه في جوانب أخرى، وهكذا، وقد أنهى سيبويه أبواب قوّة الفعل بالأضعف من الأفعال، وهو ما يتعدّى إلى الخبر فينصبه[2] وقد مثّل له بقوله ((وذلك قولُك: كانَ ويكونُ، وصار ومادام، وليس وما كان نحوهنَّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر، تقول: كان عبدُ الله أخاك))[3]

وقد فسّر سيبويه تعدّي الفعل الناقص بالفعل المتعدّي وذلك في قوله ((وتقول: من كان أخاك، ومن كان أخوك، كما تقول: مَن ضرب أباك إذا جعلت "مَن" الفاعلَ، ومن ضرب أبوك إذا جعلت الأبَ الفاعلَ. وكذلك أيّهم كان أخاك؟ وأيّهم كان أخوك؟))[4] فقد مثّل وشبه ثم جعل قوّة "كان" الناقص كقوّة المتعدّي التام في التقديم والتأخير، ولكنّه لا يقوى قوّته فلا يتعدّى إلى مفعولين، ثمّ أفرد سيبويه بابًا لما أجري مجرى "ليس" وهو "ما" الحجازيّة ولكنها لا تقوى قوّة "ليس" إذ لا تعمل دائمًا فبنو تميم لا يعملونها، وسيبويه جعل عدم إعمالها الأصل، فقال في عدم إعمالها ((وهو القياس؛ لأنّه ليس بفعل وليس "ما" كليسَ ولا يكونُ فيها إضمارٌ))[5]

ثم انتقل سيبويه إلى باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه، وهو باب في فعل التعجب الذي لا يقوى قوّة الفعل، ومثّل له بقولنا: ما أحسنَ عبدَ الله ثمّ قال ((زعم

(1) ينظر مثلًا: 72/1، 355/4

(2) وقد نوقش ذلك في محاضرات الدكتور نجاح العبيديّ (محاضرة التعدّي في الأفعال الناقصة)

(3) الكتاب 45/1

(4) المصدر نفسه 50/1

(5) المصدر نفسه 57/1

الخليلُ أنّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، ودخلَه معنى التعجّب، وهذا تمثيل ولم يتكلّم به))[1]

وقد أراد سيبويه أنّ فعل التعجّب جرى مجرى الفعل في أنّه تعدّى إلى مفعول به ليس إلّا، لذلك قال فيه ((ولا يجوز أنْ تقدِّم عبدَ الله وتؤخّرَ "ما" ولا تزيلَ شيئًا عن موضعه، ولا تقول فيه ما يُحسنُ، ولا شيئًا ممّا يكون في الأفعالِ سوى هذا))[2] ومراده أنّ فعل التعجب يجري مجرى الفعل التام في أنّه يتعدّى إلى مفعول، ولكن لا يقوى قوّته فلا يجري مجراه في غير ذلك ولا يتمكّن تمكّنه.

وممّا يجري مجرى الفعل في كتاب سيبويه اسم الفاعل، ولكنّه لا يقوى قوّته، وقد مثّل له سيبويه بقوله "هذا ضاربٌ زيدًا غدًا" وقال فيه ((فهذا جرى مجرى الفعل المضارعِ في العمل والمعنى منوّنًا))[3] وإنّما أعمله على أنّه بمعنى الفعل المضارع، وأمّا في الماضي فلا يعمل اسم الفاعل، وإن كان بمعنى الفعل، وعدم عمله لأنّه محدود القوّة؛ لذلك أجاز سيبويه في قولنا: هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا[4] وفسّره على أنّه بمعنى "وضرب زيدًا" وقال ((وإنّما جاز هذا الإضمارُ؛ لأنّ معنى الحديث في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ، هذا ضربَ زيدًا، وإنْ كان لا يعملُ عملَه، فحُملَ على المعنى))[5] واسم الفاعل عند سيبويه يعمل إذا نوّن؛ لأنّ التنوين يجعل الفاعل بمعنى الفعل، وقد يعمل إذا حذف التنوين للتخفيف[6] وجعل سيبويه "ال" التعريف بمعنى التنوين في اسم الفاعل، وقد عرضه في باب صارَ الفاعلُ فيه بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى، وما يعملُ فيه[7] ومثّل له "هذا الضاربُ زيدًا" وقال فيه ((فصار في معنى هذا الذي

(1) المصدر نفسه 72/1
(2) المصدر نفسه 73/1
(3) الكتاب 164/1
(4) ينظر: المصدر نفسه 171/1
(5) المصدر نفسه 172/1
(6) ينظر: الصحيفة 67 من هذه الأطروحة.
(7) ينظر: الكتاب 181/1

ضربَ زيدًا، وَعَمَلَ عملَه؛ لأنّ الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلةِ التنوين))[1] وانتقل سيبويه إلى المصادر التي تعمل عمل الفعل، وفي ذلك قال ((هذا بابٌ من المصادر جرى مَجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبتُ من ضربٍ زيدًا بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمرًا، إذا كان هو الفاعل، كأنّه قال: عجبتُ من أنّه يضربُ زيدٌ عمرًا، ويضربُ عمرًا زيدٌ))[2] أراد أنّه يجري مجرى الفعل في التقديم والتأخير، ثمّ انتقل سيبويه إلى الأضعف في العمل وهو الصفة المشبّهة باسم الفاعل؛ وذلك لأنّ اسم الفاعل إنّما عمل لأنّه شبّه بالفعل، وأمّا الصفة المشبّهة بالفاعل فهي أقلّ عملًا لبعدها في التشبيه عن الفعل، فقال في ذلك ((باب الصفة المشبَّهة بالفاعل فيما عَمِلتْ فيه، ولم تقوَ أنْ تَعملَ عَمَلَ الفاعل؛ لأنّها ليست في معنى الفِعل المضارِع، فإنَّما شُبّهَت بالفاعل فيما عَملت فيه، وما تعملُ فيه معلومٌ، إنَّما تعملُ فيما كان من سببها مُعَرَّفا بالألف واللام أو نكرةً، لا تُجاوِز هذا؛ لأنَّه ليس بفعلٍ ولا اسم هو في معناه، والإضافةُ فيه أحسنُ وأكثر، لأنَّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان أحسنَ عندهم أنْ يَتباعدَ منه في اللفظ، كما أنَّه ليس مثلَه في المعنى وفى قوّته في الأشياء، والتنوينُ عربيّ جيّد))[3] وقد جعل من ذلك قول الشاعر[4]:

أهوى لها أسفعُ الخدّين مُطَّرِقٌ ريشَ القوادمِ لم تُنصَبْ له الشبكُ

فقد نصب "ريش" بمطّرق وهي الصفة المشبّهة باسم الفاعل، وهي أقلّ عملًا منه؛ لذلك فقد مثّل سيبويه في بداية بابه بما ليس فيه عمل، وجعله على الإضافة فقال ((فالمضاف قولك: هذا حسنُ الوجهِ، وهذه حسنةُ الوجهِ، فالصفةُ تقعُ على الاسم الأوّل، ثمّ توصلُها إلى الوجه، وإلى كلّ شيء من سببه على ما ذكرت لك، كما تقولُ: هذا ضاربُ الرجلِ))[5] وممّا يجري

(1) المصدر نفسه 182/1، 182

(2) المصدر نفسه 189/1

(3) الكتاب 194/1

(4) البيت لزهير بن أبي سلمي بلفظ (ينصب) في ديوانه 80 وفي الكتاب 195/1

(5) الكتاب 195/1

مجرى الفعل اسم الفعل، وقد عمل في الأسماء لتشبّهه بالفعل، وذكره سيبويه في باب من الفعل سمي فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وقال فيه سيبويه ((وموضعُها من الكلامِ الأمرُ والنهيُ، فمنها ما يتعدّى المأمورَ إلى مأمورٍ به، ومنها ما لا يتعدّى المأمور، ومنها ما يتعدّى المنهيّ إلى منهيّ عنه ومنها ما لا يتعدّى المنهيّ))[1] وهذا هو باب اسم الفعل المتعدّي وغير المتعدّي، وهو ما يدلّ على الأمر والنهي، وهو ما يسمّى في كتب النحويّين بـ "اسم فعل الأمر" [2] وهذه الأسماء شبّهت بالأفعال فعملت عملها إذا دلّت على الأمر أو على النهي، وأسماها سيبويه بأسماء لم تؤخذ من لفظ الفعل الحادث أي المضارع والماضي، ولا يتعدّى ما لا يدلّ على الأمر والنهي، ومثال ما يتعدّى في كتاب سيبويه رويدَ زيدًا، وحَيَّهَل الثريدَ، ومثال ما لا يتعدّى صه ومه، وتحدّث سيبويه عن الإضمار فيما جرى مجرى الفعل، أي قوّة ما يجري مجرى الفعل في تعدّيه إلى الضمائر، فقال ((وذلك إنّ ولعلّ وليتَ وأخواتها، ورُويد ورُويدَك وعليكَ وهلمَّ وما أشبه ذلك. فعلاماتُ الإضمار حالُهنّ ههنا كحالهنّ في الفعل، لا تقوى أنْ تقولَ: عليك إيّاه ولا رُويدَ إيّاه؛ لأنّك قد تقدّر على الهاء، تقول عليكَهُ ورُويدَهُ. ولا تقولُ: عليك إيّايَ، لأنّك قد تقدر على نِي))[3]

وفي شرح السيرافيّ في تفسير هذا الكلام جعل ما في هذا الباب في الانفصال والاتّصال على ثلاثة أضرب، أي في انفصال الضمائر واتصالها في ما يجري مجرى الفعل، وكان ترتيبها هذا على أساس القوّة فقال ((فأقوى الثلاثة في الاتصال إنّ وأخواتها؛ وذلك أنَّهن أُجرين مجرى الفعل الماضي في فتح أواخرها، وفي لزومها الاسم المنصوب المشبّه بالمفعول، والخبر المرفوع المشبّه بالفاعل، ومنصوبها يليها، ولا يدخل عليها حرف يمنع من التصاق المنصوب بها. فوجب فيها ما وجب في المفعولات بالأفعال من الضّمير المتّصل، وبعدها رويد تقول: رويدَ

(1) المصدر نفسه 241/1

(5) ينظر مثلًا: شرح التسهيل 15/1، 16 توضيح المقاصد 198/1، تمهيد القواعد 450/1/2، همع الهوامع 386/2

(3) الكتاب 360/2

زيدًا، ورويدك زيدًا، وإذا كنّيته قلت: رويدَه، ورويدكه، ولم يذكر سيبويه: رويدَ إيّاه، وذلك أنّ رويدَ وُضع موضع لترود، ولم يؤتَ بمصدره المحض كما قالوا: تراكها، ومناعها؛ لأنّهما وضعا موضع اتركها وامنعها، وهما أقوى من تركًا ومنعًا، وكذلك رويد في قيامه مقام الفعل أقوى من إرواد، ورأيت في تفاسير جواز الضمير المنفصل في رويد، وما ذكره سيبويه، وبعدهما عليك، وهي أقوى في الفصل، يجوز: عليكه، وعليكني وعليك به، وعليك إيّاي وعليك إيّاه))[1]

قوّة الفعل المضمر والفعل المفسّر

من مظاهر قوّة الفعل أنّه يعمل حتّى وإن أضمر، وسواء كان هذا الإضمار جائزًا أم كان واجبًا، وقد مثّل سيبويه للمضمر جوازًا وعبّر عنه بالمضمر وإظهاره مستعمل، فقال ((وأمّا الموضع الذي يُضمرُ فيه وإظهارُه مستعملٌ فنحوُ قولك: زيدًا، لرجلٍ في ذكر ضربٍ، تريدُ اضربْ زيدًا))[2] وإنّما جاز ذلك لأمرين الأوّل، أنّه معلوم لدى السامع لأنّه في حال ضرب، والثاني أنّ قوّة الفعل مكّنته من العمل في حال إضماره، وكذلك ذكر سيبويه الموضع الذي لا يستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره، هذا أسميناه بالفعل المفسّر، وسيمرّ إن شاء الله في موضوع النصب، والمتروك إظهاره في كتاب سيبويه هو الفعل الذي يمتنع ظهوره في الجملة أو يقبح ظهوره، وتظهر آثاره، وهي تمكّنه من العمل في الأسماء، وإنّما كان ذلك بسبب ما يتمتّع به الفعل من قوّة، وقد عبّرنا عنه بالفعل المفسّر، أي الفعل الذي يفضي إلى تفسير النصب، فهو فعل لا يقدّر في الجملة، ففي النداء مثلًا إذا قلنا: يا زيدُ معناه أنادي أو أريد، وهو فعل في المعنى ، لا في التقدير، ولهذا فهو فعل تفسير لا فعل تقدير، وأمّا سيبويه فقد عرض ذلك في باب ما ينتصبُ على إضمار الفعلِ المتروكِ إظهارُه في غير الأمرِ والنهي[3] وجعل منه: أخذته بدرهم فصاعدًا، فنصب صاعدًا بفعل محذوف لكثرة الاستعمال، وفسّره

(1) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 57/9ـ 58

(2) الكتاب 297/1

(3) ينظر: الكتاب 290/1

سيبويه بقوله ((كأنّه قال: أخذتُه بدرهمٍ فزادَ الثمنُ صاعدًا، أو فذهبَ صاعدًا))[1] وهذا تفسير معنى لا تقدير إعراب، أي: لا يصحّ الإعراب عليه، وكذلك ممّا ينصب على الفعل المتروك إظهاره النداء كلّه، وجعل حرف النداء دالًا على الفعل المحذوف، ومن قوّة الفعل في قولنا: يا إيّاك، قال سيبويه مستدلًّا بقول العرب ((قولُ العرب: يا إيّاك أعني، ولكنّهم حذفوا الفعلَ وصار "يا" و "أيا" و "أيْ" بدلًا من اللفظ بالفِعل))[2] ومنه "من أنتَ زيدًا؟" وقد مرّ [3] ومنه كذلك قولهم: مرحبًا وأهلًا[4] فسّره سيبويه بـ "أدركت ذلك وأصبتَ" فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم[5] وإنّما الفعل للتفسير لا للتقدير، لأنّ سيبويه لمّا جاء بهذا المثال هيّأ له ذهن القارئ فقال ((فإنّما رأيت رجلًا قاصدًا إلى مكان أو طالبًا أمرًا فقلت: مرحبًا وأهلًا أي: أدركت ذلك وأصبت))[6] وسنفصّل معنى التفسير في مبحث النصب إنْ شاء الله تعالى[7]

(1) المصدر نفسه والمصدر نفسه

(2) المصدر نفسه 291/1

(3) ينظر: الصحيفة 63 في هذه الأطروحة

(4) الكتاب 295/1

(5) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(6) نفسه

(7) يرد تفصيل ذلك في مبحث النصب الآتي

المبحث الثاني

النصب تفسير معنى عند سيبويه

النصب عند سيبويه من المجاري الثمانية التي ذكرها في كتابه، وقد بدأ به عند ذكر هذه المجاري، وجعله مع الفتح في ضرب واحد[1] وأكثر ما يدلّ عليه النصب في الصناعة تعلّقه بالفعل، وقد تقدّم أنّ سيبويه لا يذكر حالة من الإعراب عمومًا حتّى يفسّرها، إنْ كان نصبًا أو رفعًا أو جرًّا؛ لذلك فالتفسير عنده سبب لما يأتي من الإعراب، وقد ذكر لفظه في كتابه كثيرًا[2] ومنه تفسير النصب، فتجري أمثلته على مجراه، ومن ذلك قوله في بيت النعمان بن المنذر[3]:

قد قِيل ذلك إنْ حقّا وإنْ كَذِبا فما اعتذارُك من شيءٍ إذا قِيلا

إذ قال فيه ((فالنصب فيه على التفسير الأوّل))[4] وزعم بعض الباحثين أنّ سيبويه يقدم النصب في كلامه على الجرّ والرفع وعزوه إلى أنّ سيبويه ينظر إلى عمل الفعل[5] والذي عليه هذا البحث أنّ أغلب النصب عند سيبويه يدخل في باب تفسير المعنى، إذ فيه دلالة واضحة على لفت انتباه السامع إلى معنى من المعاني المهمّة؛ لذا فهو ليس بحاجة إلى ذكر

(1) ينظر: الكتاب 13/1

(2) ينظر: المصدر نفسه 261/1، 323/2، 154/3، 155

(3) البيت للنعمان بن المنذر ينظر: الكتاب 260/1 وخزانة الأدب 10/4 وأوردناه ليس كما استشهد به سيبويه وإنّما على ذكره لفظ التفسير.

(4) الكتاب 260/1

(5) ينظر: المفهوم التكويني للعامل النحويّ عند سيبويه (بحث) 7

العامل فيه، كما توهّمه بعض النحويّين بعد سيبويه ـ كما سيتبيّن ـ وهذا باب يطول المقام في ذكره، ألا ترى أنّ سيبويه إذا جاء بالمنصوب فسّر الكلام قبله تفسيرًا، وذكر المحيط به، ثمّ أتى به؟ وقد نُسب إلى ابن الطراوة ما سمي بـ "القصد إليه" وأسماه أحد الباحثين عاملًا جديدًا[1] وليس كذلك، إذ المراد هو النصب بعينه، ولا يعتني البحث بالنصب من حيثُ هو متعلّق بالصنعة والقانون النحويّ، كالمفعول به والمفعول له، سواء أظهر الفعل أم أضمر؟ أو من جهة وجود العامل، وهذا أعرض عنه البحث، إذ هو ظاهر ولا يتأرجح بين التفسير والتقدير، إنّما أراد البحث ههنا أنْ ينظر إلى النصب مع مغادرة التأثير النحويّ، فنظر في النصب الناتج من التوكيد أو من التنبيه أو من المقام أو من المخالفة، وهو باب يطول المقام في ذكره، وقد اختصر ههنا لمناسبة البحث.

رويدًا المنصوبة في كتاب سيبويه

رويدًا المنصوبة تدلّ على المهلة، وفيها قال الخليل ((وإذا أردت بـ "رويد" المهلة والإرواد في الشيء فانصب ونوّن، تقول امش رويدًا يا فتى، وإذا عملًا قلت: رويدًا رويدًا، أي: أرود، وأرود في معنى رويدًا المنصوبة))[2] ورويدًا اسمٌ لفعلٍ، وهو متعدّ؛ وذلك لقولك: رويدًا زيدًا، فإنّما هو اسمٌ لقولك أرود رويدًا، وهذا قول سيبويه[3]

وقد عقد بابًا أسماه "هذا باب متصرّف رويد" وهو باب أراد به أنْ يفسّر "رويدًا" ولم ينحُ فيه، ولم يؤسّس لصنعة، وقد فُهم على غيرِ ما أرادَ، وذلك في قوله ((ويكون "رويدَ" أيضًا صفةً، كقولك: ساروا سيرًا رويدًا، ويقولون أيضًا: ساروا رويدًا، فيحذفون السيرَ ويجعلونَه حالًا به وَصَفَ كلامَه، واجتزأ بما في صدر حديثه من قول "ساروا" عن ذكر السيرِ))[4] وإنّما مراده

(1) ينظر: أبو الحسن بن الطراوة وأثره في النحو 74

(2) العين 63/8

(3) ينظر: الكتاب 241/1

(4) المصدر نفسه 244/1

أنْ يذكر تصاريف رويد، والمقام الذي تأتي فيه، فلا معنى لأنْ تكون "رويد" صفة في ساروا سيرًا رويدًا، وتكون حالًا في ساروا رويدًا، والمعنى واحد في الجملتين، بل أراد أنّه وصف السير في الجملة الأولى وصفًا ظاهرًا، وفي الجملة الثانية أراد أنّهم حين حذفوا السير جعلوا حال سيرهم رويدًا، من دون وصف، وقد قال: يجعلونه حالًا، ولم يقل يعرب حالًا، وبينهما فرق، ولو سأل سائل: ما إعراب سيبويه للحالة الثانية؟ يكون الجواب: هذا لم يعرض له سيبويه؛ لأنّه أمر ظاهر، وليس مراد سيبويه، فهو ههنا تكلّم على تفسير المعنى في الجملتين، ولم يشر إلى الإعراب، وقد كتب في ذلك أهل النحو تفصيلًا لا طائل منه، ولا يغني الدرس اللغوي في شيء، ومن هذا ما جاء في أصول ابن السرّاج وذلك قوله ((ويكون صفة نحو: ساروا سيرًا رويدًا، أي: سهلًا وتكون حالًا، نقول: ساروا رويدًا، أي: متمهّلين))[1] وهذا فيه إماتة لمراد سيبويه، وضياع له، وكذلك لا دليل على هذه الآراء، وقالوا في ساروا رويدًا إنّه حال، وفي رويدًا صفة إذا قيلت للرجل يعالج شيئًا، وهذا فيه تقدير لم يذهبْ إليه سيبويه، وذلك أنّ سيبويه قال ((ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالجُ شيئًا: رويدًا. إنّما تريد: علاجًا رويدًا))[2] وقوله واضح، ولا سيّما مراده من قوله: إنّما تريد، فهو ههنا يفسّر، وجعلوها صفة قياسًا على سيرًا رويدًا، والحقّ أنّ كليهما واحد، والفرق أنّه في الثانية قالها على سبيل التفسير، أي إذا رأيت شخصًا وهو يعالج شيئًا فقلت له: رويدًا، فإنّك تقصد: عالجه علاجًا رويدًا، فكيف ساغ لهم أنْ يعربوها ههنا صفة والمراد نفسه في قولهم ساروا رويدًا، وهو يريد ساروا سيرًا رويدًا، وعلى هذا فإنّ هذه القراءة في هذا المفصل قراءة لتثبيت الصنعة.

ومن المهمّ ههنا أنّ رويدًا لم تأتِ في الرفع، وهذا مهمّ ينبغي الإشارة إليه، فإنّ سيبويه استقصى كلّ الوجوه في رويد، ولم يشر إلى الرفع، وذلك لأنّه إفساد للمعنى؛ لأنّ محلّها التنبيه والانفعال، ولا يكون ذلك إلّا في النصب، والنصب عند سيبويه أكبر من أنْ يبحث فيه في قضيّة العامل،

(1) الأصول في النحو 143/1

(2) الكتاب 244/1

وليس مهمًّا عنده ذلك حتّى في حال تأكيده عليه، وذلك أنّه لم يرد أنْ يأتي الاسم بعده مرفوعًا، فقوله رويدَ زيدًا، ولا يصحّ عنده رويدَ زيدٌ، لأنّه بمنزلة أرود زيدًا، وكذلك يقبح عنده رويدكم أنفسكم، فإن جئت بالضمير الفاصل صحّ، فحسن الكلام في قولنا: رويدكم أنتم أنفسُكم، وهذا شبّهه بقُبحِ افعلوا أنفسكم، وحُسنِ افعلوا أنتم أنفسُكم[1] وليس مراده بالتشبيه العلّة، إذ لو كان يقصد العلّة لتوهّم أنّه يقدّر، وحينئذٍ تكون الصنعة، ولكنّه جاء به على سبيل التفسير.

المقام ناصبًا في كتاب سيبويه

المقام الذي ينتصب فيه الاسم في غير الإعراب، وذلك في أبوابٍ من كتاب سيبويه، ومنها: باب ما ينتصب لأنّه خبر للمعروف، وفي هذا الباب من الظلم أنْ يدّعي فيه مدّع أنّ سيبويه يعرض فيه الإعراب، وفيه قولٌ لسيبويه لم يشرحه السيرافيّ، وهو قوله ((فإنّ النحويّين ممّا يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب))[2] وذلك لأنّه قول ثقيل، وفيه مؤاخذة على أصحاب الصنعة، على أنّ سيبويه مؤدّب، وفي غاية الأدب؛ إذ كان في موضع سخط على النحويّين، ولم ينعتهم بغير التهاون، وقد أحسن المتولي محمود حين نعت هذا النصّ بالنفاسة، ثمّ قال ((إذ مقصد سيبويه بيان أنّ هذا التهاون من النحاة بالتمام الدلاليّ الذي يخفى على كثير منهم؛ استغناء بحصول التمام التركيبيّ الظاهر في التراكيب العربيّة نقص وخلل لا يستقيم مع مقاصد العرب في كلامهم))[3] وهذه الكلمات بيّنت المقصد، وكشفت الغرض، وذلك أنّ عبارة سيبويه كشفت عن معرفةٍ بفكر النحويّين ومدى إهمالهم تفسير المعنى، لذلك كانت هذه الكلمة توبيخًا لهم، وكأنّه يعلم كيف يشرح هذا الباب الشريف بعده، وكيف ينظرون إلى نظرائه، وسيبويه ههنا فرّق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وذلك واضح جليّ، وفي هذا الباب جاء سيبويه بجمل سبع، تحمل معاني بقدرها:

---

(1) ينظر: الكتاب 247/1

(2) المصدر نفسه 80/2

(3) مصطلح الخلف في كتاب سيبويه (بحث) 19

الأولى: هذا عبد الله منطلقًا.

الثانية: هو زيد معروفًا.

الثالثة: أنا عبد الله مُوعِدًا.

الرابعة: إنّي عبد الله آكلًا كما تأكل العبيد.

الخامسة: أنا عبد الله منطلقًا.

السادسة: أنا عبد الله منطلقًا في حاجتك.

السابعة: أخوك عبد الله معروفًا.

الثامنة: هذا عبد الله منطلق.

وبعد إتمام جمل النصب، وذلك في الجملة السابعة قال: فإنّ النحويّين يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب، ومعنى هذا أنّ المقام ليس مقام إعراب، وإنّما هو مقام تفسير للكلام.

فالجملة الأولى هي ممّا يحسن في العربيّة، وعلى ذلك جاء قوله تعالى ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ﴾[1] وفي الجملة تنبيه بذكر الاسم، وليس المراد أنّه إخبار به؛ لأنّ ذلك يقتضي معنى "هذا عبد الله" وممّا لا جدال فيه أنّ هذه الجملة من السذاجة طرحها للنقاش ههنا؛ لأنّ عبد الله مبنيّ عليه، وليس مُنبهًا عليه، ولا مشارًا إليه، أمّا في قولنا: هذا عبد الله منطلقًا، فإنّ "هذا عبد الله" تنبيه قد أخبر عنه بالانطلاق، وسيبويه لم يعرب هذه الجملة، وإنّما أشار إلى أنّ "منطلقًا" حال أُخبر به؛ لذلك عنون بابه بـ "ما ينتصب لأنّه خبر" فيكون المنصوب في هذه الجملة هو الخبر؛ لأنّه في معناه، وفي موضع آخر جوّز سيبويه الرفع في قوله ((وذلك قولك: عبدُ الله

(1) هود 72

منطلقٌ))[1] وفي جوازها وجهان: أحدهما أنْ يكونَ هذا مبتدأ، وعبدُ الله خبرٌ ومنطلقٌ خبرٌ ثانٍ كما أعربوا هذا حلوٌ حامضٌ[2] والرفع غير النصب؛ لأنّ النصب أخبر بالحال، والرفع أخبر بالانطلاق، وهذا أهمله النحويّون كما أشار إليه سيبويه، وقد وقع فيه أغلب المفسّرين والمعربون حين أعربوا هذا مبتدأ، وجعلوا خبره بعلي، ثم جعلوا شيخًا حالًا منه، وجعلوا العامل فيها التنبيه من اسم الإشارة، كأنّه قال: أشير إليه في حال شيخوخته، على أنّ التنبيه عند سيبويه تنبيه مقام، لا تنبيه لفظ، وقال الزجّاج فيه ((والحال ههنا نصبُها من لطيف النحو وغامضه))[3] وقال فيها ابن عطيّة ((وهي حال من مشار إليه، لا يستغنى عنها، لأنّها مقصودُ الإخبار))[4] وهذان القولان أقرب إلى تفسير سيبويه، على أنّ سيبويه نبّه إلى أكثر من أمر، منه: أنّ المتكلّم يعرف عبد الله في جملة "هذا عبد الله منطلقًا" ولم يورد المثال على الجهل بعبد الله، وذلك في قوله ((والمعنى أنّك تريد أنْ تنبّهه له منطلقًا، لا تريد أنْ تعرّفه عبد الله؛ لأنّك ظننت أنّه يجهله))[5] ومنه: أنّ سيبويه لم يرد الإعراب ههنا، وإنّما فصّل في المثال ليتبيّن قيمة النصب في هذا الموضع، وفي قول سيبويه ((فهذا اسمٌ مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبدُ الله))[6] فيه تقدير، ثم ما لبث سيبويه حتّى عاد إلى المعنى وكأنّه صرّح بأن هذه الحال هي الإخبار، وذلك في قوله ((والمعنى أنّك تريدُ أنْ تنبّهه له منطلقًا))[7] وفي هذا المحلّ لم يتّفق تفسير المعنى مع تقدير الإعراب؛ ولهذا عاتب سيبويه النحويّين في تهاونهم بما وراء الإعراب.

---

(1) الكتاب 127/2

(2) ينظر: المصدر نفسه 83/2

(3) معاني القرآن وإعرابه 63/3

(4) تفسير ابن عطيّة 191/3

(5) الكتاب 2 /78

(6) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(7) نفسه

والمعنى الثاني في الجملة الثانية "هو زيد معروفًا" وهذه الجملة اختلفت عن الثانية في الفرق بين الإشارة والمضمر، فلا يصحّ "هو زيد منطلقًا"؛ لأنّ هو إنّما يدلّ على اسم معروف مضمر، وليس فيه تنبيه، أمّا في "هو زيد معروفًا" فالجملة متّحدة المعنى في ألفاظها الثلاثة فـ "هو وزيد ومعروفًا" كلّهم واحد، فلو كان في الأولى تقدير كما زعم النحويّون، في أنّ العامل فيه هو التنبيه، فأين العامل في الحال ههنا؟

والحقّ أنّ الناصب في الأولى التنبيه، والتنبيه فيها هو مقام الحال، وليس الإشارة، وفي الثانية التوكيد؛ لأنّ الكلام في اتحاد الكلمات الثلاث؛ لذلك فإنّ سيبويه مثّل لها بـ "هو الحقّ بيّنًا، ومعلومًا" وقال ((لأنّ ذا ممّا يوضّح ويؤكّدُ به الحقّ))[1] فصار الإخبار ههنا بما ينتصب، وذلك أنّ النصب له دلالة التنبيه والتوكيد. وقد جوّز سيبويه قراءة "وهذا بعلي شيخ" على أنّ "شيخ" خبر كما جاز "هذا حامض حلو" أي: أنّ "بعلي" و"شيخ" خبران لـ "هذا" وسيبويه إذا جوّز الرفع لا يفصّل فيه ولا يطيل؛ لأنّه من باب التقدير الظاهر الذي لا خفاء فيه، ومردّ ذلك إلى خلوّه من النصب.

وأمّا الجملة الثالثة التي نصب فيها "أنا عبد الله مُوعِدا" فقد قال فيها سيبويه ((وقد تقول: هو عبدُ الله، وأنا عبدُ الله فاخِرًا، وموعدًا، أي: اعرفني بما كنت تعرف، وبما كان بلغك عنّي))[2] وهذه الجملة فيها مضمر، وكذلك فيها حال لا يدلّ على المعرفة باللفظ، بل يدلّ عليه بالمعنى، فلمّا قال: فاخرًا، أي: حين عرفتني بهذه الصفة؛ لذلك سار على هذا النحو عنده: أنا عبد الله كريمًا، وهو عبد الله شجاعًا، بطلًا، وهنا لا يمكن أنْ يهمل المقام، وفهم المتلقّي، لذا قال فيه السيرافيّ ((وهذه الصفات وما جانسها ممّا يكون مدحًا في الإنسان يُعرف بها، جوّز بها أنْ تأتيَ مؤكّدة للخبر؛ لأنّها أشياء يعرف بها، فذكرها مؤكّدا لذاته، فأمّا منطلقًا، وقاعدًا، وما أشبه

(1) الكتاب 79/1

(2) المصدر نفسه 80/2

ذلك ممّا لا يعتدّ به الإنسان في مدح ولا ذمّ، فلا تكون تحقيقًا))[1] وبهذا يكون سبب النصب مجموعة من المشتركات من ضمنها التوكيد والحاليّة وهذه الأمور ممّا يقرّها المقام.

وفي جملة: إنّي عبد الله آكلًا كما تأكل العبيد، يكون عبد الله و"آكلًا كما تأكل العبيد" واحدًا، ولا يصحّ إذا كان عبد الله علمًا، فيكون الحال "آكلًا" بمعنى البدل؛ لأنّ تفسير الكلام ههنا: أنّ عبد الله على سبيل الوصف لا على سبيل العلميّة، فيكون معنى الجملة في تفسير سيبويه: إنّي عبدٌ لله، وهذا لا يكون إلّا في مقام التصغير، ولا يصحّ مع العبوديّة التي فيها عزّة، لأنّه في باب التصغير، والتصغير ههنا منحصرٌ في أنّه يأكل كما تأكل العبيد.

وفي جملة: أنا عبد الله منطلقًا، فهذه الجملة لم ترد في كلامهم؛ لأنها من المحال، وهذا لانتفاء أمرين: الأوّل التنبيه والثاني التوكيد، وإنّما أدّى إلى ذلك وجود المضمر، وأمّا إذا لم يقصد التنبيه ولا التوكيد فإنّ الجملة تصحّ، على أنْ تتجرد من النصب، ويكون إعرابها كإعراب: هذا بعلي شيخ، وحينئذ تخلو من التفسير، وتدخل في حيّز الإعراب، ويكون إعرابها ظاهرًا، فيكون المعنى: أنا عبد الله، أي: أعرفكم بنفسي، أي: أخبر عن نفسه، ثم أخبرنا ثانيًا بأنّه منطلق؛ لذلك قال فيها سيبويه ((وإذا ذكرتَ شيئًا من هذه الأسماء التي هي علامةٌ للمضمر فإنّه محالٌ أنْ يَظهر بعدها الاسمُ إذا كنت تخبر عن عملٍ، أو صفةٍ غير عمل، ولا تريد أنْ تعرّفه بأنّه زيدٌ أو عمرو، وكذلك إذا لم توعدْ ولم تفخرْ أو تصغّر نفسك؛ لأنّك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنّه قد جُهل أو تُنْزِل المخاطبَ منزلة من يجهلُ فخرًا، أو تهديدًا، أو وعيدًا))[2] ثم قال ((فصار هذا كتعريفك إيّاه باسمه))[3] وأتى بعد ذلك بتفسير كلام الخليل في الجملة التي فيها إحالة، فقال ((لأنّه إنّما أراد أنْ يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت

(1) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 166/6

(2) الكتاب 80/2

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها

أنت عن التسمية؛ لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنّما يُضمِر إذا عَلم أنّك قد عرفت من يعني))[1]

وفي جملة" أنا عبد الله منطلقًا في حاجتك" وذلك إذا وجد حائل بينك وبين عبد الله؛ فإنّك لا تعرّفه؛ لأنّك لا تراه، فكان هذا الحال هو المقام الذي يستدعي التنبيه، فبقيت الجملة في باب التفسير؛ لأنّك أضمرت بمعنى الإشارة، ثمّ أخبرت بالانطلاق، ولم يكن الهدف أنّ المتكلّم يريد أنْ يعرّف بنفسه، ولو كان كذلك لما جاز له النصب، ويكون الانطلاق خبرًا ثانيًا.

وقد كان الكلام فيما مضى يدخل في باب تفسير المعنى، ويدخل في الخُلف من الكلام، ولم يتعرّض فيه سيبويه للإعراب؛ لأنّه ليس بمقصده، فلمّا أراد الإعراب اختصر ذلك فقال ((وأمّا ما ينتصب لأنّه خبر مبنيّ على اسم غير مبهم فقولك: أخوك عبدُ الله معروفًا، هذا يجوز فيه جميعُ ما جاز في الاسم الذي بعد "هو" وأخواتها))[2]

إنّ جملة "عبد الله معروفًا" خلت من المبهم (الإشارة والمضمر) لذلك فهي في الإعراب لا التفسير، فيجوز فيها ما جاز في التنبيه والإضمار؛ لعدم ارتباطها في المعنى، أي أنّ إعرابها لا يعتمد على تفسير المعنى، وليس فيها خُلف، وهنا يمكن اعتماد الصنعة، وتخضع للمنطق الإعرابيّ، ولا يُشْكِل سيبويه على أهل النحو لو وجدوا لإعرابهم تعليلًا أو تقديرًا؛ فيكون إعرابها في كلّ الحالات ممكنًا، ويجوز فيه الرفع والنصب، وفي أخوك عبد الله الإخبار والبدليّة، وكذلك يجوز الإخبار بالمنصوب، ويجوز النصب على الحال.

وخلاصة الكلام في هذا: أنّ سيبويه لم يرد الإعراب، وإنّما كان كلامه على النصب، وأراد كذلك أنْ يفسّر هذه الحالة وأنْ ينظر في ما وراء الإعراب، ودليل ذلك أنّه يأتي بجملتين في مورد واحد، والجملتان تحملان نفس اللفظ، ولكنّهما تختلفان في المعنى، ومن ذلك "القرطاس

(1) المصدر نفسه 81/2

(2) الكتاب 81/2

والله"[1] ففي الأولى نطق بها المتكلّم حين رأى رجلًا يسدّد سهمًا، وأمّا الثانية فهي إذا سمع وقع السهم، فالأولى تدلّ على ما يستقبل من الزمان والثانية تدلّ على مضيّه، والذي يحدّد زمن الجملة إنّما هو المقام الذي فصّل فيه سيبويه، وفي هذا الباب "باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي" وهو باب اختصّ بالنصب، أي أنّ الكلام على الجملة الفعليّة، فيه أمور نستعرض منها ما يخصّ هذا المبحث، الأوّل: أنّ الفعل الذي يجوز إضماره ههنا هو الفعل الذي يكون في غير الأمر والنهي؛ وذلك أنّ النصب يدلّ على مضمر واحد، فإنْ قصد الأمر استدعى ذلك أنْ يُضمرَ فعلينِ، فلا يتوصّل إليهما السامع، وحينئذٍ يقع اللبس، وسيبويه منع هذا التقدير لأنّه تقدير يخلّ بالعمليّة التواصليّة بين المتكلّم والسامع، والأمر الثاني: حديثه عن النصب دون الرفع؛ وذلك أنّ الرفع جائز، وتقدير سهل يسير، لا يحتاج تفسيرًا، ولا يدخل فيه المقام، وكذلك ليس فيه بيان؛ إذ البيان في النصب، وما رأينا رفعا فسّره سيبويه، فالتفسير منحصر عنده بالنصب، وحين استشهد ـ في هذا الباب ـ بقوله تعالى ﴿**بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ**﴾[2] ذكر مقامها، وهو ما قبلها من كلام ﴿**وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ**﴾[3] فكانت جوابًا لها، أي: بل نتبع ملّة إبراهيم حنيفًا، ولو كان رفعًا لما فسّر مقامه هذا التفسير، وإنّما قال في الرفع ((وإنْ شئتَ رفعتَه، فلم تحملْه على الفعلِ، ولكنّك تجعلُه مبتدأ))[4] فإنّه حين يتحدّث عن التقدير يتحدّث عن الصنعة، أي: فيما يجوز وما لا يجوز، وهناك مانع تقديريّ أم لا يوجد مانع؟ بخلاف النصب الذي يستدعي أمورًا كثيرة، فلمّا بدأ بذكر أمثلة هذا الباب ذكر مقام المثال، ثمّ أتى به، وهو قوله ((وذلك قولك: إذا رأيت رجلًا متوجّهًا وجهةَ الحاجّ قاصدًا في هيأة الحاجّ، فقلت مكّة وربِّ الكعبةِ، حيث

(1) ينظر: المصدر نفسه 257/1

(2) البقرة 135

(3) البقرة 135

(4) الكتاب 258/1

زَكِنت أنّه يريدُ مكّة، كأنّك قلت: يريدُ مكّة والله))[1] فهذا تفسير لظاهرة النصب، ولو كان رفعًا لم يذكر كلّ ذلك، وكلّ ما ذكره من مقام وأمور أخرى هي ممهّدات إلى حالة النصب، وهذا المعنى لا يظهر بظهور الفعل، إذ لو ظهر الفعل لانتفى كلّ ذلك، وسيبويه عندما قال: كأنّك قلت: يريد مكّة والله، فإنّه لا يقدّر هنا، وإنّما هو يفسّر، بدليل أي التي أفادت التفسير، ولو قيل: إنّ فيه تقديرًا، لكان تقليلًا من جهدِ سيبويه، ودليلٌ آخرُ على أنّه تفسير وهو في قوله ((أو رأيت ضربًا فقلت على وجه التفاؤل: عبدَ الله، أي: يقعُ بعبدِ الله، أو بعبدِ الله يكونُ))[2] فإنّ ما بعد أي تفسير وليس تقديرًا، لأنّ عبد الله منصوب وتفسيره مجرور، ولو سأل سائل: ما إعراب مكّة؟ لقيل في جوابه: هذا ليس محلًّا له، إذ إعرابه ظاهر، وإنّما الخفيّ فيه مسألة انتصابه مع إضمار فعله، وإنّه لو ظهر الفعل لأصبح الكلام كالجسد بلا روح، ألا ترى أنّ عبارة "مكّة والله" تعتمد في الزمن على المتكلّم، فلو أخبر بها تكون على "أراد مكّة" ولو قالها حين الرؤية تدلّ على الحال.

والأمر الثالث: التدرّج في ذكر الأمثلة، وقد كانت على النحو الآتي:

1. مكّة وربّ الكعبة.
2. مكّة والله.
3. قوله تعالى ﴿**بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ**﴾
4. القرطاس والله.
5. الهلال وربّ الكعبة.
6. عبدَ الله ـ يقع (الضرب) بعبد الله ـ
7. زيدًا ـ اضرب زيدًا ـ

(1) المصدر نفسه 257/1

(2) الكتاب 257/1

8. أ كلّ هذا بخلًا؟

وعند إمعان النظر في هذه الأمثلة، نلاحظ التدرج في مقاماتها، فالمقام الأوّل في الجملة الأولى وفي الجملة الثانية هو مقام الحاج، وقد اشتمل على ثلاثة أمور، الأوّل: الهيأة التي فيها الحاج، والثاني: الوجهة التي اتّجه إليها، والثالث: تأكّد المتكلّم من إرادة الحاج مكّة، فبدأ سيبويه بالمثال الأقوى، الذي تهيأت فيه كلّ مسببات النصب وظروفه، وفي المثال الثاني وهو الآية المباركة، أيضًا فيه مقام، ولكنّه يتبع الحالة التي قبله، وهو مقام فيه أحداث متشابكة، اختصرت بالدعوة إلى إتّباع ملّة اليهود والنصارى، وهذه الدعوة لا تكون دعوة مجرّدة، بل تترتّب عليها أمور أخرى، وعلى العموم فالقصد ههنا أنّ المقام في هذه الآية المباركة هو أقلّ من مقام الأولى "مكّة والله"، ثم انتقل إلى المقام الثالث، وهو مقام من سدّد السهم، وهو أقلّ من سابقيه، إذ فيه شخص يسدّد سهمًا نحو القرطاس، وقد تيقّن المتكلّم من إصابته، ثم انتقل في المثال إلى الذين كبّروا عند رؤية الهلال، ثم أتى إلى المفرد من الألفاظ، أي: ما كان من غير قسم، وهو الذي يكون على سبيل التفاؤل، في جملة "عبدَ الله" ثم جملة "زيدًا" في حال الأمر، ثم يضعف المقام عنده، فيأتي إلى الشخص الذي علمت أنّه بخيل، وهذا أضعف المقام، فقلت: أ كلّ هذا بخلًا؟ وبعد أنْ استوفى المقام الذي يدور النصب في فلكه، انتقل إلى جواز الرفع، ولم يفصّل فيه؛ لعدم حاجته إليه، فقال ((وإن شئتَ رفعتَه))[1] .

التوكيد ناصبًا في كتاب سيبويه

ذكر سيبويه ما ينتصب توكيدًا لنفسه، أو توكيدًا لغيره في بابين منفصلين، ولم يذكر سيبويه العامل في النصب؛ لأنّه ليس مورده، فمع كون النصب في الجمل الفعليّة، فليس وجود الفعل هو العلّة في النصب، وإنّما لأنّه توكيد؛ لذلك فإنّ سيبويه في هذين البابين، كان مفسّرًا لحالة النصب، فكما كان المقام ناصبًا في "مكّة وربّ الكعبة" فهو ههنا ناصب في هذين البابين، إلّا أنّه مختلف من جهة المعنى، وإنْ اتّحد معه في معنى عموم التوكيد، ففي "مكّة والله" و

(1) الكتاب 258/1

"الهلال والله" و "القرطاس والله" كان التوكيد في نفس المتكلّم، لأنّه تيقّن الأمر، فأقسم عليه، فجاء النصب، وهنا كان التوكيد أصلًا في المسألة، أي: يوجد تخطيط مسبق للنطق بالتوكيد من غير ما إشارة إلى الدلائل الخارجيّة، وفيه قال سيبويه ((وذلك في قولك: هذا عبدُ الله حقًّا، وهذا زيدٌ الحقَّ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول))[1] فإنّ حقًّا، والحقَّ، وغيرَ، ألفاظ جاءت منصوبة؛ لأنّها دلّت على التوكيد، والذي أكسبها النصب هو التوكيد، وحينئذ من فضول القول أنْ يكثر الكلام من النحويّين في عامل النصب، فيقدّرون "هذا عبد الله حقًّا" بـ "هذا عبد الله أحقّ ذلك حقّا" وهذا تقدير أبعد القيمة العلميّة التي جاء بها سيبويه في هذا الباب الشريف، وكذلك حذّر سيبويه من أن يعرب مفعولًا به فقال ((وإنّما ذكرته لتؤكّد به، ولم تحملْه على مضمرٍ يكونُ ما بعده رفعًا وهو مفعول به))[2]

ولو تأملنا تفسيره للنصب في ((له عليّ له ألفُ درهم عُرفًا))[3] لأدركنا أنّ سيبويه كان بعيدًا كلّ البعد عن التقدير، وأنّه أراد أنْ يفسّر لنا حالة النصب؛ وذلك في قوله ((وإنّما صار توكيدًا لنفسه لأنّه حين قال: له عليّ، فقد أقرّ واعترَف))[4] وهذا يعني أنّ سيبويه يفصل بين تقدير المعنى وتفسير الإعراب كما مرّ في منهج سيبويه في التفسير النحويّ، أي: أنّ سيبويه يأتي بالتفسير أوّلا ثم ينهي الباب بالتقدير.

لقد قسّم سيبويه مادّته في هذا الباب تقسيمًا منتظمًا، فجاء بالنكرة أوّلا، ومثاله "له عليّ ألف درهم عرفًا" ثم جاء بالمنصوب النكرة مقدّمًا في قول الأحوص[5]:

إنّي لأمنحُك الصدودَ وإنّني قسمًا إليك مع الصدودِ لأميلُ

(1) الكتاب 378/1

(2) المصدر نفسه 383/1

(3) المصدر نفسه 380/1

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(5) ينظر: الكتاب 380/1، شرح المفصّل 31/1، خزانة الأدب 48/2

ثم أتى بالمضاف، وذكر أمثلته ـ كما سيتبيّن ـ وهي في " صنع الله، وعد الله، خلقَه، دعوة الحقّ" ثمّ أسس سيبويه إلى أمر مهمّ، وهو عدم مغادرة المسألة إلّا بعد أنْ يثبت أنّه توكيد، وأنّه تفسير وليس تقديرًا، ولا يظهر الفعل فيه، و ذلك في قوله ((وقد زعمَ بعضُهم أنّ كتابَ الله نصب على قوله: عليكم كتابَ الله، وقال قوم: صبغةَ الله منصوبةٌ على الأمرِ))[1] ولعلّ هذا لم يرق لسيبويه، حتّى قال ((وقال بعضهم: لا بل توكيدًا))[2] ففي نصّه هذا يلاحظ أنّه استعمل النفي، ثم الاستدراك، ثمّ النصب المؤكّد، وهذا نسبه إلى بعضهم، كأنّهم نفوا ما تقدّم من رأي.

وعند تأمّل الآيات التي ذكرها سيبويه يتّضح المراد، ففي الآية الأولى ﴿**وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍۚ إِنَّهُۥ خَبِيرُۢ بِمَا تَفْعَلُونَ**﴾[3] قال فيها سيبويه ((لأنّه لمّا قال عزّ وجلّ: مرّ السحاب وقال: أحسنَ كلّ شيء عُلم أنّه خلْقٌ وصنْعٌ ولكنّه وكّد وثبّت للعبادِ))[4] وهنا لفت سيبويه إلى مقام النصب، فهو لا ينصب حتّى يبيّن وجود مسوّغ له، فجاء بـ "صنع الله" منصوبة تدلّ على معنى النصب؛ وسببه المقام والتفسير، أمّا التقدير فهو صنعة، وله شأن آخر، وإنّما ذكره سيبويه في ذيل الباب.

إنّ "صنع الله" ما جاء به منصوبًا حتى جاء بعد بيان مهمّ، وحتّى تعدّدت المقامات وتنوّعت، فذكر سبحانه منظر رؤية الجبال بعظمتها، وهو منظر عظيم، ثمّ أردف بمقام آخر، وهو أنّ الرائي يحسب هذه الجبال جامدة، وفي الواقع هي ليست كذلك، بل متحرّكة، ولم تكن حركتها بالطبيعيّة، بل إنّها تمرّ سريعًا كما تمرّ السحاب، وهذه المقامات جاء بعدها المنصوب، وهذا النصب صنيعة المقام السابق، ولو جاء بها مرفوعة صحّ صناعة، ولكنّ المعنى الذي فيه

(1) الكتاب 382/1
(2) المصدر نفسه 382/1
(3) النمل 88
(4) الكتاب 381/1

النصب يختفي؛ لأنّ المقام مقام نصب، لا مقام رفع، وفي الآية المباركة ﴿**ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥۖ**﴾[1] موضع الشاهد فيها لفظ "خَلْقَه" وفيها قراءتان الأولى بفتح اللام وهي القراءة المشهورة، والثانية بسكون اللام وهي القراءة التي استشهد فيها سيبويه، وخَلْقَه معناها: خلْقَ الله فتكون مثل صنعَ الله وصبغةَ الله وكتابَ الله، إلّا أنّه جاء بالضمير بدل الاسم الصريح، وفي قراءة "خَلَقَه" لاوجود للنصب، ولا للتوكيد، وإنّما هو فعل ماضٍ، وهي قراءة بعض المدنيين وعامّة الكوفيّين، وأمّا بسكون اللام فتلك قراءة بعض قرّاء مكّة والمدينة والبصرة[2] والمعنى الذي أراده سيبويه لم يشر إليه المفسّرون وإنّما أشار بعضهم إلى قراءته[3].

إنّ المقام القرآني الذي جاءت به الآية المباركة هو مقام خلق، فنرى الآية قد حفّت بعظمة الخلق، فبدأ بذكر خلق السموات والأرض فقال ﴿**ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ**﴾[4] ثم قال سبحانه ﴿**يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ**﴾[5] ثم جاء بالآية المباركة، وكان حقّها هذا التوكيد، ولم يكتف القرآن بما سبق حتّى أضاف إليها مقامًا آخر فقال ﴿**وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٖ ثُمَّ جَعَلَ نَسۡلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن مَّآءٖ مَّهِينٖ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۚ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ**﴾[6] فنرى أنّ الآية الكريمة محاطة بما يدعو إلى التأكيد، وهذا التأكيد لا يكون في غير النصب، ولو رفع لما جاز هذا المعنى إذ لمّا قال: أحسن كلّ شيء، وكّد وثبت فقال " خلْقَه" أي خلقَ الله، وصنيعة وهذا القول الذي ناسبه النصب كالصنيعة التي وكّدها الله سبحانه وتعالى، فتبارك الله أحسن الخالقين.

---

(1) السجدة 7

(2) ينظر: تفسير الطبريّ 170/20

(3) ينظر: معاني القرآن للفرّاء 330/2، تفسير ابن عطية 359/4

(4) السجدة 4

(5) السجدة 5

(6) السجدة 9

وفي الآية المباركة ﴿**وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ**﴾[1] قال فيه سيبويه ((ولمّا قال: "حرّمت عليكم أمهاتُكم" حتّى انقضى الكلامُ، علم المخاطبون أنّ هذا مكتوبٌ عليهم، مثبّت عليهم، وقال: كتابَ الله، توكيدًا كما قال: صنعَ الله، وكذلك: وعدَ الله، لأنّ الكلام الذى قبله وعدٌ، وصنعٌ، فكأنّه قال جلّ وعزّ: وعدًا وصنعًا وخلقًا وكتابًا))[2] فحين بيّن سبحانه وتعالى أنّ الأمر مكتوب عليهم، وفصّل فيه وأوجبه عليهم، علم المخاطبون بهذا الوجوب، ولكنّ هذا العلم لا يكفي، ويحتاج إلى توكيد، فجاء بالمنصوب، وهو قوله: كتاب الله، وهنا يصحّ التقدير بالرفع على تقدير هذا، ولكنّه لا يتناسب مع المعنى، إذ ليس المراد نسبة التحريم إلى الله، أي لا يكون المعنى: هذا كتاب الله، لذلك فقد خُطّئت قراءة من قرأ برفع "كتاب" وصبغة وخلق وصنع، وحين جوّز الرفع، جعله على حساب المعنى، ولم يقل يجوز، بل قال ((وقد يجوز))[3] وهذا يعني أنّ الجواز ليس مباحًا، وإنّما هو مشروط بالمعنى، ومثّل له بقوله تعالى ﴿**لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارٖۚ بَلَٰغٞۚ**﴾[4] ولم يقل بلاغًا، لأنّ المقام هنا اختلف عمّا كان عليه في النصب، وذلك لأنّه ليس فيه ما يدعو إلى النصب مثل التوكيد، بل هنا النصب يفسد المعنى، لأنّه أراد " هذا بلاغ" وهذا ظاهر في سياق الآية المباركة وهي قوله تعالى﴿**فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡۚ كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞۚ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ**﴾[5] فهي في محلّ إخبار لا في محلّ توكيد، وهي محلّ إبلاغ لا محلّ إلزام؛ لذلك قال الزمخشريّ في تفسيرها ((أي: هذا

(1) النساء 24

(2) الكتاب 1/ 381، 382

(3) ينظر: المصدر نفسه 382/1

(4) الذي ورد في كتاب سيبويه فيه خلط بين الآية 35 من سورة الأحقاف والآية 45 من سورة يونس، وقد بينه المحقّق في هامش الكتاب.

(5) الأحقاف 35

الذي وعظتم به كفاية في الموعظة))[1] وخلاصة الكلام في هذا أنّ مقام الآية للإخبار لا للتوكيد فجاءت بالرفع.

المنصوب ليس داخلًا فيما قبله

ممّا فسّر سيبويه به النصبَ ابتعادُ المنصوب عمّا قبله، ولم يكن داخلًا فيه، وعبّر عنه بقوله ((لأنّه مُخرجٌ ممّا أدخلتَ فيه غيرَه))[2] فكما كان "صنع" و "خلق" و "كتاب" أخرجت ممّا قبلها، فكذلك كلّ ما يخرج ممّا قبله حقّه النصب، ويحقّق معنى مهمًّا في الكلام العربيّ، ويقبح فيه الرفعُ ـ كما سيتبيّن ـ وينبه السامع، أو يؤكّد له، وقد مثّل له سيبويه بقوله ((وذلك قولك أتاني القومُ إلّا أباك، ومررتُ بالقومِ إلّا أباك، والقومُ فيها إلّا أباك، وانتصبَ الأبُ إذ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله))[3] ولو سأل سائل عن عامل النصب فيه، لكان الجواب عمل فيه ما قبله، وهو المختلف عنه، وذلك في قول سيبويه ((وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام))[4] ومن هذا يتبيّن العامل في الدرهم، وذلك لأنّه ليس داخلًا في العشرين وهذا قول نسبه سيبويه إلى الخليل[5] وأكّده فقال ((الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمولٍ على ما حُملت عليه وعمل فيها))[6] وكذلك وضع سيبويه بابًا في كتابه عنوانه " باب ما ينتصب لأنّه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو" ومثّل له بـ "أنت الرجل علمًا" فالعلم ليس داخلًا في الرجل، وكذلك ليس الرجل من العلم بمنزلة الحامض من الحلو إذا قيل: هذا حامض حلو، وكذلك يكون العامل ما قبله وقد ذكره سيبويه فقال ((وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم، حين

(1) الكشّاف 314/4
(2) الكتاب 330/2
(3) المصدر نفسه 331/2
(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها
(5) ينظر: المصدر نفسه 330/2
(6) المصدر نفسه 331/2

قلت: عشرون درهمًا؛ لأنّ الدرهم ليس من العشرين ولا هو هي))[1] وهذا الأمر ذكره سيبويه غير مرّة، ومنه في "باب ما ينتصب من الأماكن والوقت" قال فيه ((فانتصب لأنّه موقوع فيها، ومكوّن فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أنّ العلْم إذا قلت أنت الرجل علمًا، عملَ فيه ما قبله، وكما عملَ في الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهمًا))[2] وقد أولى سيبويه ذلك اهتمامًا بالغًا، فجعل فيه أبوابًا عدّة، ومنه انتصاب الخبر لأنّه حال لمعروف مبنيّ على مبتدأ، ومثّل له بقوله ((هذا الرجل منطلقًا، جعلتَ الرجلَ مبنيًّا على "هذا" وجعلتَ الخبرَ حالًا قد صار فيها، كقولك: هذا عبدُ الله منطلقًا))[3] ويتّضح من هذا، أنّ هذا والرجل واحد، ولم يدخل فيهما الانطلاق؛ لأنّه غيرهما، فاختلف عنهما في حركة الإعراب، واستحقّ النصب، وكذلك يتّضح ما بيّنه البحث في جملة: هذا عبدُ الله منطلقًا.

وأمّا انتصاب في مثل قوله "مررت به فإذا له صوت صوتَ حمار" ومررت به فإذا له صراخ صراخَ ثكلى، فإنّه مع أنّ الأوّل هو الآخر في اللفظ، إلّا أنّه انتصب؛ لأنّه محمول على معنى الفعل، وكأنّه توهمٌ من المتكلّم في أنّه ذكر فعلًا فنصب الثاني عليه، وفيه قال سيبويه ((فإنَّما انتَصب هذا لأنَّك مررتَ به في حال تصويتٍ، ولم ترد أنْ تَجعل الآخِرَ صفةً للأوّل ولا بدلاً منه، ولكنَّك لمَّا قلتَ: له صوتٌ، عُلم أنّه قد كان ثَمَّ عَمَلٌ، فصار قولُك: له صوتٌ بمنزلة قولك: فإذا هو يصوَّتُ، فحملتَ الثانَي على المعنى))[4] وقد شبّهه سيبويه في نصب الشمس في قوله تعالى ﴿**وَجَاعِلُ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا**﴾[5] وجعله محمولًا على

(1) الكتاب 118/2

(2) المصدر نفسه 403/1، 404

(3) المصدر نفسه 86/2

(4) المصدر نفسه 356/1

(5) الأنعام 96 والقراءة المشهورة في الآية المباركة هي قراءة "وجعل" وهي قراءة الكوفيّين، ينتظر: اللباب في علل البناء والإعراب 438/1، وهذه القراءة تقتضي التأويل، لوجود مانع صناعيّ، وهو عطف الفعل على الاسم، وهو لم يذهب إليه نحو، إلّا إذا حمل على معنى فالق، ومعناه فلق بالمضيّ، وهذا

المعنى، مع أنّه في الظاهر داخل في تقدير الإعراب، وخاضع لقوانين الصنعة، وذلك في قوله ((لأنّه حين قال: جاعلُ الليلِ فقد علم القارئُ أنّه على معنى جعلَ، فصار كأنّه قال: وجعل الليلَ سكنًا، وحمل الثاني على المعنى))[1] وهذا التشبيه في النصب لا في المعنى، أي: كما انتصب هناك على حمله على فعل فقد انتصب ههنا على التفسير نفسه، ولكنّه على غير المعنى إذ هو في الأولى الأوّل هو الآخر، وليس كذلك في الثانية.

جواز مغادرة النصب إلى الرفع

في ضوء ما مضى تبيّن الإخبار بالحال، وكذلك تبيّن أنّ علاقة النصب هي علاقة مخالفة وعدم تطابق، بخلاف الرفع، إذ فيه علاقة مطابقة[2] وقد أفرد سيبويه لذلك بابًا عنونه بـ "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر" ولم يهمل سيبويه تفسير ظاهرة النصب هذه حتّى فسّر سببها، فقال ((لأنّه خبرٌ لمعروفٍ يرتفعُ على الابتداءِ))[3] ومثّل له بـ " فيها عبدُ الله قائمًا" ومضى يفسّر هذا المعنى وقد شبّهه بقولنا: هذا عبدُ الله قائمًا إلى أنْ قال ((وإنْ شئتَ ألغيتَ "فيها" فقلت: فيها عبدُ الله قائمٌ، قال النابغة:[4]

فبتّ كأنّي ساورَتني ضئيلةٌ من الرقشِ في أنيابها السمُّ ناقعُ))[5]

قال به عاصم وحمزة والكسائيّ، ينظر: تفسير ابن عطيّة 326/2، وقرأ النخعيّ فلق الإصباح وجعل الليل ينظر: الكشاف 49/2، وأمّا سيبويه فقرأ وجاعل الليل، وهي قراءة عامّة قراء الحجاز والمدينة وبعض البصريّين ينظر: تفسير الطبريّ 556/11.

(1) الكتاب 356/1

(2) أفاد البحث كثيرًا من دراسة مهمّة عنوانها "هو هو في كتاب سيبويه وأثرها في النحويّين" للأستاذ الدكتور نجاح فاهم العبيديّ، بيّن فيها علاقات التطابق ودرسها دراسة مستفيضة، وتوصّل في ضوئها إلى نتائج تفسّر ظاهرة التطابق، ولم تغفل هذه الدراسة المخالفة.

(3) الكتاب 88/2

(4) البيت في ديوان النابغة 164، والكتاب 89/2

(5) الكتاب 89/2

إنّ سيبويه فرّق بين تمثيلين مهمّين، الأوّل "فيها عبد الله قائمًا" والثاني "فيها عبد الله قائمٌ" أمّا الأوّل فتفسيره أنّ عبد الله معروف لدى المتكلّم، والحال "قائمًا" مخالف للجملة مبتعد عنها، والمخالفة إنّما تكون بين عبد الله والحال "قائمًا" لذا نصبَه وهو خبر في المعنى، وأمّا الثاني "فيها عبد الله قائم" ففيه علاقة مطابقة، وتكون المطابقة بين عبد الله وقائم، فعبد الله مبنيّ وقائم مبنيّ عليه، وهذه العلاقات أدّت إلى إلغاء "فيها" أي أنّها ليست ذات قيمة في التقدير ولا في التفسير، وكأنّه قال: عبد الله قائم فيها، وكذلك استشهد سيبويه بقول الهذليّ "عندي البرّ "مكنوزُ" في قوله: [1]

لا درّ درّي إنْ أطعمتُ نازلَكم قِرَفَ الحتيّ وعندي البُرُّ مكنوزُ

وكذلك بيت ابن مقبل مستشهدًا بقوله "عليه الودع منظوم" وهو: [2]

لا سافِرُ النيّ مدخولٌ ولا هَبِجٌ عاري العِظامِ عليه الوذْعُ منظومُ

وقال فيه ((فجميعُ ما يكونُ ظرفًا تلغيه إنْ شئتَ))[3] وهنا سيبويه لا يريد المشيئة العبثيّة، أي لا يكون الرفع والنصب واحدًا ـ كما بينّا ـ بل يعتمد على المطابقة أو على عدمها، وهذا تحدّده معرفة الاسم من عدمه، إذ لو لم يكن الاسم معروفًا لوجب رفع ما بعده خبرًا، وكان الإلغاء حتميًّا، وممّا ذكره سيبويه واستشهد به منصوبًا، قوله ((وممّا جاء في الشعر قد انتصبَ خبرُه، وهو مقدّمٌ قبلَ الظرف قولُه:[4]

إنّ لكمْ أصلَ البِلادِ وفرعَها فالخَيْرُ فيكمْ ثابِتًا مَبذولا))[5]

فثابت ليس مبنيًّا على الخبر؛ لذا لا يصحّ إلغاء "فيكم" كما لا يصحّ "هذا عبد الله منطلق" لو كان عبد الله معروفًا؛ لذلك حين قدّره سيبويه جعل "هذا" أو "هو" مضمرًا، على معنى "هذا

(1) ينظر: الكتاب 92/2 وشرح شافية ابن الحاجب 488/4

(2) ديوان بن مقبل 196

(3) الكتاب 91/2

(4) البيت من شواهد الكتاب 92/2 ولم أعثر له على مصدر آخر بحسب اطلاعي.

(5) الكتاب 92/2

منطلق" أو أنْ تجعلهما جميعًا خبرًا لهذا، كما جعلتهما في "هذا حلو حامض" وجعل منهما قراءة ﴿**وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ**﴾ [1] وكذلك جعل منه قول الشاعر :[2]

من يكُ ذا بتٍّ فهذا بتّي مقيّظٌ مصيّفٌ مشتّي

وفي باب ما يختار فيه الرفع قال سيبويه ((وذلك إذا كان الآخرُ هو الأوّل، وذلك نحو قولك: له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ لأنّك إنّما أردتَ الوصفَ))[3] فكانت علاقة الوصف علاقة مطابقة جعلت الثاني مرفوعًا بها، وهذه علّة ذكرها سيبويه كثيرًا فقال ((هذا بابُ ما الرفعُ فيه الوجهُ، وذلك قولك: هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ؛ لأنّك لم تذكرْ فاعلًا؛ ولأنّ الآخر هو الأوّل))[4] وعلى هذا فقد فسّر سيبويه نصب في مثل قول العرب: هو منّي منزلة الشغاف، وهو منّي مزجر الكلب؛ لأنّها ظروف وليست بالصفة ولا التشبيه، فحين قال: هو منّي معقد الإزار فإنّ هو لا تطابق معقد الإزار، فلا يصحّ هو معقد الإزار، أمّا في قولهم: أنت منّي قريب، فهو صحيح؛ لأنّه يصحّ: أنت قريب، وقد عبّر عنه سيبويه بقوله ((لأنّهم جعلوه هو الأوّل))[5] وقد مرّ ما ينتصب على أنّه ليس من اسم الأوّل ولا هو هو، وكأنّ سيبويه يقرّر أنّ جميع ما ينتصبُ ليس من اسم الأوّل، ولا هو هو، ويصحّ العكس عنده دائمًا، وهو قوله ((واعلم أنّ الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيدٌ الطويلُ ويكونُ هو هو))[6] فالطويل مرتبط بزيد، وقد عبّر عنه بـ هو هو.

---

(1) هود 72

(2) البيت لرؤبة في ملحق ديوانه 189، وفي الكتاب 84/2

(3) الكتاب 363/1

(4) المصدر نفسه 365

(5) المصدر نفسه 415/1

(6) المصدر نفسه 121/2

المبحث الثالث

أدوات التفسير وطرائقه في كتاب سيبويه

نعني بأدوات التفسير الطرائق التي فسّر بها سيبويه الكلام، واستعمال لفظ الطرائق أفضل من استعمال لفظ الأدوات وأشمل؛ لأنّ الأداة لا تشمل الطريقة أحيانًا، والطريقة قد تكون بالأداة وقد تكون من دونها، وأسماها بعض الباحثين "الآليّات"[1] ومفردة آليّة لم نجد لها أصلًا في العربيّة، ولعلّها جمعٌ لمصدر صناعيّ، وهو من الآلة ثم الآليّة، ثم جمعت فصارت آليّات، ولكنّه غير مستعمل في العربيّة الفصيحة، وطرائق التفسير في كتاب سيبويه كثيرة، وأكثر من أنْ تحصى في هذا المبحث، فكثرتها مقترنة بكثرة التفسير في الكتاب، وسيقتصر البحث فيها على الأدوات الظاهرة التي تتمثّل بالألفاظ، وعلى الطرائق التي تفضي إلى التفسير.

ألفاظ الجواز وعدم الجواز في كتاب سيبويه

الجواز وعدم الجواز في كتاب سيبويه من المباحث الشائكة والطويلة فيه، والذي نريد أنْ نناقشه ههنا القيمة العلميّة للجواز وعدم الجواز في كتاب سيبويه، ومدى تعلّق ذلك بالتفسير فيه، وسيبويه حين يجوّز أمرًا ما في اللغة فإنّ التجويز قائم على صحّة الكلام، ولا شكّ في إنّ تعدّد الأوجه يفضي إلى الاختلاف في المعاني، فليس في كتاب سيبويه وجهان إعرابيّان ومعناهما واحد، ـ وسيتّضح ذلك في الأمثلة ـ أمّا عدم الجواز فقد جاء به سيبويه لوجود مانع معنويّ متعلّق بالكلام، وقد جعله النحويّون بعد سيبويه متعلّقًا بالصنعة وأسموه "الممنوع" وليس في كتاب سيبويه ما يعبّر عنه بـ "الممنوع" واستعمله بالفعل فعبّر عنه بـ "يمتنع" وبينهما فرق فالممنوع هو ما منعته الصناعة النحويّة، والذي يمتنع هو ما لم يرد في كلامهم، وسيبويه ينظر إلى كلام العرب، ومن ذلك في باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حال في قولهم: أمّا

---

(1) قُدّمت أطروحة دكتوراه بعنوان "آليات التفسير في تحديد معاني النحو عند سيبويه" للباحث خير الله مهدي، إلى كلّيّة التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء 2016م.

"

علمًا فلا علم له قال فيه ((فإنْ أُدخلَت الألفُ واللامُ رفعوا؛ لأنّه يمتنع من أنْ يكونَ حالًا))[1] يريد إذا قلت أمّا العلمُ فلا علم له. وهذا يمتنع أن يكون بالنصب؛ لأنّ النصب على الحاليّة، ولا يصحّ معه الألف واللام، وهذا غير عدم الجواز؛ لأنّ عدم الجواز قد يصحّ في الكلام ولكنّه يخالف الإرادة أو القصد لدى المتكلّم، أمّا الجواز عند سيبويه فمتعلّق بالقائل وقصده، أكثر من تعلّقه بالصحّة النحويّة، ومن ذلك قوله ((فقلت مكّة وربِّ الكعبة، حيثُ زَكِنتَ أنّه يريدُ مكّة كأنّك قلتَ: يريدُ مكّة واللهِ، ويجوزُ أنْ تقولَ: مكّة واللهِ على قولك: أرادَ مكّة واللهِ))[2]

إنّ جواز قولنا: مكّةَ والله. لا يرتبط بالجملة نفسها، بل بإرادة المتكلّم، أي: إذا أراد الماضي جاز له ذلك القول، بخلاف الجملة السابقة التي تفيد المستقبل، ومن ذلك قوله ((ويجوزُ أنْ تجعلَ "إنْ كان خيرٌ على: إنْ وقع خيرٌ كأنّه قال: إنْ كان خيرٌ فالذي يُجزونَ به خيرٌ))[3] وهنا جوّز سيبويه الكلام على نيّة المتكلّم، فجوّز جملة "إنْ كان خير" إذا جعل "كان" تامّة بمعنى وقع، أمّا إذا أعملها فلا يجوز، فكانت نيّة المتكلّم هي التي أفضت إلى عدم الجواز، وهذا من أفضل مصاديق تفسير الكلام في كتاب سيبويه، فالجملة عنده تصحّ على تقدير "كان" التامّة، ثمّ فسّر معناها بجملة كشفت عن قصد المتكلّم، ولتأكيد ذلك فإنّ سيبويه لا يعتني بصناعة النحو إذا لم تؤثّر في معنى الكلام، ومن شواهد هذا قوله ((واعلم أنّ "كم" في الخبرِ لا تعملُ إلّا فيما تعملُ فيه ربَّ؛ لأنّ المعنى واحدٌ، إلّا أنّ "كم" اسمٌ و"ربّ" غيرُ اسم، بمنزلة "من" والدليلُ عليه أنّ العربَ تقولُ: كم رجلٍ أفضلُ منك، تجعلُه خبرَ "كم" أخبرَنَاه يونس عن أبي عمرو))[4] ثمّ قال وهو موضع الشاهد ((واعلم أنّ ناسًا من العربِ يُعملونَها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فيَنصبُونَ بها كأنّها اسمٌ منوّنٌ، ويجوزُ لها أنْ تعملَ في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه "ربّ" إلّا أنّها تنصبُ؛ لأنّها منوّنة، ومعناها

(1) الكتاب 385/1
(2) المصدر نفسه 257/1
(3) المصدر نفسه 259/1
(4) المصدر نفسه 161/2

منوّنة وغير منوّنة سواءٌ؛ لأنّه لو جازَ في الكلام أو اضطرّ شاعرٌ فقال: ثلاثةٌ أثوابًا، كان معناه معنى ثلاثة أثوابٍ))[1] وهنا سيبويه جوّز ما يخالف النحو؛ لأنّه مسموع من العرب ولا يضرّ بصحّة المعنى، فجوّز نصب تمييز "ثلاثة" إذا نوّنت وجوّز نصب تمييز "كم" الخبريّة وهي عنده منوّنة، فلأنّ السامع لا يشكّ بأنّها استفهاميّة، فالتنوين لا يسقط منها وتعمل فيما بعدها كما عملت العشرون في الدرهم، ومحلّ الشاهد في هذا كلّه أنّ ضابطة التجويز عند سيبويه هو صحّة المعنى لا صحّة الصناعة، فكأنّه جعل التفسير مقدّمًا على التقدير، وهذا التغيير الإعرابيّ الذي جوّزه سيبويه فيه معنى إضافيّ وذلك أنّ النصب لا يتساوى مع الجرّ، ولو تأمّلنا قول الفرزدق[2]:

كم عمّةً لك ياجريرُ وخالةً فدعاء قد جلبت عليّ عشاري

فإنّ كم خبريّة، وقد روي البيت بنصب "عمّة" والوجه فيها الجرّ، وعلى رواية النصب تكون "كم" منوّنة لم يسقط منها التنوين، وكذلك تكون عاملة وليس فيها تقدير "من" فوجود التنوين في "كم" ووجود النصب في تمييزها مع كونها تفيد الخبر فإنّ هذا مما يزيد في معنى الهجاء، وبالعودة إلى تعبير "لا يجوز" فهو كما ذكرنا في بداية البحث قائم على علّة معنويّة، أفضت إلى عدم الجواز، وأمثلة هذا كثير في الكتاب منها: قوله ((لا يجوزُ أنْ تقول: إنّ أخوك عبدَ الله على حدّ قولك: إنّ عبدَ الله أخوك؛ لأنّها ليست بفعلٍ وإنّما جُعلت بمنزلته))[3] أراد أنّ المشبّه بالفعل لا يقوى قوّته فلا يقدّم فيه ما يقدّم في الفعل، ولا يجوز فيه كلّ ما جاز في الفعل، ومنه قوله ((وإذا قلت: ما زيدٌ منطلقًا أبو عمروٍ، وأبو عمروٍ أبوه؛ لأنّك لم تعرّفه به، ولم تذكر له إضمارًا ولا إظهارًا فيه، فهذا لا يجوز؛ لأنّك لم تجعلْ له فيه سببًا))[4] وفي هذه المسألة بيّن سبب عدم الجواز، وهو وإنْ كان أبو زيد هو أبو عمرو نفسه، فلا يجوز إنْ لم

(1) الكتاب 161/2

(2) البيت في ديوان الفرزدق 312 وفي الكتاب 162/2

(3) الكتاب 59/1

(4) المصدر نفسه 63/1

يجعل له إضمارًا في الجملة، أو تعريفًا سابقًا، ومنه قوله ((واعلم أنّه لا يجوز لك أنْ تقول: عليه زيدًا تريد به الأمرَ، كما أردتَ ذلك في الفعل حين قلت: ليضربْ زيدًا؛ لأنّ عليه ليس من الفعل))[1] ومن هذا في الكتاب كثير، حتّى كان التجويز وعدم التجويز طريقة تفسيريّة تفصح عن الكلام العربيّ، وعلة ذلك الكلام.

الإرادة والقصد

الفعل "يريد" في كتاب سيبويه هو طريقة تفسيريّة مهمّة فسّر بها معنى الكلام، وجاء بهذا التعبير ليشير به إلى قصد المتكلّم، وما بعده تفسيرٌ لكلامه، وهذا من الواضحات في كتاب سيبويه، ومن ذلك قوله بعد قول الشاعر[2]:

آليتُ حبّ العراقِ الدهرَ أُطعمُه والحَبّ يأكُلُه في القرية السوسُ

((يريدُ على حبّ العراق))[3] فحبّ العراق في الإعراب منصوب بآليت، وهو على تفسير مجرور بـ "على" ومنه تعقيبًا على قول الحرث بن كلدة[4]:

فما أدري أغيّرَهم تناءٍ وطولُ العهد أم مالٌ أصابوا

((يريد: أصابوه ولا سبيلَ إلى النصبِ لأنّه وصفٌ))[5] وهنا فسّر سيبويه الكلام بما هو تقدير، فجاء تفسير المعنى على سمت تقدير الإعراب؛ لذلك قال: ولا سبيل إلى النصب، يريد أنّ تقديره ومال أصابوه، ولا يصحّ ومالًا أصابوه، لأنّه يفسد المعنى، وإنّما الفعل صفة للاسم لا عامل فيه، ومنه قوله ((وممّا جاء على اتّساع الكلام والاختصار قولُه تعالى جدّه ﴿**وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَاۖ**﴾ [6] إنّما يريد: أهلَ القرية، فاختصرَ

(1) الكتاب 252/1

(2) البيت في ديوان شعر المتلمس 95

(3) الكتاب 38/1

(4) البيت للحارث بن كلدة في أمالي ابن الشجري 1/ 6، شرح المفصّل 117/4

(5) الكتاب 88/1

(6) يوسف 82

وعَمَلَ الفعلُ في القرية كما كان عاملًا في الأهل لو كان ههنا))[1] وهذا تفسير معنى لا تقدير إعراب، فاسأل أهل القرية هو تفسير معنى عند سيبويه، لا تقدير إعراب، فلا يصحّ أنْ يعرب المفعول به محذوفًا، وتكون القرية مضافًا إليه بدليل أنّه قال عمل الفعل في القرية، أي: أنّ القرية مفعول به، ومثّل له بقوله ((بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ، يريد يطؤهم أهلُ الطريق، وقالوا: صدنا قَنَوَينِ، وإنّما يريد صدنا بِقَنَوينِ))[2] وهذا كلّه على تفسير المعنى، لا على تقدير الإعراب، وقد سمّاه سيبويه الكلام على السعة، وهو كثير في تفسير سيبويه، والإرادة فيه هي تفسير معنى دون تقدير الإعراب، ومن التفسير بـ "يريد" كذلك قوله ((وسمعتُ من أثقُ به من العرب يقول: بُسط عليه مرّتان، وإنّما يريد بُسِطَ عليه العذاب مرّتين))[3] ومنه قوله ((وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: عائذ بالله، يريد أنا عائذ بالله، كأنّه أمرٌ قد وقع، بمنزلة الحمدُ لله وما أشبهه، وزعم الخليل رحمه الله أنّ رجلًا لو قال: أتميميٌّ؟ يريد: أنت ويضمرُها لأصاب))[4] وهذا تفسير معنى وتقدير إعراب في آن واحد؛ لأنّه يعرب عليه، وهذا في كتاب سيبويه أكثر من أنْ يحصى، ولا سبيل إلى إحصائه ههنا.

أي التفسيريّة في كتاب سيبويه

من السمات الظاهرة في كتاب سيبويه أنّه يبيّن المراد ممّا يسطره من أمثلة وشواهد، فيفسّر الكلام بإعادة صياغته، أو توسيع ما أوجز من كلامهم، ولا شكّ في إنّ هذا لا يكون على سبيل الإعراب في الغالب، ولا يقصد به الصناعة النحويّة إلّا نادرًا، بمعنى أنّه لا يعرب عليه، وإنّما الغاية منه أنْ نعرف أصول الكلام ومعناه، وأي في كتاب سيبويه وردت لأكثر من غرض، والمهمّ منها ما فسّر به الكلام، وتلك التي يتوهّم أنّها تفيد التقدير.

(1) الكتاب 212/1

(2) المصدر نفسه 213/1

(3) المصدر نفسه 230/1

(4) المصدر نفسه 347/1

ومن أغراضها في كتاب سيبويه أنّ ما بعدها يفسّر ما قبلها، وهذا في الكتاب كثير، ومنه ما جاء في "رويدًا" معنى وإعرابًا، وذلك في قوله ((ومن ذلك قول العرب: ضعه رويدًا، أي وضعًا رويدًا))[1] فقد فسّر به جملة ضعه رويدًا، وهذا قول في التفسير ولا يعرب عليه، وقد صرّح به سيبويه فقال ((فهذا على وجه الحال، إلّا أنْ يظهرَ الموصوفُ فيكونَ على الحال وعلى غيرِ الحال))[2] يريد أنّه يصحّ الإعراب على الصفة في حال أظهرت الموصوف، فإذا لم يظهر فهو على التفسير ويتعيّن إعرابه حالًا، ومنه في تفسير نصب "ملّة" في قوله تعالى ﴿**بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ** ﴾ [3] قال ((أي بل نتبعُ ملّةَ إبراهيم))[4] وهذا تفسير الكلام، لا أنْ تُعرب مفعولًا به، وكذا في قوله ((فقلت: مكّة والله أي أراد مكّة إذ ذاك))[5] وهو ههنا لا يريد الإعراب، بل التفسير، بمعنى أنّ سيبويه لم يكن بصدد الصناعة، بل هو في شغل عنها، ولا سيّما في هذا الموضع، ومن ذلك، القرطاسَ والله أي يصيبُ القرطاسَ، والهلالَ وربّ الكعبة، أي أبصروا الهلالَ، وعبدَ الله، أي يقع بعبدِ الله، وأكلَّ هذا بخلًا؟ أي أتفعل كلَّ هذا بخلًا؟ وهذه المنصوبات[6] بيّناها في مبحث النصب، والدليل على أنّها على التفسير لا على التقدير تمثيله بعبد الله المنصوب وتفسيره المجرور، إذ لو كان تقديرًا لما صحّ؛ لأنّ الأوّل منصوب والثاني مجرور، ومن التفسير ما جاء في جملة "مالك وزيدًا" قال فيه ((حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنُك وزيدًا؟ أي ما شأنُك وتناولُك زيدًا؟))[7] وليس هذا على تقدير أنّه مفعول للمصدر، وإنّما هو معنى ليس غير، ومنه أيضًا قوله ((من أنت زيدٌ، أي من أنت كلامُك

(1) الكتاب 244/1
(1) المصدر نفسه 244/1
(3) البقرة 135
(4) الكتاب 257/1
(5) المصدر نفسه والصفحة نفسها
(6) ينظر: المصدر نفسه 257/1، 258
(7) المصدر نفسه 307/1

زيدٌ))[1] وهذا في الفرق بين نصب زيد ورفعه، وليس فيه تقدير ولا إعراب، ومنه أيضًا قوله ((وسمعتُ أعرابيًّا وهو أبو مُرهبٍ يقول: كرمًا وطولَ أنفٍ. أي أكرمْ بك وأطولْ بأنفِك))[2] وقوله ((ويقال: رَجَعَ أدراجَه، أي رَجع في الطريق الذي جاء فيه))[3] وهذا كلّه في تفسير الكلام بالأداة أي ولا يعرب عليه كما بيّناه.

وكذلك استعمل سيبويه أي التفسيريّة لبيان الكلام، وهو أيضًا لا يعرب عليه، ومن ذلك قوله ((ولدخول اللام، قال الله جلّ ثناؤه ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ**﴾ [4] أي لحاكمٌ))[5] وهو هنا بيّن وجه مضارعة الأفعال لاسم الفاعل، ووجه المضارعة هو قبولهما اللام فكما أنّ اسم الفاعل يقبل اللام فكذلك الفعل يقبله، لذا دخل عليه ههنا، وهو ليس في معناه ولا في تقديره، ومنه كذلك قوله ((تقول: قد كان عبدُ الله، أي قد خُلِقَ عبدُ الله، وقد كان الأمرُ، أي وقع الأمرُ، وقد دام فلانٌ، أي ثَبتَ))[6] وهو هنا يريد أنّ الفعل الناقص يكون له موضع آخر يقتصر فيه على الفاعل أي يكون تامًا، ومنه ((وقد تقول سير عليه مرّتينِ، تجعلُه على الدهر، أي ظرفًا))[7] فبيّن مقصوده بتفسيره المرّتين على الدهر، وفسّر الدهر بالظرف.

وقد يفسّر سيبويه بـ "أي" ما كان محذوفًا من الكلام، فيعيده تامًّا على التفسير، ومن ذلك قوله ((نبُّئتُ زيدًا يقول ذاك، أي عن زيدٍ))[8] وهذا في المعنى أو في أصل الكلام، إذ لمّا حذفوا حرف الجرّ عمل الفعل، ومنه قوله ((قول العرب: حدّثَ فلانٌ بكذا وكذا، فتقولُ: صادقًا والله.

---

(1) المصدر نفسه 321/1
(2) الكتاب 328/1
(3) المصدر نفسه 415/1
(4) النحل 124
(5) الكتاب 15/1
(6) المصدر نفسه 46/1
(7) المصدر نفسه 230/1
(8) المصدر نفسه 38/1

أو أنشدك شعرًا فتقول: صادقًا والله. أي قاله صادقًا))[1] وهذا في الفعل المستعمل إظهاره، أي هو في معناه وفي إعرابه، ومنه قول الشاعر:[2]

وأغفرُ عَوراءَ الكريمِ ادّخارَه وأُعرضُ عن ذنبِ اللئيم تكرّما

قال((أي لادّخاره))[3] يريد هو على حذف اللام في المعنى دون الإعراب؛ فهو يعرب مفعولًا لا مجرورًا.

ومن التفسير بأي استعمالها لإظهار المعنى العام للكلام، ومن ذلك قوله ((مررتُ برجلٍ مثلكِ، أي صورتُه شبيهةٌ بصورتِك))[4] فقد فسّر معنى الجملة تفسيرًا عامًا، ومنه قوله ((ومثل ذلك أنتَ أنتَ وإنْ فعلت هذا فأنتَ أنتَ أي فأنتَ الذي أعرفُ))[5] فإنّه فسّر الجملة بجملة أخرى بيّنت معناها، وبدلالة الأداة أي، ومنه قوله ((وتقول كل خبزًا أو تمرًا، أي لا تجمعهما))[6] فبيّن بما بعد أي معنى الكلام في كلّ ذلك.

ومن استعمالات أي عند سيبويه ما يدلّ على معنى الكلمة المفردة، ومثال ذلك قوله ((إنّي ممّا أنْ أصنعَ، أي من الأمر أنْ أصنعَ، فجعل ما وحدها اسمًا، ومثل ذلك غسلته غسلًا نعمّا، أي نعم الغسل))[7] وهنا فسّر "ما" بأنّها اسم، فالأولى بمعنى الأمر، والثانية بمعنى الغسل، ومنه قوله ((ما زلتُ وزيدًا حتّى فعلَ، أي ما زلت بزيد حتّى فعلَ، فهو مفعول به، وما زلت

(1) الكتاب 271/1
(2) البيت لحاتم الطائي في ديوانه 45
(3) الكتاب 126/3
(4) المصدر نفسه 423/1
(5) المصدر نفسه 359/2
(6) المصدر نفسه 184/3
(7) المصدر نفسه 73/1

أسيرُ والنيلَ أي مع النيل، واستوى الماء والخشبةَ أي بالخشبة، وجاء البرد والطيالسةَ، أي مع الطيالسةِ))[1] وهو هنا يعطي معاني الواو المتعدّدة، ومن ذلك أيضًا في قول النابغة[2]:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفهم بهنّ فلولٌ من قراع الكتائبِ

قال ((أي ولكنّ سيوفهم بهنّ فلولٌ))[3] فمعنى "غير" هنا "لكنّ" ومنه قوله ((ويقال للضبُعِ: دبابِ أي دِبّي))[4] وفي كتاب سيبويه استعمالات كثيرة لـ "أي" التفسيريّة، وكذلك فإنّ سيبويه تكلّم على أي ومعناها حين شبّه بها "أنْ" التفسيريّة، وما ذكرنا ههنا اقتصرنا فيه على خمسة من استعمالاتها، على اعتبارها أداة فسّر بها الكلام.

كأنّك قلت

من العبارات التي استعملها سيبويه في التفسير عبارة "كأنّك قلت" وهي عبارة يفسّر فيها كلامًا سابقًا، فيكون الثاني تعليلًا للأوّل، وقد ورد ذلك في الكتاب كثيرًا، ومنه قوله في الأفعال ضارعت الأسماء ((وإنّما ضارعتْ أسماءَ الفاعلينَ أنّك تقول: إنّ عبد الله ليفعلُ، فيوافقُ قولَك لفاعل، حتّى كأنّك قلت: إنّ زيدًا لفاعلٌ فيما تُريدُ من المعنى))[5] وهو في باب التشبيه، وقد مرّ تشبيه الشيء بالشيء في كتاب سيبويه، وهو غير ما تؤول إليه "كأنك قلت" لأنّ تشبيه الشيء بالشيء إنّما تفعله العرب في كلامها، وعبارة "كأنّك قلت" يفسّر بها سيبويه كلامه، ومنه قوله ((وإنْ شئتَ قلتَ: زيدًا ضربتُه، وإنّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفسّرُه، كأنّك قلت ضربتُ زيدًا ضربتُه))[6] وهذه العبارة (كأنّك قلت) التفسيريّة استعملها كثير من النحويّين في مصنفاتهم فوردت عند المبرّد بنفس الطريقة التي وردت في الكتاب، ومن ذلك قوله ((ولو قلت

(1) الكتاب 298/1

(2) البيت في ديوانه 47، وفي مغني اللبيب 155، وخزانة الأدب 323/2

(3) الكتاب 326/2

(4) المصدر نفسه 272/3

(5) المصدر نفسه 14/1

(6) المصدر نفسه 81/1

كم يومًا لقيت فيه زيدًا؟ لكانت "كم" في موضع رفع كأنّك قلت: أعشرون يومَا لقيت فيها زيدًا))[1] ووردت عند ابن السراج ومنه ((ومن ذلك هل من طعام؟ فموضع من طعام رفع كأنّك قلت: هل طعام))[2] ووردت عند الزجاجيّ، وذلك في قوله ((تقول: عندي أنّ زيدًا لا يخرج في غدٍ، كأنّك قلت في علمي وتقديري))[3] وفي مفصّل الزمخشريّ ((وما دام توقيت للفعل، في قولك: أجلس ما دمت جالسًا، كأنّك قلت: أجلس دوام جلوسك))[4] والحاصل أنّ النحويّين استعملوا عبارة "كأنّك قلت" كما استعملها سيبويه.

واستعمل سيبويه عبارة "كأنّه قال" ومورد استعمالها هو إذا نقل نصًّا عن بعضهم، ومن ذلك قوله ((وسمعتُ بعضَ العرب يقولُ: أشنعًا ويرفع ما قبله كأنّه قال: إذا وقعَ يومٌ ذو كواكبَ أشنعًا))[5] ومنه ((ومثلُ قولهم: من كان أخاك؟ قولُ العرب: ما جاءت حاجتَك؟ كأنّه قال: ما صارت حاجتَك))[6] يريد أنّهم شبّهوا التامّ بالناقص فأعملوه في الخبر، وهذا كثيرٌ ولا سيما ما يأتي به في تشبيه قول الشعر[7] وكذلك في تشبيه قول الله عزّ وجلّ ومنه ((وأمّا قوله عزّ وجلّ ﴿**يَغْشَىٰ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ**﴾[8] فإنّما وجّهوه على أنّه يغشى طائفةً منكم، وطائفة في هذه الحال، كأنّه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحال، فإنّما جعله وقتًا، ولم يُرِدْ أنْ يجعلَها "واو" عطفٍ وإنّما هي "واوُ" الابتداء))[9] ومنه في قراءة ﴿**وَجَاعِلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا**﴾[10]

(1) المقتضب 62/3
(2) الأصول في النحو 68/1
(3) الإيضاح في علل النحو 140
(4) المفصّل 355
(5) الكتاب 47/1
(6) المصدر نفسه 50/1
(7) ينظر: المصدر نفسه 64/1، 65، 71
(8) آل عمران 154
(9) الكتاب 90/1
(10) الأنعام 96

قوله ((حين قال جاعلُ الليل فقد علمَ القارئُ أنّه على معنى جعلَ، فصار كأنّه قال: وجعلَ الليلَ سكنًا وحملَ الثاني على المعنى))[1]

إنّ ما أوردناه من أدوات في التفسير عند سيبويه إنّما هو شيء يسير ممّا جاء في الكتاب، فهو كثير فكان يفسّر بـ"كما" وهي على طريقة الإحالة، فكان يحيل بها على شيء آخر، وهي طريقة تفسيريّة مهمّة في الكتاب، ومن ميزتها استعمال "كما" استعمالا صحيحًا، ولم نفصّل فيها بسبب وجودها في كتب النحويّين كلّها، وبسبب كثرتها في كتبهم، ومن أمثلتها قوله ((وسمّيته بفلان، كما تقول: عرّفتُه بهذه العلامة وأوضحتُه بها))[2] ومنها ((وأمّا ظننتُ ذاك فإنّما جازَ السكوتُ عليه لأنّك قد تقول ظننتُ، فتقتصرُ، كما تقول ذهبتُ، ثم تُعمله في الظنّ كما تعمل ذهبت في الذهاب))[3] وكذلك كان يفسّر بهو هو[4] ويفسّر بـ "ألا ترى" وهذه أداة من أدوات التفسير تفضي إلى إقناع القارئ في ضوء دليل يذكره سيبويه بعدها ومن ذلك قوله ((فقولهم: هو أظرفُ الفتيانِ وأجملُه لا يقاسُ عليه، ألا ترى أنّك لو قلتَ وأنتَ تريدُ الجماعةَ: هذا غلامُ القومِ وصاحبُه لم يُحسنْ))[5] وهنا استدلّ على عدم قياس كلام على آخر لشذوذ الأوّل وذكر حجّته بعد عبارة "ألا ترى" ومن ذلك ((ولا يجوزُ أنْ تعطفَ على الكاف المجرورة الاسمَ؛ لأنّك لا تعطفُ المظهرَ على المضمر المجرور. ألا ترى أنّه يجوزُ لك أنْ تقولَ: هذا لك نفسِك ولكم أجمعين، ولا يجوزُ أنْ تقول: هذا لكَ وأخيك))[6] ويفسّر بالمنزلة[7] ويفسّر بإجراء مجرى وغير ذلك، وقد اختصرنا ههنا لئلّا يطول المقام في ذلك، ولأنّ الغاية تحقّقت

---

(1) الكتاب 356/1

(2) المصدر نفسه 38/1

(3) المصدر نفسه 40/1

(4) استعملت هذه الآلية ووردت في مبحث النصب، وفيها بحث للدكتور نجاح العبيدي مرّ ذكره.

(5) الكتاب 80/1

(6) المصدر نفسه 248/1

(7) وفي ذلك بحث للدكتورة رجاء الحسناوي والدكتور حسن الأسدي عنوانه الحجاج بمفهوم المنزلة عند سيبويه، منشور في مجلّة الباحث في العدد العاشر 2014م

فيه فلا داعي للإطالة في ذكره، والإكثار منه، وقد بذل الدكتور نجاح العبيديّ، جهدًا كبيرًا في الكشف عن آليات التفسير في كتاب سيبويه، وتوصّل إلى نتائج جيّدة فيه، ولديه أبحاث غير قليلة فضلًا عمّا يعرضه على طلبته في تدريسه كتاب سيبويه، وكذلك كتبت أطروحة في هذا العنوان "آليات التفسير في كتاب سيبويه" وقد مرّ ذكر ذلك.

المقام في كتاب سيبويه

المقام في كتاب سيبويه مبحث مهمّ ويطول بيانه، وفيه تفصيلات كثيرة، وتفرّعات غير قليلة، تجهد الباحثين، وترهق المفكرين، وكان سيبويه يقدّمه في تأثيره في اللغة، ولكنّه لم يشر إليه بالمصطلح، بل استبان ذلك في تطبيقاته الكثيرة في الكتاب، والبلاغيّون هم من ذكره في مصنّفاتهم، وأسماه المحدثون بالسياق، وعدّ حسّان تمام وجود فكرة المقام عند البلاغيّين العرب تجعلهم متقدّمين على زمانهم وذلك بقوله ((ولقد كان البلاغيّون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدّمين ألف سنة تقريبًا على زمانهم؛ لأنّ الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسين متميّزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجةً لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة))[1]

إنّ أوّل نصّ وصل من البلاغيّين في المقام هو نصّ بشر بن المعتمر ((والمعنى ليس يشرف بأنْ يكون من معاني الخاصّة، وكذلك ليس يتّضع بأنْ يكون من معاني العامّة، وإنّما مدار الشرف على الصواب، وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من المقال))[2] ومعنى ذلك أنّ الأمر لا يتعلّق بطبقة المتكلّم، بل بالمعنى الذي يؤدّيه الكلام من جهة موافقته الحال التي قيل فيها الكلام، وهذا أيّده الجاحظ بقوله ((ينبغي للمتكلّم أنْ يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلامًا، ولكلّ حالة من ذلك مقامًا، حتّى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، وأقدار المستمعين

() 1اللغة العربيّة معناها ومبناها 337

(2) البيان والتبيين 136/1

على أقدار تلك الحالات))[1] وأمّا ما نقصده في دراستنا المقام في كتاب سيبويه فهو أنّ سيبويه يفسّر اللغة بالمقام الذي ورد فيه الكلام، أي إمكان معرفة قصد المتكلّم في ضوء المقام الذي ورد فيه الكلام؛ ولذلك كان المقام مفسّرًا للكلام في كتاب سيبويه، وقد تقدّم في مباحث هذه الأطروحة أنّ المقام من أسباب النصب في كتاب سيبويه، ومن ذلك أنّ سيبويه كان يبيّن الظروف المحيطة بالكلام ثمّ يأتي بالإعراب تعليلًا منه للحالة الإعرابيّة التي يفسّرها، وقد اهتمّ سيبويه كثيرًا بالمقام ، وأثبت أنّ له أثرًا كبيرًا في كتابه، وكذلك نظر إلى المقام الاجتماعيّ وأثبت أثره في نظام اللغة وتأثيره في الحالة الإعرابيّة، وربط كلّ ذلك بقصد المتكلّم، وأشار إلى استيعاب السامع لهذا القصد، وقد مرّ تفسير النصب بالمقام في مكّة والله[2] وكذلك مرّ في القرطاس والله[3] وفسّر به كذلك نصب "ملّة" في قوله تعالى ﴿**بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا**﴾ [4] ففسّرها بالمقام، وذلك في قوله ((كأنّه قيل لهم: اتّبِعوا، حين قيل لهم: ﴿**كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ**﴾[5]))[6] فالنصب ههنا جاء بتأثير المقام بوصفه طريقة تفسيريّة لكلام العرب ومنه كذلك قوله ((ولو حُدّثتَ عن شمائل رجلٍ فصار آيةً لك على معرفته لقلت: عبدُ الله، كأنّ رجلًا قال: مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين بارّ بوالديه فقلتَ: فلانٌ والله))[7]

لقد أفضت حالة المطابقة بين عبد الله والصفات التي فرضها المقام إلى حالة الرفع، وفيه كذلك إضمار المبتدأ وقد جعل منه ((أو سمعت صوتًا فعرفتَ صاحب الصوت فصار آيةً لك على معرفته فقلتَ: زيدٌ وربّي))[8] وهذا كلّه يفسّره الحال التي عليها الكلام، ومن ذلك في باب

(1) البيان والتبيين 138/1، 139
(2) ينظر: الكتاب 257/1، والصحيفة 119 من هذ الأطروحة
(3) ينظر: الكتاب 257/1، والصحيفة 108 من هذه الأطروحة
(4) البقرة 135
(5) البقرة 135
(6) الكتاب 257/1
(7) المصدر نفسه 130/2
(8) المصدر نفسه والصفحة نفسها

ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم، وجعل هذا في قولك أتقوم قائمًا وأتقعد قاعدًا، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلًا من اللفظ بالفعل[1] وهنا رأينا كيف أنّ سيبويه بيّن أنّ العرب اهتمّوا بالحال، إذ إنّ المتكلّم استغنى بالحال التي يعيها المتكلّم ويفهمها السامع فحذف، وكذلك جعل منه عائذًا بالله من شرّها فقال فيه ((كأنّه رأى شيئًا يُتّقى فصار عند نفسه في حال استعاذةٍ، حتّى صار بمنزلة الذي رآه في حالِ قيامٍ وقُعودٍ؛ لأنّه يرى نفسَه في تلك الحال، فقال: عائذًا بالله، كأنّه قال: أعوذ بالله عائذًا بالله، ولكنّه حذف الفعل))[2]

وقد ذكر سيبويه مقامات الكلام في أغلب أبواب كتابه وكأنّه يريد أنْ يشير إلى أنّ كلام العرب قائم على مقامه الذي يرد فيه، وبذلك أصبح المقام طريقة تفسيريّة مهمّة يخضع لها الكلام أكثر من خضوعه إلى النظام اللغويّ، ومن ذلك قوله ((فإنْ أردتَ بقولك: مررتُ برجلٍ أبي عشرة أبوه جاز؛ لأنّه قد يُوصَفُ به، تقول: هذا مالٌ كلّ مالٍ. وليس استعمالُه وصفًا بقوّة أبي عشرة ولا كثرتِه))[3] وقد جعل الجواز ههنا لأنّ المخاطب لا يعلم من هم العشرة، فجاز أنْ تكون وصفًا، ولكن لو علم المخاطب من هم العشرة لا يجوز النصب، وعليه أنْ يقطع على الابتداء؛ لذلك جعل عدم جواز مررت بزيدٍ أخوه عمرو في غير الرفع؛ لأنّ هذا اسم معروف بعينه فصار بمنزلة بزيدٍ عمرو أبوه، ولم يكن سيبويه يحصر المقام في مجال محدّد من كتابه، بل ذكره في البنى، وفي بناء الوحدة الصغرى فقد كان دقيقًا في هذا، ومنه ما جاء في تصغير مثل وذلك في قوله ((وأمّا قولُ العرب هو مُثيلُ هذا، وأمَيثال هذا، فإنّما أرادوا أنْ يُخبروا أنّ المشبّه حقيرٌ كما أنّ المشبهَ به حقيرٌ))[4]

(1) ينظر: الكتاب 340/1، 341

(2) المصدر نفسه 341/1

(3) المصدر نفسه 27/2

(4) المصدر نفسه 477/3

الاستقصاء

كان سيبويه قد استقصى الوجوه الممكنة وغير الممكنة من كلام العرب في كتابه، فأمّا الممكنة فإنّه لم يغادر شيئًا جائزًا في كلام العرب حتى عرضه في كتابه، وأمّا غير الممكنة فقد عبّر عنها بعبارات منها "تمثيل ولم يتكلّم به" ومنها "وهذا لم يرد في كلامهم" وهذا الاستقصاء أسماه الدكتور نجاح العبيدي بـ "التقليب" أو "المنهج التقليبيّ في كتاب سيبويه" وقد نظر إلى أنّ سيبويه يحذو حذو أستاذه الخليل في منهجه في معجمه العين، حين قلّب وجوه الكلمة الواحدة، وبهذا عرض الكلام المستعمل والكلام المهمل، وقد لاحظ في ضوء قراءة متأنّية للكتاب أنّه قسّم الكلام تقسيمات عدّة، فقسّم الكلام نحويًّا وقسّمه معجميًّا وقسّمه دلاليًّا، وهذه التقسيمات تدخل في باب التقليب، والمطّلع على كتاب سيبويه يلاحظ منهج الاستقصاء في أوّل أبواب الكتاب، ولم يغادر ذلك المنهج حتّى آخر أبواب الكتاب، وفي بابه الأوّل قال ((هذا بابُ علمِ ما الكلمُ من العربيّة، فالكلمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنىً ليس باسم ولا فعل))[1] فقد قدّم الاسم وأخّر الفعل؛ لأنّ الاسم أصل والفعل فرع منه، فقدّم الأصل وأخّر الفرع، وحين قسّم الاسم قسّمه مراعيًا طريقة التقليب، وذلك في قوله ((فالاسم رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ))[2] فالرجل إنسان والفرس حيوان والحائط جماد، وهذه التقليبات على مستوى الذات، وأمّا التقليب على مستوى الفعل فذلك قوله ((وأمّا الفعلُ فأمثلةٌ أخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولمَا يكونُ ولم يقعْ، وما هو كائنٌ لم ينقطعْ))[3] فالنوع الأوّل هو في قوله: وبنيت لما مضى. أي الفعل الواقع في الزمن الماضي، ومثّل له بـ "ذَهَبَ، وسَمِعَ، ومَكَثَ، وحُمِدَ" وأمّا النوع الثاني فذلك في قوله: ولما يكون ولم يقع. وهو الفعل الواقع في الزمن المستقبل، وجعله على نوعين، الأوّل في الأمر، والثاني في الإخبار، ومثّل له بـ "اذهب، واقتل، واضرب، ويقتل، ويذهب، ويضرب، ويقتل، ويضرب" وأمّا النوع الثالث فهو في قوله: وما هو كائن لم ينقطع. وهو الفعل

(1) الكتاب 12/1

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها

الواقع في الزمن الحاضر، ومثّل له بعطفه على سابقه، وذلك بقوله: وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت. أي أنّ الأمثلة السابقة التي تخصّ الإخبار تنطبق على الحال، أي: يذهب، ويضرب، ويقتل، ويضرب [1] والاستقبال يحتاج إلى قرينة مثل السين وسوف ولم يذكرها سيبويه؛ لأنّها تدخل في ضمن الحروف، وهو يتكلّم على الفعل.

لقد كان الاستقصاء في كتاب سيبويه على أنواع، منها الاستقصاء في الأمثلة، والاستقصاء في الإعراب، والاستقصاء في وجوه الكلام، وكذلك ذكر القبيح من الكلام والحسن وغير ذلك، ومنه ما جاء في باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل، وذلك في قوله ((وذلك قولُك: أزيدًا أنتَ ضاربُه؟ وأزيدًا أنتَ ضاربٌ له؟ وأعمرًا أنتَ مُكرِمٌ أخاه؟ وأزيدًا أنتَ نازلٌ عليه؟))[2] فقد استقصى في هذه الأمثلة الوجوه وعالجها، فضارب فيه حالتان: منوّن وغير منوّن، وهو من الثلاثيّ، ومكرم من الرباعيّ، ثم جاء بالفعل نازل وهو من اللازم، وبهذا فقد استقصى في أمثلته فلم يكن مثاله مكرّرًا بل جاء لكلّ نوع بمثال.

تمثيل ولا يتكلّم به

التمثيل الذي لا يتكلّم به في كتاب سيبويه على نوعين الأوّل ما كان سيبويه يفسّر به الكلام بقصد التوضيح وإفهام المعنى، والثاني ما جاء على سبيل الاستقصاء وتقليب وجوه الكلام، فمن الأوّل ما جاء في تفسير "ما" التعجبيّة وذلك في قوله ((وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ الله! زعم الخليلُ أنّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيلٌ ولم يُتكلّم به))[3] فشيء أحسن عبد الله هو تمثيل لم تنطق به العرب، ولكنّه فسّر به قولنا: ما أحسن عبد الله، ومنه قوله ((وإذا نصبتَ زيدًا لقيتُ أخاه، فكأنّه قال: لابستُ زيدًا لقيتُ أخاه،

(1) في قراءة حكيمة للدكتور نجاح العبيدي يرى أنّ أنواع الفعل في كتاب سيبويه أربعة، ويرى أنّه ههنا يتكلّم على أنواع الفعل من جهة الحدث، وهي الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل، إذ جعل قوله: لما يكون ولم يقع نوعين، فما يكون للمضارع، وما لم يقع للأمر.

(2) الكتاب 108/1

(3) المصدر نفسه 72/1

وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلّم به))[1] والملابسة المخالطة، وهذا فعل للتفسير أو التقدير، ولكنّه لا يتكلّم به، أي لا يظهر في الجملة ومنه قوله ((حدّثنا أبو الخطّاب أنّه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقُه ولا يُقلعُ عنه: قد ألبّ فلانٌ على كذا وكذا، ويقال: قد أسعدَ فلانٌ فلانًا على أمرِهِ وساعدَه، فالإلبابُ والمساعدةُ دنوّ ومتابعةٌ))[2] إلى أن قال ((فهذا تمثيلٌ وإن كان لا يستعمل في الكلام))[3]

(1) الكتاب 83/1

(2) المصدر نفسه 353/1

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها

الفصل الثالث

شواهد التفسير والتقدير في كتاب سيبويه

المبحث الأوّل

تفسير المعنى وتقدير الإعراب في شواهد سيبويه الشعريّة

أوّلا: في باب ما يحتملُ من الشعر

عقد سيبويه بابًا في كتابه عن مخالفة الشعر لكلام العرب أسماه "هذا باب ما يحتمل من الشعر" وفي هذا الباب قد يُظنّ أنّ سيبويه أراد به ضرورات الشعر، ولو كان كذلك لتقصّاه، ولم يفعل؛ إذ إنّه ليس بغرضه، وإنّما كان غرضه أنْ يصل الباب بالأبواب التي تقدّمت فيما يعرض من كلام العرب، فكما أنّ كلام العرب فيه اللفظ للمعاني، وفيه ما يكون في اللفظ من الأعراض، وما يكون فيه من الاستقامة من الكلام والإحالة، فكذلك فيه ـ ولا سيّما الشعر ـ ما يخالف قواعدهم، وهو ما شذّ عنها؛ بسبب تفسيرهم لها بما يشبهها في غيرها من الكلام، وهذا الباب ذو أهميّة كبيرة، إذ هو نفسه مراد ابن جنّي "في باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى" وقد جوّزه سيبويه لوجوده في كلامهم، وسميت بالضرورات، فإذا اضطرّ الشاعر كان ذلك بسبب وجه آخر، يشابهه في المعنى، وهو ما أطلق عليه البحث تفسير المعنى؛ لذا قال فيها سيبويه ((وليس شيء يُضطَرّون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهًا))[1] وقد أورد سيبويه فيه أبياتًا، أمثلةً عليه، وسنورد بعضًا منها مقسّمة بحسب ما أرادها سيبويه على الحذف والزيادة:

الحذف

أورد سيبويه قول الراجز[2]:

قواطنًا مَكّة من وُرقِ الحَمي[3]

(1) الكتاب 32/1

(2) ينظر: المصدر نفسه 26/1

(3) البيت للعجّاج في ديوانه 59

وقد أورده سيبويه شاهدًا على الحذف، وقال فيه ((يشبّهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفًا))[1] وقال ((يريد الحَمام))[2] وهذا الرجز للعجاج وقبله:

وربّ هذا البلد المحرمِ والقاطنات البيت غير الريّمِ

قواطنا مكّة من ورقِ الحمي

ويروي الرجز:

أوالفا مكّة من ورق الحمي[3]

وذكره أهل النحو على أنّه يريد الحمام فرخّمها، وليس موضعها موضع ترخيم، ولكنّه حذف الميم وأبدل من الألف ياء كما يبدل من الياء ألف في قولهم مدارى، وعذارى، وإنّما أصله مدارٍ، وعذارٍ[4] وقيل فيه غير ذلك كثير، ومنه قول ابن السراج ((إنّه حذف الميم التي هي لام الفعل، وقلب ألف الحمام ياءً وأحسنُ ما قيل فيه: إنَّ الشاعر لمَّا اضطرَّ حذفَ الأَلف من الحمام لأنَّها مَدّة كما تحذفُها من سائر المدود فصار "الحَمِمُ" فلزمه التضعيفُ فأبدلَ من إحدى الميمينِ ياءً كما فعلوا في "تَظَنّيْتُ"))[5] وكلّ هذا تكلّف ولم يذكره سيبويه، وذلك أنّ الترخيم في هذا الموضع بعيد، إذ إنّه ليس في موضع نداء، إنّما هو توهّم من الشاعر، ولعلّه يريد الجمع على وزن (فِعَل) تشبيها لها بـ (وِرق) السابقة التي جمعت على وزن (فِعْل)، والثابت فيه أنّ فيه تفسيرًا، أي: أنّ الشاعر توهّم فيه معنىً مقاربًا، وليس على حاله، فهو مخالف للتقدير.

(1) الكتاب 26/1

(2) المصدر نفسه 27/1

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (70) 423/2، ولسان العرب 158/12

(4) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 215

(5) الأصول في النحو 459/3

ومن الحذف في شواهد سيبويه قول خفّاف بن ندبة السلميّ[1]:

كَنَوَاحِ ريش حمامةٍ نجديّةٍ وَمَسْحَتِ باللثتين عصفَ الإثمدِ

وفيه حذف الياء من المعتلّ (نواحي ريش) تشبيها بحذفهم إيّاها مع التنوين، وهذا صرّح به ابن السّراج إذ قال ((أنْ تَحذفَ للإضافة والألف واللام ما كنت تحذفه للتنوين؛ لأنّ هذه الأشياء تتعاقبُ))[2] وقال ((فحذف الياء من "نواحي" لما أضافها إلى "ريش" كما كان يحذفها مع التنوين))[3] وهذا دليل ناصع على أنّ الشاعر فسّره تفسير معنى، أي أنّه توهّم في أنه بمعنى المنوّن، وليس أنّه جائز كما نقل ذلك بعض النحويّين[4] وأمّا من تأوّله بأنّه اجتزاء بالكسرة عن الياء، كما كان اجتزاء في "كانُ" وأصلها "كانوا"[5] فإنّ ذلك لم يذهب إليه نحو، وما ورد من شواهد فإمّا غلط وإمّا مصنوع.

وذكر سيبويه أبياتًا على هذا النحو ليدلّ بها على توهّم جواز الحذف تشبيها لها بأشياء قريبة منها، فأورد قول الشاعر[6]:

---

(1) ينظر: الكتاب 27/1، الموشح 124 العمدة 270/2، شرح المفصل 374/2 ومعنى البيت:
أنّه وصف حمام مكّة القاطنة بها لأنّها فيها، وواحدة القواطن قاطنة وهي الساكنة المقيمة، وصرفها ضرورة، والورق جمع ورقاء، وهي التي على لون الرماد تضرب إلى الخضرة، والريم جمع رائمة وهي اسم الفاعل المؤنّث من رام الوضع يريمه إذا فارقه.

(2) الأصول في النحو 456/3

(3) المصدر نفسه 458/3

(4) ينظر: الأصول في النحو 456/3، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 277/1، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (72) 443/2، مغني اللبيب143

(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 156/2، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (72) 443/2

(6) ينظر: الكتاب 27/1، الموشّح 124، الخصائص 269/2، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (72) 443/2، مغني اللبيب 297/1

فَطِرتُ بمُنصِلي في يعملاتٍ دَوامي الأيد يخبطنَ السريحا

وشاهد الحذف فيه أنّه حذف الياء من "الأيدي" وقيل فيه إنّه اضطرّ إلى ذلك، وإنّما الصواب أنّه توهّم تفسيرًا يبيح له الحذف، وهو تشبيه اللام بالتنوين؛ لأنّه اسم منقوص، دلّ على ذلك قول ابن منظور((توهّم التنكير في هذا فشبّه لام المعرفة بالتنوين من حيث كانت هذه الأشياء من خواصّ الأسماء، فحُذفت الياء لأجل اللام، كما تَحذِفها لأجل التنوين))[1] وهذا غير وارد في كلام العرب، وإنّما المراد أنّ الشاعر شبّهه، أي اشتبه عليه، فتوهّم فيه، وكذلك أورد سيبويه قول النجاشيّ[2]:

فلستُ بآتيةٍ ولا أستطيعه ولاكِ أسقني إنْ كان ماؤك ذا فضل

وما دلّ على أنّ الحذف في هذا البيت هو تفسير معنى، لا تقدير إعراب أي: ليس خاضع إلى قاعدة نحو في العربيّة، هو رأي ابن جنّي في خصائصه في "باب غلبة الفروع على الأصول" الذي ذهب فيه إلى أنّهم حذفوا الحرف الأصليّ، توهّمًا في أنّه يشبه الزائد في نحو حذف ياء تحيّة وهو أصليّ، حملًا على ياء شقيّة فتكون شقويّ وتحويّ، أي فسّروا الثاني بالأوّل، فكذلك توهّم الشاعر فحذف النون الأصليّة تشبيهًا لها بالحرف الزائد[3]

وقول مالك بن خريم[4]:

فإنْ يكُ غثًا أو سمينًا فإنّني سأجعلُ عينيه لنفسه مَقنَعَا

(1) لسان العرب 420/15

(2) ينظر: الكتاب 27/1، الموشح 124، الخصائص 310/2، الإنصاف في مسائل الخلاف562/2

(3) ينظر: الخصائص 310/1

(4) ينظر: الكتاب28/1، المقتضب1/ 38، خزانة الأدب 5/2

والشاهد فيه "لنفسهْ" يريد "لنفسهِ" فاستغنى عن الياء تشبيهًا بالوقف، وإنّما صوابه (لنفسهي) فإن قال قائل: هو ضرورة، فهو كذلك، ولكن مرده إلى أنّه توهّم الوقف، وهذا معنى قول سيبويه ((أثبتوا الحذف في قوله لنفسه مقنعًا، وإنّما حذفُه في الوقف))[1]

ومن شواهد سيبويه التي يرى البحث أنّ معناها على الحذف وهي ليست كذلك في الكتاب قول الشاعر[2]:

محمّدُ تفدِ نفسَكَ كلّ نفسٍ إذا ما خِفتَ من شيءٍ تَبالا

إذ يرى سيبويه أنّ الشاهد فيه حذف اللام الجازمة للمضارع، شبّهت بأنْ المضمرة، التي تنصب المضارع، وأنْ الناصبة المضمرة يوجد دليل عليها، وليس هنا من دليل، وهذا أنكره أهل النحو، وقال فيه الأعلم ((الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله: "تفد" والمعنى "لتفد" وهذا من أقبح الضرورة، لأنّ الجازم أضعف من الجار، وحرف الجرّ لا يضمر))[3] والذي عليه سيبويه والنحويّون الذين قالوا: إنّه مجزوم بجازم مضمر، هي ضرورة، والجازم هو لام الأمر، لكن المعنى على خلاف ذلك، إذ ليس في البيت معنى الأمر، وربما الدعاء أقرب، وهو ليس على سبيل قوله تعالى ﴿**قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ**﴾[4] والأقرب أنْ يكون الفعل مرفوعًا حذفت ياؤه، واكتفي بالكسرة عنها، وحينئذ يكون المعنى فيه دعاء[5] وهذا ذهب إليه صاحب الإنصاف إذ قال ((وإنّما الأصل تفدي نفسك من غير تقدير لام، وهو خبر يراد به الدعاء، كقولهم غفر الله لك، ويرحمك الله، وإنّما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة

(1) الكتاب 29/1

(2) ينظر: الكتاب 8/3، المقتضب 132/2، الصاحبيّ 118، أمالي ابن الشجريّ 150/2، شرح المفصّل 253/4، مغني اللبيب 297، خزانة الأدب 630/3

(3) تحصيل عين الذهب 388

(4) إبراهيم 31

(5) ينظر: تحصيل عين الذهب 388

عن الياء))[1] فيكون في الحالة الأولى على رأي سيبويه أنّ الشاعر توهّم إضمار الجازم، كما أضمِر الناصب، وبينهما فرق، وفي الحالة الثانية وهو ما عليه البحث، أنّ الفعل مرفوع وحذفت منه الياء ضرورة، تشبيها بما جزم وكأنه جواب طلب لمن نودي، وهو محلّ شاهد البحث من أنّ الشاعر سار به على سمت المعنى، مع أنّه مُتوَهّم، وهو من باب تفسير المعنى لا تقدير الإعراب، فقد توضّح أنّ تقدير اللام فيه افتعال وتكلّف، بل ما ذهب إليه سيبويه من توهّم الشاعر أو أنّه ضرورة هو تفسير لخطأ الشاعر الذي يحمل على الضرورة.

الزيادة

كما أنّ الحذف يدلّ على تفسير المعنى؛ فكذلك إنّ الزيادة في غير محلّها تفسير معنى، وهو تشبيه من الشاعر وتوهّم، فصار من الضرورات، وأورد سيبويه في ذلك أبياتًا ومنه قول الشاعر[2]:

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة نَفيَ الدنانير تنقادُ الصياريفِ

والأصل فيها الصيارف، فمدّها وجعلها الصياريف تشبيها لها بما جمع على غير واحده في الكلام، أو هو إشباع من الشاعر جريًا وراء الوزن حتّى صارت حرفًا، وفي الحالتين هو خطأ، ويروى "الدراهيم" وليس من جمع درهم، بل من جمع درهام، ويحتمل أنّ الشاعر حمل الثانية على الأولى توهّمًا، وذلك لأنّ الدراهيم تجوز كما مضى، ولا تجوز الصياريف، وهذا كلام لطيف أشار إليه صاحب الإنصاف[3]

وكذلك أورد سيبويه في الزيادة قول قعنب ابن أمّ صاحب [4]:

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (72) 442/2

(2) ينظر: الكتاب 28/1، والبيت للفرزدق في ديوانه 570

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (2)35/1

(4) ينظر: الكتاب29/1، المقتضب 3/ 354، الموشّح 125، الخصائص1/ 160

مهلًا أعاذلَ قد جرّبت من خُلُقِي أنّي أجُودُ لأقوام وإن ضننوا

يريد ضنّوا، وهو على سمت تفسير المعنى الذي معناه ضنّوا وفيه تضعيف في الأصل، فلمّا اضطرّ الشاعر فك التضعيف ليستقيم الوزن، أي أرجعه إلى الأصل، وهو من الأصول المرفوضة، وكان ذلك تشبيهًا بما استعمل على أصله، نحو قولهم أئل السقاء، وضبب البلد، ولححت عينه، وأمثال ذلك، والحقّ أنّ الشاعر توهّم جوازه، كما أنّه جائز في غيره.

ومن أبيات سيبويه في الزيادة قول الشاعر[1]:

ولا يَنطِقُ الفحشاءَ من كان منهم إذا جلسوا منّا ولا من سوائنا

فأدخل من على سواء وأضافها إلى "النا" لأنّه جعلها بمنزلة "غير" وهذا على تفسير المعنى، فذهب المعنى به إلى الوقوع في الغلط، ومذهب سيبويه أنّ "سوى وسواء" ظرف ولا تخرج عن الظرفيّة، وهي مشعرة بالاستثناء[2]، وتختلف عن "غير" فلا يدخل عليها حرف الجرّ، وهي ههنا استعملت على المعنى، أي أنّها بمعنى غير، ذكر هذا الأعلم في شرحه شواهد سيبويه إذ قال ((أراد: من غيرنا، فوضع سواء موضع غير ضرورةً، وكان ينبغي ألا يُدخل "من" عليها، لأنّها لا تُستعمل في الكلام إلا ظرفًا، ولكنّه جعلها بمنزلة غير في دخول "من" عليها، لانّ معناها كمعناها))[3]

وكذلك في الزيادة أورد سيبويه قول الأعشى[4]:

(1) البيت للمرار بن سلامة العجلي في المقتضب 350/4، شرح أبيات سيبويه 1/ 281، الإنصاف في مسائل الخلاف1/ 239، شرح ابن عقيل 227/2، خزانة الأدب 3/ 438

(2) الكتاب 31/1

(3) تحصيل عين الذهب 68

(4) ينظر: الكتاب 32/1، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (39)240/1، خزانة الأدب 435/3

وما قصدتْ من أهلها لسوائكا

وهذا البيت يخرّج كما في البيت الذي سبقه، أي أراد الشاعر لغيرك فاستعمل سوى، وذلك لأنّ معناها كمعناها، ومثله من شواهد سيبويه قول خطام المجاشعي[1]:

وصالياتٍ ككما يُؤثفين

إذ جعل الكاف بمنزلة "مثل" فأجراها مجراها، وحينئذ يكون المعنى: كمثل ما يؤثفين، فأدخل الحرف على الكاف توهّما أنها "مثل" التي تدلّ على الإسميّة لاشتراكهما في المعنى، فيكون هذا الشاهد نظير ما كان مع سواء التي مرّ ذكرها.

ثانيا: باب ما يجري مجرى "كان"

وأورد سيبويه قول خدّاش بن زهير[2]:

فإنّك لا تُبالي بعد حولٍ أظبيٌ كان أمَّك أم حمارُ

قال فيه سيبويه ((وقد يجوزُ في الشعر وفي ضعفِ الكلام، حَمَلَهم على ذلك أنّه فعل بمنزلة ضربَ))[3] أراد أنّه ضعيف في كلام العرب وجائز في الشعر، ووجه الضعف فيه أنّه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة، وقد حملهم على ذلك أنّ معنى كان هو معنى الفعل التام، فتوهّموه وأجروه مجراه، وهو محلّ الشاهد في البيت، قال في ذلك سيبويه ((ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليمًا، أو كان رجلٌ منطلقًا، كنت تُلبس، لأنّه لا يُستنكر أنْ يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أنْ يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبسُ))[4] وقال فيه ابن هشام قولًا غريبًا، وتأوّل كلام سيبويه

(1) ينظر: الكتاب 32/1، الأصول في النحو 438/1، الخصائص 368/2، خزانة الأدب 367/1

(2) ينظر: الكتاب 48/1 المقتضب 94/4، شرح أبيات سيبويه 156/1، خزانة الأدب 192/7

(3) الكتاب 1/ 48

(4) الكتاب 48/1

تأويلًا بعيدًا، إذ قال ((وأنّ "ظبي" اسم لـ "كان" محذوفة مفسّرة بـ "كان" المذكورة، أو مبتدأ، والأوّل أولى؛ لأنّ همزة الاستفهام بالجمل الفعليّة أولى منها بالإسميّة، وعليهما فاسم كان ضمير راجع إليه، وقول سيبويه إنّه أخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الأوّل؛ لأنّ ظبيًا المذكور اسم كان، وخبره أمّك، وأمّا فخبر ظبي إنّما هو الجملة، والجمل نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: كان أمّك على أنّ ضمير النكرة عنده نكرة، لا على أنّ الاسم مقدّم))[1]

وتأوّله غيره على غير ما بيّن من علّة، وذلك ابن جنّي إذ أوجد له مخرجًا أنّه على جواز حذف خبر كان، وذلك أنّ "كان" ما جاءت في الكلام إلّا لتبيّن الخبر، فإن حذف الخبر ضاعت الفائدة، وهذا في قوله على كلام سيبويه في قول الفرزدق[2]:

أسكران ابن المراغة إذا هجا غميما ببطن الشام أم متساكرُ

فقال فيه ابن جنّي ((ألا ترى أنّ تقديره، أكان سكرانُ ابن المراغة؛ فلمَّا حذف الفعل الرافع فسَّره بالثاني فقال: كان ابن المراغة، و"ابن المراغة" هذا الظاهر خبر "كان" الظاهرة، وخبر "كان" المضمرة محذوف معها؛ لأنّ "كان" الثانية دلّت على الأولى، وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلَّ على الخبر الأوّل المحذوف))[3] والذي عليه أهل النحو ليس هو حذف الخبر، بل حذف كان، وأمّا سيبويه فكلامه واضح جليّ ظاهر، وقد مثّل به للإخبار عن النكرة بالمعرفة، وأراد أنّ الشاعر فسّره تفسير معنى وهو كونه على معنى ضرب ليس غير.

ثالثًا: ما يجري مجرى ليس

"لا" بمعنى ليس

وذلك في قول سعد بن مالك القيسيّ:

---

(1) مغني اللبيب 768. 769

(2) ينظر: الكتاب48/1، المقتضب93/4، الخصائص 375/2، مغني اللبيب 637، خزانة الأدب 288/9

(3) الخصائص375/2

من فرّ من نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ[1]

والشاهد فيه قوله "لا براحُ" إذ أعمل الشاعر "لا" بمعنى ليس، وهي بمعنى "لات" هذا رأي سيبويه[2] وأمّا غيره فيرى أنّها "لا" التي لنفي الجنس، وبراح منصوب كما نصب لا ريب[3] وفسّره الزمخشري على أنّه ليس براح والمعنى "لا أبرحُ بموقفي"[4] ويرى ابن هشام أنّها لو كانت بمعنى ليس لوجب ذكر خبرها كما في قوله [5]:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر ممّا قضى الله واقيا

والذي اشتبه فيه الشاعر هنا أنّه توهّم أنّها "لا" التي تعمل عمل ليس، وإنّما هي بمعنى لات، لذلك قال فيها الشنتمريّ ((وأمّا رفعها للنكرة مفردة، ونصب الخبر فيجري مجرى الضرورة في القلّة، وهي في ذلك مشبّهة بليس؛ لأنّ معناها كمعناها، ودخولها على المبتدأ كدخولها، فأعمِلَت لذلك عَمَلَها))[6] إذن فالشاعر فسّرها بليس، وهي ليست كذلك، وإنّما هو من خطأ الشعراء الذي جُوّز على أنّه ضرورة، وصوابه أنّ الشاعر أراد الحين، أي لات الحين حين براح، فيكون الصواب فيها لا براحَ، وإنّما توهّم الشاعر أنها ليس فرفعها.

"ما" بمعنى "ليس"

وكذلك أورد سيبويه بيتًا منسوبًا إلى الفرزدق وهو قوله[7]:

---

(1) ينظر: الكتاب 58/1، المقتضب 4/ 360، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (53) 303/1، مغني اللبيب 315 خزانة الأدب 1/ 467

(2) الكتاب 60/1

(3) ينظر: الصحاح 355/1

(4) ينظر: المفصّل 54

(5) البيت للهذلي في مغني اللبيب 315، وخزانة الأدب 4/ 123

(6) تحصيل عين الذهب 85

(7) ينظر: كتاب سيبويه 60/1، وفي الديوان 167، وخزانة الأدب 4/ 133، 138

فأصبحوا وقد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ

والشاهد فيه تقديم خبر (ما) النافية وإعمالها وقال فيه سيبويه ((وهذا لا يَكاد يُعرف كما أنّ لات حينُ مناص كذلك))[1] وإنّما أراد الشاعر استعمال (ما) التي أعطت معنى ليس، وقال فيه المبرّد ((وقد نصبه بعض النحويّين، وذهب إلى أنه خبرٌ مقدم، وهذا خطأ فاحش، وغلط بين))[2] والذي عليه البحث أنّه تفسير معنى ذهب بالفرزدق إلى مخالفة الإعراب، ويدلّ على ذلك قول العكبري ((إنَّه غلط من الفرزدق؛ لأنَّ لغته تميميَّة، وهم لَا ينصوبه بِحَال، لكّنه ظنَّ أنَّ أهل الْحجاز ينصبون خَبَرهَا مؤخرًاً ومقدَّماً))[3] وكذلك ليس فيه ضرورة، وإنّما أراد الفرزدق أن يتكلم بلغة أهل الحجاز فلم يعرف شرطها عندهم فغلط فيها، وهذا هو مراد تفسير الكلام المعنى.

وأورد سيبويه في ذلك شواهد عدّة منها قول الشاعر[4]:

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجاز فأستريحا

والشاهد فيه أنّه نصب الفعل بعد الفاء في الكلام الموجب، وقد جوّزه سيبويه؛ لأنّه في اضطرار الشعر، وبيّن سبب الجواز في ذلك الاضطرار فقال ((ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب؛ وذلك لأنّك تجعل أنْ العاملة))[5] وهذا فيه دليل ناصع على أنّ سيبويه كان يجعل للاضطرار سببًا، وهو ههنا توهّمُ الشاعر أنّ الكلام ليس موجبًا، وحينذاك يجوز النصب، وأمّا في هذا الوجه فهو الرفع؛ وذلك لأنّ قولك "سأترك" مرفوع موجب، وما

(1) الكتاب 60/1
(2) المقتضب 191/4
(3) اللباب في علل القرآن والإعراب 177/1
(4) ينظر: الكتاب 39/3 المقتضب 2/ 24، ارتشاف الضرب 2400/5، مغني اللبيب 232
(5) الكتاب 39/3

كان معطوفًا عليه يكون حكمه جاريًا على لفظه، وفيه قال سيبويه كذلك ((وليس بحدّ الكلام ولا وجهه، إلَّا أنَّه في الجزاء صار أقوى قليلًا؛ لأنّه ليس بواجب أنّه يفعل، إلّا أنْ يكون من الأوّل فعلٌ، فلمَّا ضارع الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه))[1] وفي هذا قال السيرافيّ ((وإنّما يُنصب ما كان جوابًا لشيء مخالفٍ لمعناه كقولك: ما تجلس عندنا فنحدثَك وما أشبه ذلك ممّا يحكم في موضعه، ولا يقال في الكلام: أنا أجلسُ عندكم فأحدّثَكم، إنّما هو فأحدثُكم))[2] فإذا بطل هذا بطلت كذلك الضرورة، أي: أنّ هذا ليس من إرادة الشاعر، وإنّما هو توهّم منه؛ وذلك لوجود مخرج آخر، إذ من الممكن أن يستعمل اللام بدلا عن الفاء وحينئذ لا ضرورة، ولعله توهّم اللام فأعمل الفاء عملها.

رابعًا: التوكيد بنون التوكيد في غير موضعه

ومن شواهد سيبويه في ذلك قول الأبرص:

ربّما أوفيتُ في عَلَمِ تَرْفَعَنْ ثوبي شمالاتُ[3]

وموطن الشاهد فيه أنّه جاء بنون التوكيد الخفيفة في غير الواجب فقال فيه سيبويه ((وزعم يونس أنّهم يقولون ربما تقولنّ ذاك، وكثر ما تقولنّ ذاك، لأنّه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلّا وما له لازمة، فاشتبهت عندهم لام القسم))[4] ونون التوكيد لا تأتي إلّا مع اللام، وقد تأتي مع (ما) تشبيهًا بها، ولعلّ التوهّم الذي حصل في قول الأبرص هو أنّ "ما" التي جاءت مع ربّ هي التي شبهت باللام وفي هذا قال السيرافيّ ((وإنّما حَسُن هذا؛ لأنّ "ما"

(1) المصدر نفسه 92/3

(2) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 232/2

(3) ينظر: الكتاب 518/3، شرح أبيات سيبويه 250/2، لسان العرب 32/3، شرح التصريح 22/2، خزانة الأدب 11/ 404

(4) الكتاب 518/3

قد زيدت في ربّ، و"تَرْفَعَنْ" من جملتها))[1] ولو صحّ فإنّ هذا تفسير من الشاعر بعيد، إذ الأصل أن تجيء في الفعل الواجب مع الأمر والنهي والاستفهام ثمّ عدل إلى اللام ثم إلى "ما" التي شبهت بها، وحيث أنّ "اللام" المقصودة ليست موجودة، توهّم في أنّ "ما" تعوض عنها، وهذا تفسير بعيد إذ إنّ "ما" الزائدة مع ربّ لا تعطي معنى اللام في الأصل، وقد قال سيبويه ((ويجوز للمضطرّ: أنت تفعلنّ ذلك، شبّهوه بالتي بعد حروف الاستفهام، لأنّها ليست مجزومة، والتي في القسم مرتفعة، فأشبهتها في هذه الأشياء، فجُعلت بمنزلتها))[2]

خامسًا: في باب الترخيم

يرى سيبويه أنّ الترخيم للتخفيف، وهو حذف أواخر الأسماء الأعلام[3] وهذا التخفيف كغيره من الحذف، ولا يخلو من ارتباط في المعنى، والترخيم منحصر في النداء، وذلك في قول سيبويه: ((واعلم أنّ الترخيمَ لا يكونُ إلّا في النداء، إلّا أنْ يضطرّ شاعرٌ))[4] ومعنى هذا: ألّا يُرخَّم اسم إلّا إذا كان في موضع منادى، ولا يُرخَّم في غير هذا الموضع، إلّا في ضرورة، وكان سيبويه ينكر الترخيم حتى في ضرورة الشعر، ويجد له مسوغًا غيره، ففي قول الشاعر[5]:

وهذا رِدائي عنده يَستعيرُه ليسلبَني حقّي أمالِ بنِ حنظلِ

قال سيبويه ((وذلك لأنّ الترخيم يجوزُ في الشعر في غير النداء، فلمّا رخّم جعل الاسم بمنزلة اسمٍ ليست فيه هاء))[6] وعلى هذا يكون معناه أنّ الاسم هو حنظل، وليس حنظلة، وأورد

(1) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 34/14

(2) الكتاب 517/3

(3) ينظر: الكتاب 239/2

(4) الكتاب 239/2

(5) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه 56، والكتاب 246/2، وسمط اللآلي 1/ 935

(6) الكتاب 247/2

سيبويه في ذلك شاهدًا، ونقل عن يونس في قول ذي الرمّة عن اسم ميّة أنّه يسميها مرّة ميّة وأخرى ميا.[1]

وقد مثّل له سيبويه بأمثلة متنوعة، وكذلك فقد خصَّص بالإضافة إلى ذلك "بابًا"، هو "ما رخّمتِ الشعراءُ في غير النداءِ اضطرارًا[2] ومثّل له سيبويه بأمثلة من الشعر منها، قول الراجز[3]:

وقد وسطت مالكًا وحنظلًا

والشاهد فيه أنّه رخَّم "حنظلةَ" في غير النداء للضرورة، والظاهر أنّه ليس بترخيم، وربما يكون من باب تفسير المعنى، أي: من توهّم الشاعر الذي نصب مالكًا بتنوين الألف، ففعل ذلك مع حنظلة، بعد حذف التاء وصرف حنظل، فصارت حنظلا منصوبة، وقد حُسب على الترخيم لأنّه وجه، وليس فيه دليل ناصع، وروى سيبويه بعد ذلك قول جرير[4]:

أَلَا أضحَتْ حبالُكمُ رِمامَا وأضحَتْ منكَ شاسعةً أُمَامَا

والشاهد فيه، ترخيم "أُمامة" في غير النداء ضرورةً، وترك الميم على لفظها مفتوحة، وهي في موضع رفعٍ، وكذلك جاء الوصل في القصيدة ألفًا بعد الروي، وكلمة "أمامة" إذا سكنت "هاء" التأنيث لا ينكسر البيت، إلا إنّ الوصل بها سيكون "بالهاء"، وهو مخالف لوصل القصيدة، لذلك اضطرَّ الشاعر فرخَّم في غير نداء، والوصل الذي نتحدَّث عنه، هو ما جاء بعد الرَّوي من حرف مدٍّ أشبعت به حركة الروي، أو هاء وليت الروي[5] وحرف المد يكون ألفًا أو واوًا

(1) ينظر: المصدر نفسه 247/2

(2) ينظر: الكتاب 269/2

(3) الرجز لغيلان بن حريث في الكتاب 269/2، شرح أبيات سيبويه 28/2

(4) ينظر: الكتاب 270/2، والبيت في الديوان 221/1، وفي خزانة الأدب 1/ 467

(5) ينظر: كتاب القوافي 97

أو ياءً، والذي عليه سيبويه في الترخيم أنّ الاسم المرخّم في غير النداء يرخّم على مذهب من يقول يا "حارُ" بضمّ الراء؛ لأنّه يجعل الكلمة كأنّها غير مرخّمة، ويجري عليها ما يجري على الأسماء التي ليست بمرخّمة[1] وهذا هو ما يذهب إليه البحث، وما يستدلّ عليه بأنّه ليس بترخيم، وإنّما هو من باب تفسير المعنى الذي جاء على غير سمت تقدير الإعراب، ويقول سيبويه تحت باب "هذا باب يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه قط" قال ((وذلك قول بعض العرب، وهو عَنْترةُ العَبْسيّ[2]:

يَدعونَ عنترُ والرِّماحُ كأنَّها أَشْطانُ بئرٍ في لَبانِ الأَدْهمِ

جعلوا الاسم عنترًا، وجعلوا الراء حرف الإعراب))[3] وهذا يؤيّد ما يذهب إليه البحث من أنّ الشاعر جعل الاسم متصرّفًا فبناه على الضم، كما نصب الاسم (حنظلة) في بيت الراجز السابق.

وكذلك مثَّل سيبويه بمثال آخر على ما رُخّم فيه الاسم، وحذفت تاؤه من دون نداءٍ للضرورة، وذلك في قول رؤبة [4]:

إمّا تَرَيْني اليوم أمّ حمزِ قاربتُ بين عَنَقي وجَمزي

فقد رخَّم الشاعر "حمزة" في غير النداء ضرورةً، وقد توهّم الشاعر فيه أنّ المنادى هو حمزة، وليس كذلك، فإنّ المنادى هو "أمّ" وما عليه النحو أنّ المضاف إلى المنادى لا يرخّم، وهذا مذهب سيبويه وذلك في قوله ((واعلم أنّ الترخيم لا يكون في مضافٍ إليه، ولا في وصفٍ؛

(1) ينظر: الكتاب 270/2

(2) ينظر: الكتاب 246/2، والبيت في الديوان 19 وجمهرة أشعار العرب 371، مغني اللبيب 540، 19

(3) الكتاب 246/2

(4) ينظر: الكتاب 247/2، المقتضب 251/4، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (48) 285/1

لأنّهما غيرُ منادَيينِ))[1] وهذا مذهب البصريين، إلّا عند بعض الكوفيين[2] وقد توهّمه الشاعر ههنا فرخّمه، وحذف التاء ثم أجراه مجرى المتصرّف، فجرّه على أنّه مضاف إلى "أمّ" متصرفًا.

وكذلك يرى سيبويه في موضعٍ آخر، أن الشعراءَ يبدِلون بالهاء التي حذفوها للترخيم ألفًا للمدّ، وأورد مثالًا عليه قول الشاعر[3]:

وكادَتْ فَزارةُ تَشقى بنا فأولى فزارةُ أولى فزارا

لذا قال في ذلك ((واعلم أنَّ الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف؛ وذلك لأنّهم يجعلون المدّة التي تَلحق القوافي بدلًا منها))[4]

والشاهد في البيت كما بيّنه سيبويه أنّ الشاعر رخّم فزارة في غير النداء، ووقف عليها بالألف عوضًا عن الهاء؛ لأنّهم إذا رخّموا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليه ردوا الهاء للوقف، فلمّا لم يتمكنوا من ذلك جعلوا الهاء عوضًا عنها، والذي عليه البحث أنّ الشاعر توهّم أنّ الاسم المرخّم ليس فيه هاء؛ فرخّمه بالمدّ، وكذلك فقد روى سيبويه بيتا آخر وهو للعجاج قوله[5]:

فقد رأى الراؤونَ غيرَ البُطَّلِ أنّكَ يا مُعاوِ يَا بْنَ الأفضلِ

والبيت فيه لبس إذ يحتمل قراءتين، الأولى "يامعاو" والثانية "يا معاويا" والظاهر أنّ الثانية هي الأقيس والأجود، أمّا الأولى فهي بائنة القبح، لذا قال فيها عبد السلام هارون ((والشاهد فيه إدخال ترخيم على ترخيم في "يا معاوِ"، رخَّم أولًا فصار "يا معاويَ"، وثانيًا فصار "يا معاوِ"،

(1) الكتاب 2/ 240

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (48) 285/1

(3) ينظر: الكتاب 243/2، الأصول في النحو 362/1، الصاحبيّ 230

(4) الكتاب 242/2

(5) ينظر: الكتاب 250/2، الخصائص 316/3، همع الهوامع 85/2

وهي ضرورة قبيحة))[1] وهذه الضرورة هي محلّ الشاهد فيه، وفيها قال سيبويه ((وقد حملهم ذلك على أنْ رخّموه، حيث جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه))[2] وأمّا الثانية فهي قراءة، أي: أنّك يا معاويا بن البطل، فتكون كلمة "ابن" بلا "يا" وهذا أجود وأحسن وأقيس، وكذلك أشعر، لما يُتجنّب من التكرار المخلّ في حرف النداء.

وكذلك أورد سيبويه قول الراجز وهو أبو النجم:

في لجّة أمسك فُلانًا عن فُلِ[3]

قال فيه سيبويه ((وفلٌ وفلانٌ معناهما واحدٌ))[4] ولعلّ هذا الترخيم ليس جائزًا؛ لأنّه بناه على حرفين في غير النداء، وإنّما هو خطأ من الراجز؛ لأنّهم جعلوا الاسم من حرفين، و دليل ذلك في قول سيبويه ((وأمّا قول العرب: يا فُلُ أقبلْ، فإنهم لم يجعلوه اسمًا حذفوا منه شيئا يَثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسمَ على حرفين، وجعلوه بمنزلة دَم، والدليل على ذلك أنّه ليس أحدٌ يقول يا فُلَ، فإن عنوا امرأة قالوا: يا فُلةُ: وهذا الاسم اختُصّ به النداء، وإنّما بُني على حرفين؛ لأنّ النداء موضعُ تخفيف، ولم يجز في غير النداء؛ لأنّه جُعل اسمًا لا يكون إلا كناية لمنادى، نحو يا هَناهْ، ومعناه يا رجلُ، وأما فلانٌ فإنّما هو كنايةٌ عن اسم سُمي به المحدّث عنه، خاصٌ غالبٌ، وقد اضطُرّ الشاعرُ فبناه على حرفين في هذا المعنى))[5] وهذا الاضطرار الذي عناه سيبويه ليس موافقًا لما تكلّمت به العرب، لذا فهو خارج عن تقدير الإعراب، وممكن أن يكون من باب تفسير المعنى، والظاهر من كلام سيبويه أنّه استشهد به على أنّه اضطرّ فأسقط الألف من فلان، لأنّها ليست بحاجز حصين، وأسقط النون لقربها من

(1) هامش كتاب سيبويه 250/2

(2) الكتاب 250/2

(3) ينظر: الكتاب 248/2، المقتضب 4/ 238، الصاحبي 230

(4) الكتاب 452/3

(5) الكتاب 248/2

اللام، وحرك اللام بما يجب بحرف الإعراب، ونقل عن بعضهم أنّ سيبويه أراد أنّ "فل" قد يبنى على حرفين في النداء، وليس بضرورة، وإنّ الشاعر استعمل "فلانا" على حرفين، وهو يريد "عن فلان" فنقله من النداء إلى غيره، فكان اضطرارًا؛ لأنّه حذفه من فلان في غير النداء[1] وهذا ليس من التقدير في شيء، بل هو تفسير معنى لا تقدير إعراب.

سادسًا: الإجراء على الأصل

هذا باب تناوله أهل النحو، وجوّزوه في الشعر، فكتب فيه سيبويه وابن جنّي وغيرهما، وأوردوا عليه بعض الشواهد، وعلّلوا وجود هذه الشواهد بالضرورات، وأنّ الشاعر لجأ إليها ضرورة، فصار بابًا من أبواب النحو، وهو صحيح في بابه، ويصحّ من حيث أنّه جواب صنعة لا جواب معنى، ويرى البحث أنّه لابدّ من سبب ساق الشاعر إليه، إذ التجويز صار بعد الوقوع فيه، ولم ينتشر في الشعر، إنّما هو في بعض منه، وعدّوه من الضرورات القبيحة، ومن خطأ الشعراء، كما سيتبيّن، وكلّ خطأ له سبب، وقد يكشف هذا السبب، وقد لا يكشف، ولا يخرج عن كونه يعطي معنى خاصًّا، لا يتوفر بتركه، أو هو غلط من الشاعر، ومن ذلك ما أورده سيبويه وهو قول الهذليّ[1]:

أَبيتُ على مَعاريَ واضحاتٍ بهنَّ مُلوَّبٌ كدمِ العِباطِ

والشاهد فيه، قوله معاري، أجراه على الأصل؛ تجنّبا للزحاف، وهو معتلّ بالياء، وكان الوجه فيه معارٍ، ولو قالها كذلك لم ينكسر البيت، وفي هذه الحال تسقط الضرورة، إذ إنّه يصير من مفاعلتن إلى مفاعيلن، ولعلّ المراد كراهة حصول الزحاف في البيت، وهذا أنكره ابن جنّي فقال ((فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره البتّة دخلت تحت كسر الإعراب))[2] وأمّا لو قال: أبيت على معار واضحات، لكان الشعر موزونا والإعراب

(1) ينظر: الكتاب 313/3، ولسان العرب 746/1

(2) الخصائص234/1، 335

فصيحًا، وليس معقولًا أنّ الشاعر فرّ من الزحاف المباح ليقع في الإعراب الممنوع، ولكن إن كان فيه تفسير معنى صحّ، ولعلّ تحقق الجمع والتكثير يكون في فكر الشاعر يكمن في إجرائه مجرى الصحيح، إذ معاري أبلغ في نفس الشاعر من قوله معارٍ، ولو عدنا إلى معنى البيت؛ لاتّضح ذلك جليّا، وكذلك الأمر في قول الفرزدق[1]:

فلو كان عبدُاللهِ مولًى هجوتُه ولكنَّ عبدَاللهِ مَوْلى موالِيَا

فأراد أن يكثّر الموالي الذين زعم أنّ عبد الله خادمًا لهم، فأتمّ الكلمة، اعتقادا منه أنّه يزيد المعنى، أو يزيد التكثير، وإلّا فلا وجه لإباحة هذه الضرورة القبيحة، فيكون الفرزدق خالف الصنعة من أجل تحقيق غرض في المعنى، وهو الهجاء؛ إذ يكون أبلغ في القافية المطلقة، والكلمة غير المقطوعة، وبهذا فإنّ الفرزدق لا يحاكم على ما وقع به في مخالفته الإعراب، ولعلّه ههنا قال هذا البيت من أجل هذا الغرض، ومما استشهد به سيبويه قول ابن الرقيّات[2]:

لا بارَك اللهُ في الغوانِي هَلْ يُصبِحْنَ إلَّا لهنَّ مُطَّلبُ

والشاهد فيه، أنّه أجراه على الأصل، فجرّ الغواني بالكسر، وقد عدّه أهل النحو من الضرورات، إذ ردّوه إلى الأصل، وهذا أنكره بعضهم وعدّه غلطًا ومنهم أبو هلال في الصناعتين، إذ قال ((ولأنّ بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلّة، وما كان أيضا تنقد عليهم أشعارهم، ولو قد نُقدت وبهرج منها المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنّبوها))[3] وممّا أجري على الأصل من شواهد سيبويه قول الشاعر[4]:

(1) البيت منسوب للفرزدق في شرح المفصّل 181/1، وخزانة الأدب 235/1

(2) ينظر: الكتاب 313/3، والبيت في الديوان 71، والخصائص 1/ 262

(3) كتاب الصناعتين 150

(4) البيت لجرير، في ديوانه 140/1 وينظر: الكتاب 314/3، المقتضب 144/1 الخصائص 159/3، شرح المفصّل 483/5 ارتشاف الضرب 578/1

فيومًا يُوافِيني الهوى غيرَ ماضِيٍ ويومًا تَرَى منهنَّ غولًا تغوَّلُ

والشاهد فيه كذلك أن الشاعر اضطر إلى جر (ماضي) بتحريك الياء بالكسر، وقال فيه سيبويه ((ألا تراهم كيف جرُّوا حين اُضطرُّوا، كما نصبوا الأوّل حين اضطرُّوا، وهذا الجرّ نظير النصب))[1] وبالرجوع إلى قول سيبويه السابق في الاضطرار ((وليس شيءٌ يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا))[2] يظهر جليّا أنّه أراد به تفسير معنى لا تقدير إعراب؛ وذلك لأنّ الوجوه التي علّل بها النحويّون هي وجوه لم يذهب إليها نحو، وإنّما هي علل من اختراعهم؛ بدليل أنّها ليست مسطورة في كتبهم، والوجه الذي أراده سيبويه هو وجه في المعنى، وذلك أقرب، وقد أشار إليه بعض البلاغيّين كما أسلفنا.

(1) الكتاب 314/3

(2) المصدر نفسه 32/1

المبحث الثاني

تفسير المعنى وتقدير الإعراب في الأمثال التي رواها سيبويه

المثل العربيّ يقال في حادثة معيّنة ويضرب في أمثالها؛ لمشابهتها في الحكم، والأمثال عند العر أقوال قصيرة مشحونة بالحكمة، هذا من جهة المعنى، أمّا من جهة اللفظ فهي أقوال مختصرة، قد تضمر فيها الأفعال، أو تحذف فيها العوامل، وقد قال فيها ابن عبد ربّه ((هي وشي الكلام، وجوهر اللفظ، وحلى المعاني، والتي تخيّرتها العرب، وقدّمتها العجم، ونطق بها كلّ زمان، وعلى كل لسان، فهي أبقى من الشّعر، وأشرف من الخطابة، لم يسِر شيء مسيرها، ولا عمّ عمومها، حتّى قيل: أسير من مثل))[1] وقال فيها ابن الأثير ((وذلك أنّ العرب لم تضع الأمثال إلّا لأسباب أوجبتها، وحوادث اقتضتها، فصار المثل المضروب لأمر من الأمور عندهم كالعلامة التي يعرف بها الشيء، وليس في كلامهم أوجز منها، ولا أشدّ اختصارا))[2] وهذه الأمثال تفسّر معنى الكلام، وفيها تقدير، وقد يلتبس ذلك على من لا دربة له في فنون الكلام، ولا دراية لديه في مقاصد المتكلّمين، وقد ضعفت عنده الصنعة، فلا يميز بين التقدير فيها والتفسير.

ودراسة الأمثال في كتاب سيبويه مهمّة؛ وذلك لأنّها إنّما وضعت كما هي، وفيها ما يستغنى عن ذكر الفعل فيه، ولكن وجوده في المعنى، وهو التفسير؛ لأنّ الفعل لو ذكر في المثل لم يكن مثلًا، فالمثل "مازِ رأسك والسيف" لو ظهر فيه الفعل فقلنا: مازنُ، خلّ رأسك والسيف. لانتفى كونه مثلًا، وكذلك انتفى فيه معنى التحذير؛ لأنّ التحذير إنّما يبنى على حذف الفعل، إذ لولا الاختصارُ لما دخل في باب التحذير، فالفعل موجود في المعنى، وفي تفسير الكلام، ولا يذكر الفعل استغناءً، وهذا حال الأمثال كلّها، وكان سيبويه إذا جعل المثل في باب المستعمل إظهاره فإنّ الفعل يقدّر، وهذا يعني أنّ ذكر الفعل ورد في كلامهم، كما يذكر جواز

(1) العقد الفريد 3/3

(2) المثل السائر 41/1

الرفع في بعض الأحيان؛ إذ يعني أنّه عربيّ مسموع، وقد أولى سيبويه الأمثال العربيّة عناية ظاهرة في كتابه؛ لأنّها تبيّن طرائق العرب في كلامهم، وهي شاهدة على الإضمار والاستغناء والحذف، ومن هذه الأمثال التي وردت في كتاب سيبويه:

عسى الغويرُ أبؤسًا

ورد هذا المثل في كتاب سيبويه في كلامه على قول العرب: ما جاءت حاجتك، فجعل هذا كالمثل، وإنّه لا يقاس عليه، كما أنّ قولهم: عسى الغوير أبؤسًا. لا يقاس عليه، وقال معقبًا على ذلك ((ومن كلامهم أنْ يجعلوا الشيء في موضعٍ على غيرِ حاله في سائر الكلام))[1] فقد شبّهوا عسى بـ "كان" وهي ليست تشبهها في جميع أحوالها، وقدرها المبرّد بـ "عسى أنْ يكون الغوير أبؤسا"[2] وهذا التقدير فيه تكلّف، وهو عند سيبويه كلام له وضع خاصّ، وفي أمثال الميداني أنّ أصل المثل من قول الزبّاء حين قالت لقومها عند رجوع قيصر من العراق، ومعه الرجال وبات الغوير على طريقه: عسى الغوير أبؤسا. أي لعلّ الشرّ يأتيكم من قبل الغار[3] وسيبويه يرى أنّ هذا المثل لا يقاس عليه في النحو، ولا يقدّر، بل يؤخذ كما هو، وقال ((وكما أنّ عسى لها في قولهم: عسى الغويرُ أَبؤُسًا. حالٌ لا تكون في سائر الأشياء))[4] تشبيهًا لها بغدوة مع لدن، و بـ "دخلت البيت" في اختصاصها في الأماكن، وقال فيها في موطن آخر ((واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يفعلُ. يشبّهها بكادَ يفعلُ، فيفعلُ حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغويرُ أبؤسًا. فهذا مثلٌ من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان))[5] فهذا المثل معنى من معاني العرب لا يقاس عليه، وهو وضع خاصّ تعرب فيه "عسى" إعراب "كان" تشبيها بها، فهي مفسّرة بها، فلا يأتي خبر عسى مفردًا، وأمّا

(1) الكتاب 51/1
(2) المقتضب 70/3
(3) ينظر: مجمع الأمثال 17/2
(4) الكتاب 159/1
(5) المصدر نفسه 158/3

قولهم: عسى يفعل. فهو عند سيبويه مفسّر بكاد يفعل[1] فيكون تفسير معنى تعرب فيه عسى إعراب كان وإعراب كاد، وهو من باب تشبيه الشيء بالشيء.

ما كلّ سوداء تمرةً، ولا بيضاء شحمةٌ

ورد هذا المثل في قول سيبويه ((وتقول: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ، وإنْ شئت نصبتَ شحمةً. وبيضاءُ في موضع جرٍّ، كأنك أظهرت كلَّ فقلتَ: ولا كلُّ بيضاءَ))[2] أراد سيبويه أنّ تقدير الكلام: ما كلّ سوداء تمرة، ولا كلّ بيضاء شحمة، احترازًا من توهّم عطف بيضاء على سوداء، فعاد فأكّد الأمر، ثمّ جاء بقول الشاعر أبي داود:[3]

أكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارَا

وقال ((فاستغنيتَ عن تثنية كلّ؛ لذكرك إيّاه في أوّل الكلام، ولقلّة التباسه على المخاطب))[4] ثمّ عاد فجاء بمثال فقال ((وجاز كما جاز في قولك: ما مِثْلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أخِيهِ، وإنْ شئتَ قلت: ولا مثلُ أخيه. فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه. وتفريقُه أنْ تقول: ما مثلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أخيه يَكْرَهُ ذاك. ومثلُ ذلك ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولانِ ذاك. فلمّا جاز في هذا جاز في ذلك))[5] وهذا التوضيح من لدن سيبويه إنّما جاء ليمنع أن يعرب على التفسير، أي على الاختصار، بل وجب الإعراب على التقدير، فإنّ قوله ولا أخيه يعرب على تقدير: ولا مثل أخيه يكره ذاك، فاستغنى عن تكرار لفظ "كلّ" وعن تفريق الخبر، ولكنّه في الإعراب يقدّر، وفي جملة ولا بيضاء شحمة، فإنّ تقديرها ولا كلُّ بيضاء شحمةٌ بالرفع،

---

(1) ينظر: الكتاب 158/3

(2) المصدر نفسه 65/1، 66

(3) البيت لأبي دواد الإيادي حارثة بن الحجاج من إياد بن نزار، شاعر قديم من شعراء الجاهلية، ينظر: الكامل 229/1، المحتسب 397/1، مشكل إعراب القرآن 660/2 أمالي ابن الشجري 196/1، شرح المفصّل 196/2

(4) الكتاب 66/1

(5) المصدر نفسه والصفحة نفسها

ويجوز عطفها على الجملة المنفيّة بما والعاملة فيها، فيكون إعرابها ولا كلّ بيضاء شحمةً بالنصب.

أمرَ مبكياتك لا أمرَ مضحكاتك

وقد ورد هذا المثل في كتاب سيبويه في قوله ((ومن ذلك قولك: زيدًا وعمرًا، كأنّك تريد: اضرب زيدًا وعمرًا، كما قلت: زيدًا وعمرًا رأيتُ. ومنه قول العرب: "أمرَ مبكياتك لا أمرَ مضحكاتك "، و " الظباءَ على البقر ". يقول: عليك أمرَ مبكياتِك، وخلِّ الظباءَ على البقر))[1] وفي هذا المثل قال الميدانيّ ((قال المفضل: بلَغَنا أنَّ فتاة من بنات العرب كانت لها خالات وعمّات، فكانت إذا زارت خالاتها أَلْهَيْنَها وأضحكنها، وإذا زارت عمّاتها أَدَّبْنها وأّخَذْن عليها، فقالت لأبيها: إنّ خالاتي يلطفنني، وإنّ عمّاتي يبكينني، فقال أبوها وقد علم القصّة: أَمْرَ مبكياتِك، أي الزمي واقبلي أمرَ مبكياتك))[2] وهذا المثل أورده سيبويه في باب ما جرى في الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أنّ الرجل مستغن عن لفظه بالفعل[3] وعلى هذا يكون قوله: عليك أمر مبكياتك. تفسير معنى لا تقدير إعراب، وذلك لسببين، الأوّل: أنّ المقدّر هو فعل لا اسم فعل، فلا يصحّ تقدير "عليك" وهذا بيّن من عنوان الباب، والثاني: أنّ اسم الفعل لا يقوى قوّة الفعل، فلا يعمل محذوفًا، وإنّما تقديره مفعول لفعل محذوف، على أنّ سيبويه لا يتكلّم في هذا الموطن على التقدير بل على التفسير.

إنْ لا حظيّة فلا أليّة

ورد هذا المثل في قول سيبويه ((ومثل ذلك قولُ العرب في مَثَلٍ من أمثالها: " إنْ لا حظيّة فلا أليّةٌ " أي إنْ لا تكن له في الناس حظيّةٌ فإنّي غيرُ أليّة، كأنّها قالت في المعنى: إنْ كنتَ ممّن لا يُحظى عنده فإني غيرُ أليّة. ولو عنت بالحظيّة نفسَها لم يكن إلا نصبًا إذا جعلت

(1) الكتاب 256/1

(2) مجمع الأمثال 30/1

(3) ينظر: الكتاب 253/1

الحظيّة على التفسير الأوّل))[1] وفي شرح المثل يقول السيرافيّ ((أصل هذا أنّ رجلًا تزوج امرأةً فلم تحظَ عنده، ولم تكن بالمقصّرة في الأشياء التي تُحظي النّساء عند أزواجهن فقالت: إنْ لا حظيّةٌ فلا أليةٌ أي: إنْ لم تكن حظيّة النساء؛ لأنّ طبعك لا يلائم طباعهن فإنّي غير مقصّرة فيما يلزمني للزوج))[2] وهذا فيه رفع وفيه نصب وكلّ بحسب التقدير، وفي الحالتين فيه تقدير "كان"، وحذف "كان" مع الشرط في كلامهم كثير، فإن كان التقدير إن لا تكن له في الناس حظيّة فإنّي غير أليّة فهنا تعيّن الرفع على أنّها اسم كان، وأمّا قوله: إنْ كنت ممّن لا يحظى عنده فإنّي غير أليّة، فذلك تفسير معنى، ولا يصحّ الإعراب عليه، وأمّا في النصب فهذا إذا عنت بالحظيّة نفسها أي إذا لم أكن عندك حظيّة.

ذهب أمسِ بما فيه

هذا المثل "ذهب أمسِ بما فيه" ذكره سيبويه ليحتجّ به على الخليل فقال ((وزعم الخليلُ أنّ قولهم: لاهِ أبوك، ولقيتُه أمسِ، إنّما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمسِ، ولكنّهم حذفوا الجارّ والألف واللام تخفيفًا على اللسان، وليس كل جارّ يضمر؛ لأنّ المجرور داخل في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحدٍ، فمن ثَمّ قَبُح، ولكنّهم قد يُضمرونه ويحذفونه فيما كثُر من كلامهم، لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوجُ))[3] وقال ((ولا يقوى قول الخليل في أمسِ؛ لأنّك تقول: ذهب أمسِ بما فيه))[4]

وهذان قولان من أحسن ما ورد في كتب النحو، فالخليل فسّر قوله: لقيته أمسِ. على أنّه لقيته بالأمس، فحذف حرف الجرّ والألف واللام، وبقي أثرهما، وهذا لا يصحّ في كلّ الكلام، يصح فيما كثر من كلامهم فقط.

(1) الكتاب 260/1، 261

(2) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 28/5

(3) الكتاب 162/2، 163

(4) المصدر نفسه 164/2

وأمّا سيبويه فلم يرتض قول أستاذه، واحتجّ عليه بقولهم: ذهب أمسِ بما فيه. وأمسِ ههنا فاعل، ولا يقدّر فيه حرف جرّ، ولا الألف واللام، وهذا احتجاج جيد من لدن سيبويه.

ويمكن التوفيق بين رأي الخليل واحتجاج سيبويه، وذلك أنّ الخليل حين فسّر بناء "أمسِ" وهو في حال كونه ظرفًا، فلقيته أمسِ، هي نفسها لقيته بالأمسِ، وحذفت منها الألف واللام مع حرف الجرّ، وهذا تفسير جيّد لا اعتراض عليه، وأمّا اعتراض سيبويه فيُردّ لو قلنا: أنّ كلام الخليل في تفسير كلام العرب، أي أنّ هذا أصل الكلام، ثم بني عليه اللفظ، وفي قولنا: ذهب أمسِ بما فيه، هو تشبيه "أمس" ههنا بتلك التي فسّرها الخليل، وتشبيه الشيء بالشيء في كلام العرب كثير، وقد مرّ ذكره في محلّه[1] فيكون: كلام الخليل قويّ، واحتجاج سيبويه مردود بقوله هو، ومن ذلك القول ((وقد يُشبّهون الشيءَ بالشيء وليس مثلَه في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيرًا))[2] ومنه ((يُشبّهون الشيءَ بالشيءِ وإنْ لم يكنْ مثله ولا قريبًا منه. وقد ذكرنا ذلك فيما مضى، وسنذكره أيضًا إنْ شاء الله))[3] وهذا الأمر ذكره السيرافيّ وأكّده في شرحه ومنه قوله ((وقد يشبهون الشيء بالشيء فيوقعون عليه اسمَه، ويعرّفونه بالألف واللام فيغلبُ عليه اسمه كقولهم: النّسران للكوكبين تشبيهًا لهما بالطائرين، والفرقدان تشبيهًا لهما بفرقدي بقرة وحشية، وقد يشبهون بقر الوحش بالكواكب لبياضها، وقد يشتقون لبعضها اسمًا من معانٍ فيها غير مطّردة أسماؤه فيما شاركه من المعاني، وغير خارجةٍ عن نظائرها في كلامهم لم تطّرد))[4]

---

(1) ينظر الصحيفة 74 من هذه الأطروحة.

(2) الكتاب 182/1

(3) المصدر نفسه 259/2

(4) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 25/7

وعلى هذا يكون تشبيه "الأمسِ" في "ذهب أمسِ" بـ "لقيته أمس" التي فسّرها الخليل، وأمّا كون الثانية فاعلًا، والأولى ظرفًا، فهو معنى قول سيبويه ((وهم ممّا يُشبّهون الشيءَ بالشيءِ وإنْ لم يكن مثلَه في جميع حالاته))[1] وقد ورد مثلُ هذا الكلام في الكتاب كثيرًا[2]

أوَ فَرَقًا خيرًا من حبّ

وهذا مثل ذكره سيبويه في كتابه شاهدًا على النصب على إضمار فعل مستعمل إظهاره، وجواز الرفع فيه على تقدير الجملة الإسميّة، وقد قال فيه سيبويه ((ومن ذلك قولُك: أو فرقًا خيرًا من حُبّ، أي أو أفرُقك فَرَقًا خيرًا من حُبّ. وإنّما حمله على الفعلِ لأنّه سئل عن فعله فأجابه على الفعل الذي هو عليه. ولو رفعَ جاز، كأنّه قال: أو أمري فرقٌ خيرٌ من حُبٍّ))[3] وفي هذا يكون التقدير بحسب التفسير، فإنْ سأل السائل عن الفعل أجاب على الفعل، وإنْ سأل بغير فعل أجاب على الاسم، أي لو كان في تفسير السؤال أتحبّني؟ فيكون الجواب أو فرقك فرقًا خير من حبّ، ولو كان السؤال أمرك حبّ أم فرق فيكون الجواب على الرفع أمري فرق خير من حبّ، والشاهد فيه انتصاب الاسم على الفعل المضمر المستعمل إظهاره، أي الفعل الذي يقدّر في الجملة وإضماره اختصارًا وسعةً في الكلام، فلو ظهر جاز، وهذا أمر متعلّق بقوّة الفعل، إذ عمل في الأسماء وهو مضمر.

ادفع الشرّ ولو إصبعا

ورد هذا المثل في قول سيبويه ((ومن ذلك قول العرب: ادفع الشرَّ ولو إصبعًا، كأَنّه قال: ولو دفعتَه إصبعًا، ولو كان إصبعًا. ولا يحسن أنْ تحمله على ما يرفع؛ لأنكّ إنْ لم تحمله على إضمارِ "يكون" ففعلُ المخاطب المذكور أولى وأقرب، فالرفعُ في هذا وفي ائتني بدابّةٍ ولو حمارٌ، بعيد، كأنّه يقول: ولو يكون ممّا تأتيني به حمارٌ، ولو يكون ممّا تدفع به إصبعٌ))[4]

1() الكتاب 67/4

2() ينظر: المصدر نفسه 353/3، 382، 646

(3) المصدر نفسه 268/1، 269

4() الكتاب 270/1

أراد سيبويه أنّ الرفع في "إصبع" بعيد، ولا يحمل على الاسم؛ وذلك لأنّ ما بعد لو لا يكون إلّا فعلًا، فإن كان فعلًا ناقصًا كان الاسم بعد لو خبرًا له، وإنْ لم يقدّر الفعل الناقص فهو منصوب بالفعل المذكور، وفي ذلك قال ((ولو بمنزلة إنْ، لا يكون بعدها إلّا الأفعالُ، فإنْ سقط بعدها اسمٌ ففيه فعلٌ مضمرٌ في هذا الموضع تُبني عليه الأسماء، فلو قلت ألا ماءَ ولو باردًا لم يُحسن إلّا النصبُ؛ لأنّ باردًا صفةٌ))[1] فبارد صفة وهي على تقدير: ولو ماءً باردًا؛ لذلك منع سيبويه ائتني ببارد، وجعله قبيحًا؛ لأنّ الصفة لا توضع موضع الاسم، ولو جرّ الاسم قبلها كان حسنًا أي: لو قلت: ائتني بماءٍ باردٍ، وهذا المثل ورد في مجمع الأمثال بصيغة مختلفة، وهو "ادفع الشرّ عنك بعود أو عمود" وقال فيه ((قال بعضهم: إذا أتاك سائلُك فلا تردّه إلّا بعطيّة قليلة أو كثيرة، تقطع بها عنك لسانه، فلا يذمّك، وقال آخرون: ادفع الشرّ بما تقدر عليه))[2] وصيغة المثل عند الميداني تفقده الشاهد الذي أراده سيبويه، وهو تقدير الفعل بعد الحرف، فيكون الاسم بعده منصوبًا، ويقبح الرفع.

وتقدير "كان" بعد لو كثير في كلامهم، فإنْ لم تقدّر "كان" فتعيّن تقدير الفعل المذكور في الكلام، وفي المثل ينتصب إصبع بـ "ادفع" أي: ادفع إصبعًا، فيكون معناه: ادفع الشرّ بقدر الاستطاعة ولو كان قليلًا، ولو رفعت إصبعًا لكان التقدير: ولو يكون ما تدفع به إصبع، وهو عند سيبويه بعيد، ومثّل له بـ "ائتني بدابّة ولو حمارٌ" وجعله على تقدير ولو يكون ممّا تأتيني به حمار، ولكنّه قبيح عند سيبويه.

بيعَ المَلَطي لا عهد ولا نقد

وذكر سيبويه هذا المثل مع بعض الأمثال هي:

---

(1) المصدر نفسه 269/1 – 270

(2) مجمع الأمثال 267/1

_ متعرّضًا لعنن لم يعنه.

_ مواعيد عرقوب أخاه.

_الظباء على البقر.

وفي هذه الأمثال جميعًا نفس الشاهد، وهو إضمار الفعل المستعمل إظهاره، وقد ذكر قبله قولًا للعرب فقال ((ومما ينتصب أيضًا على إضمار الفعل المستعمل إظهارُه، قول العرب: حدّث فلانٌ بكذا وكذا، فتقول: صادقًا والله. أو أنشدَك شعرًا فتقول: صادقًا والله، أي قاله صادقًا؛ لأنّك إذا أنشدك فكأنّه قد قال كذا ومن ذلك أيضًا أنْ ترى رجلًا قد أوقع أمرًا أو تعرّض له فتقول: متعرضًا لعنٍن لم يَعنِه، أي دنا من هذا الأمر متعرضًا لعَنن لم يَعنِه. وترك ذكرَ الفعل لما يرى من الحال، ومثله: بيعَ المَلَطِي لا عهدَ ولا عقدَ، وذلك إنْ كنت في حال مساومةٍ وحال بيعٍ، فَتَدعُ أبايعُك استغناءً لما فيه من الحال))[1]

وهذا المثل جعله سيبويه على الفعل، ولم يذكر فيه الرفع، في حين أنّه ذكر الرفع في غيره، وذلك في قوله ((ومن العرب من يقول: متعرّض، ومنهم من يقول: صادقٌ والله وكلّ عربيّ جيد))[2] وهذا المثل مشهور، وقد ورد في كتب الأمثال وكتب النحو وفي خزانة الأدب، ومعناه: أنّ البائع يقول للمشتري: أنّ البيع يتمّ بلا عهد ولا عقد، أي بلا شهود ولا مكاتبة، وهو عند الزمخشريّ بيع الملسيّ، والملسيّ والملطيّ كلاهما واحد في المعنى.

والشاهد فيه ترك الفعل استغناء، وهو منصوب على المقام، لأنّ المثل ورد بهذه الصيغة عند العرب، وعند التقدير يفسّر المعنى، وإنّما ذكره سيبويه للتفسير.

---

(1) الكتاب 271/1، 272

(2) المصدر نفسه 273/1

غضب الخيل على اللُجُم

هذا المثل يضرب لمن يغضب غضبًا لا ينتفع به[1] وقد ورد في كتاب سيبويه بقوله ((ومثله: غضبَ الخيل على اللُجُم، كأنّه قال: غَضبتَ، أو رآه غضبانَ فقال: غضبَ الخيل، فكأنّه بمنزلة قوله: غضبتَ غضبَ الخيل على اللجم. ومن العرب من يرفع فيقول: غضبُ الخيلِ على اللُجم))[2] وقد شرحه السيرافيّ فقال ((وذلك إذا رأيتَ رجلًا غضِبَ غضبًا لا يُضير، أي غَضِبتَ كغضبِ الخيلِ على اللجُم))[3]

وهذا المثل ورد في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه، والاستغناء في كتاب سيبويه أنّ الفعل لا يظهر؛ لأنّه أُستغني عنه، وإنّما ذكره سيبويه على سبيل التفسير، ويمكن أنْ يقدّر على أنّه منصوب بفعل مستغنى عنه، أي لا يجوز إظهاره، وقد مرّ ذلك في قوّة الفعل، وإنّه يعمل مع الاستغناء عنه، وكذلك مرّ في موضوع النصب[4] وأمّا الرفع فعلى أنّه مبنيّ على مبتدأ محذوف، وهنا يتعيّن تقدير المحذوف، ورفعه كما رفع الظباء على البقر.

كليهما وتمرًا

ورد هذا المثل في الكتاب في باب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتّى صار بمنزلة المثل، ومثّل له بقولهم: هذا ولا زعاماتِك. أي: ولا أتوهّم زعاماتك، ثمّ قال ((ومن ذلك قول العرب: كليهما وتمرًا، فهذا مثلٌ قد كثُر في كلامهم، واستُعمل وتُرك ذكرُ الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنّه قال: أعطني كليهما وتمرًا))[5]

---

(1) ينظر: مجمع الأمثال 56/2

(2) الكتاب 273/1

(3) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 39/5

(4) ينظر: الصحيفة 69 من هذه الأطروحة.

(5) الكتاب 280/1 – 281

وهذا المثل شرحه أبو عبيد فقال ((قولهم: كلاهما وتمرًا. أي كلاهما إليّ وأريد تمرًا))[1] وقال فيه السيرافيّ ((والتقدير أعطني كليهما وتمرًا، كأنّ إنسانًا خيّر آخر بين شيئين، فطلبهما جميعًا، المخيّر وزيادة عليهما، فقال: أعطنيهما وتمرًا))[2]

وسيبويه روى المثل على إضمار الفعل في أوّل الكلام، فجعل التمر معطوفًا على كليهما، وذكره غيره برفع الأوّل ونصب الثاني فروي: كلاهما وتمرًا، على تقدير كلاهما وأريد تمرًا[3] وفسّره سيبويه بالرفع فقال ((ومن العرب من يقول: كلاهما وتمرًا، كأنّه قال: كلاهما لي ثابتانِ، وزدني تمرًا))[4] وهذا تفسير معنى لا يصحّ الإعراب عليه، وقد جعل سيبويه من ذلك قولهم: كلّ شيء ولا هذا، وكلّ شيء ولا شتيمة حرّ، وقوله تعالى ﴿**ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ**﴾[5] ووراءك أوسع لك، وحسبك خيرًا لك.

وقد نقل سيبويه سببًا غريبًا في نصبه فقال ((وإنّما نصبت خيرًا لك، وأوسعَ لك؛ لأنّك حين قلت: انته. فأنت تُريد أنْ تُخرجه من أمرٍ وتدخلَه في آخرَ))[6] ثمّ نقل عن الخليل رأيًا فقال ((وقال الخليل: كأنّك تحملُه على ذلك المعنى، كأنّك قلت: انته وادخل فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه؛ لأنّك قد عرفت أنّك إذا قلت له: انته. أنّك تحملُه على أمرٍ آخرَ؛ فلذلك انتصب))[7]

وأمّا السيرافيّ فذكر ثلاثة آراء في النصب: الأوّل رأي سيبويه الذي مرّ والثاني رأي الخليل الذي ذكره سيبويه، والثالث للكسائيّ وهو أنّ معناه انتهوا يكن الانتهاء خيرًا لكم[8] ورأي الكسائيّ

---

(1) الأمثال لأبي عبيد 200

(2) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 51/5

(3) ينظر: جمهرة الأمثال 124/2، الأمثال لابن رفاعة 200/1، فصل المقال 110

(4) الكتاب 181/1

(5) النساء 171

(6) الكتاب 283/1

(7) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(8) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 53/5

هذا رأي إعراب ينبغي أنْ لا يذكر مع رأي سيبويه والخليل؛ لأنّ فيهما تفسير للكلام، وهو معنى لا يعرب عليه، بخلاف رأي الكسائيّ الذي يقدّر تمام الجملة التي ذكرها.

أصبحْ ليلُ

وهذا مثل أورده مع مجموعة من الأمثال تحمل نفس الشاهد منها: افتد مخنوق. وأطرق كرا. وتقدير الكلام في المثل: أصبح يا ليلُ، افتد يا مخنوق، وأطرق يا كرا، وهو في قول سيبويه ((وقد يجوزُ حذفُ "يا" من النكرة في الشعر، وقال العجّاج[1]:

جاريَ لا تستنكري عذيري

يريد يا جاريةُ، وقال في مَثَلٍ افتَدِ مخنوقُ، وأصبحْ ليلُ، وأطرقْ كرا، وليس هذا بكثيرٍ، ولا بقويّ))[2]

وهذا مثل يقال لليلة الشديدة التي يصعب تحمّلها، فيقال المثل نداءً للصبح للخلاص من الليل، وقيل في ذلك شعرٌ منه[3]:

فبات يقولُ أصبحْ ليلُ حتّى تجلّى عن صريمته الظلامُ

ومنه قولُ الآخر[4]:

وحتّى يبيتَ القومُ كالضيفِ ليلةً يقولون أصبحْ ليلُ والليلُ عاتمُ

ويروى أنّ أصل هذا المثل قالته امرأة تزوجها امرؤ القيس، وكان مفركا، تبغضه النساء، فما زالت تقول طول ليلتها: أصبحت يا فتى، فيأبى القيام، فعطفت على الليل فقالت: أصبح ليلُ

---

(1) البيت في الديوان 332/1 وفي خزانة الأدب 125/2

(2) الكتاب 230/2، 231

(3) البيت لبشر ابن أبي خازم في الديوان 205

(4) البيت بهذه الألفاظ للأعشى في مجمع الأمثال 1/ 403، وفي ديوان الأعشى 77 بلفظ نوّر صبحُ

فقد طلت؛ لضجرها[1] ويروى أنّها قالت فيه ((كرهت منك أنّك خفيف العَزَلة، ثقيل الصدر، سريع الإراقة، بطيْ الإفاقة))[2] وهذا لا يصمد أمام البحث العلميّ، فإنّ امرأ القيس على غير هذا، ولم يكن مفركًا، بل كانت النساء تميل إليه، وخير شاهد على ذلك معلّقته.

والشاهد في المثل أنّ حرف النداء يجوز أنْ يحذف من الشعر، وفي بعض الأمثال إذا دخل على النكرة، ولا يكون هذا مطلقًا، بل هو منحصرٌ فيما اشتهر من كلامهم، من شعر وأمثال وما جرى مجراهما.

أفلا قماص بالعير

أورد سيبويه هذا المثل شاهدًا على دخول الهمزة على "لا" النافية للجنس، ولا يتغيّر عملها، وقال ((واعلم أنّ لا في الاستفهام تعملُ فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، فمن ذلك قوله، البيت لحسّان بن ثابت[3]:

ألا طِعانَ ولا فُرسانَ عاديةً إلّا تَجَشُّؤُكُم عند التنانيرِ

وقال في مثل: أفلا قُمَاصَ بالعير))[4]

والقماص الوثب، والعير الحمار الوحشيّ، فيكون معناه أنْ لا حراكَ ولا قوّة في حمار الوحش، ويضرب للرجل المعيي الذي لا حراك به[5]

وفي شاهد المثل قال السيرافيّ ((وإذا دخلت الألف قبل " لا " فلها مذهبان:

أحدهما: أنْ تكون استفهامًا أو عرضًا.

()1 ينظر: الأمثال لابن رفاعة 34/1

()2 مجمع الأمثال 1/ 403

()3 البيت في ديوانه 129، وخزانة الأدب 77/4

()4 الكتاب 306/2

()5 ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 46/3

والآخر: أنْ تكون تمنّيًا.

فإذا كان استفهامًا كان لفظ ما بعد " إلّا " وما يكون عطفًا عليه أو صفة له أو خبرًا له على ما كان عليه من قبل دخولها من الرفع والنصب والإضافة إلى اللام في التثنية وفي "لا أبا لك" ونحوه وإنْ كان تمنّيًا فعلى مذهب سيبويه لا يجوز فيه الرفع على الصفة ولا على العطف))[1]

ثمّ قال سيبويه ((واعلم أنّ لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنّي عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يَحسن لها أنْ تعمل في هذا الموضع إلّا فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقط النون والتنوين في التمنّي كما سقطا في الخبر. فمن ذلك: ألا غلامَ لي وألا ماءَ باردًا. ومن قال: لا ماءَ باردَ قال: ألا ماءَ باردَ))[2]

ويتبيّن من هذا أنّ "لا" التي لنفي الجنس لها معنيان: الأوّل أنّها تعمل في الخبر، والثاني أنّها تعمل في التمنّي، فإن عملت في الخبر جاز في تابع ما عملت فيه الرفعُ، وإن كان فيها معنى التمنّي وجب النصب في تابع ما عملت فيه.

وهذا يكشف سرًا من أسرار العربيّة عند سيبويه، وهو أنّ ما فُسّر بالتمني لم يجز فيه إلّا النصب، وفي ذلك قال ((ومن قال: لا غلامَ أفضلُ منك، لم يقل في ألا غلامَ أفضلُ منك إلّا بالنصب؛ لأنّه دخلَ فيه معنى التمنّي))[3] ولعلّ سبب ذلك أنّ معنى التمنّي يفسّر بإخفاء فعل مؤثّر لا يفهم معناه في الجملة من غير النصب، وقد مثّل سيبويه لذلك بتشبيه معنى "اللهم غلامًا" بـ "اللهم هب لي غلامًا" ولو قال: اللهم غلامٌ كان غلطًا، وكان تفسير التمنّي غير ممكن.

---

(1) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 46/3

(2) الكتاب 307/2

(3) المصدر نفسه 2/ 309

من كَذَبَ كان شرًا له

ورد هذا المثل في كتاب سيبويه في قوله ((ومثل ذلك قولُ العرب: من كَذَبَ كان شرًا له، يريد كان الكذبُ شرًّا له، إلّا أنّه استغنى بأنّ المخاطب قد علم أنّه "الكذبُ" لقوله "كَذَبَ" في أوّل حديثه))[1] وهذا المثل ورد في باب ما يكون فيه "هو" و"أنت" و"أنا" و"نحن" وأخواتهنّ، فضلًا[2] ثمّ جاء سيبويه بشاهد من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى ﴿**وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ**﴾[3] والشاهد فيه ضمير الفصل، وأراد أنّ هذا الضمير لا يؤثر على حالة الإعراب، وقال في الآية المباركة ((كأنّه قال: ولا يحسبنّ الذين يَبخلون البُخلَ هو خيرًا لهم))[4] وهذا لا علاقة له بالشاهد الذي يتكلّم فيه سيبويه، وإنّما هو تبيين من لدنه، ثم استطرد فقال ((ومثل ذلك قول العرب "من كَذَبَ كان شرًّا له"))[5] وليس فيه شاهد يخصّ الفصل بل هو استطراد منه، والشاهد فيه حذف الاسم بعد "كان" ومعناه كان الكذب شرًّا له، وذكر سبب الحذف وهو أنّ المتكلّم استغنى عن ذكره، وهذا الاستغناء يدعو إلى عدم ذكر المحذوف؛ لأنّ ذكره على سبيل التقدير إظهار لما أراد المتكلّم إخفاءه، إذ لم يكن الإخفاء اختصارًا، بل لعلم المخاطب به، وأمّا في التقدير فيكتفي في الإعراب أنْ يذكر أنّ اسم كان محذوف، وهذا الحذف كالحذف في قوله تعالى ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ**﴾[6] إذ حذف المفعول الثاني، ولا ينبغي أنْ يظهر في التقدير، فهو في علم الله؛ لذلك أخفاه جلّ ثناؤه.

---

(1) الكتاب 391/2

(2) ينظر: المصدر نفسه 389/2

(3) آل عمران 180

(4) الكتاب 391/2

(5) المصدر نفسه 391/2

(6) الضحى 5

المبحث الثالث

تفسير المعنى وتقدير الإعراب في ما نقله سيبويه من كلام العرب

روى سيبويه في كتابه ما سمع من كلام العرب، واعتمد كثيرًا على ما يوثق به منهم، وبهذا فإنّ كتاب سيبويه جمع كلام العرب، وفسّر ذلك الكلام، فكان أقرب الكتب التي ألّفت في النحو العربيّ إلى الصواب في التقدير والتفسير؛ لأنّ شاهده في ذلك ما نطق به المتكلّمون،؛ لذلك نرى سيبويه في حال عدوله من حالة إعرابيّة إلى أخرى يستشهد بكلامهم في ذكر وجوه الكلام، وهنا نرجّح أنّ سيبويه لم يعتمد على ما ثبت في ذهنه من هذه الأقوال، بل إنّه كان يدوّن ما يسمع، وهذا قبل بدئه بتأليف كتابه، وحين يقول سيبويه "سمعت" فهو لا يعني السمع الذي حصل بالمصادفة، بل السمع هو ما حصل عليه من إجابة، وربما كان ذلك بعد نقاش ومداولة، والأسئلة التي طرحها سيبويه على شيوخه وذكرها في كتابه شاهد على ذلك، وقد أعابوا على من روى عن الكتب، ولم يعتمد السماع والمشافهة[1] وروي عن الأصمعيّ أنّه قال ((رآني أعرابي وأنا أكتب كل ما يقول فقال: ما تدع شيئاً إلا نمصته. أي نتفته. وقال له بعض الأعراب وقد رآه يكتب كل شيء: ما أنت إلا الحفظة تكتب لفظ اللفظة. وقال له آخر: أنت حتف الكلمة الشرود))[2]

إنّ ما أورده سيبويه في كتابه من سماع عن العرب كثير، وهو من أسباب نجاح كتابه، إذ لم يكن من ذهنه أو من تصوراته كما في كتب بعض النحويّين الذين أوغلوا في التصورات الذهنيّة والاستنتاجات الفكريّة غير المستندة على ما يؤيّد صحّتها، وقد كان عمله نمطًا فريدًا من العمل النحويّ المعقول؛ لذا من السذاجة أنْ يتّهم بعدم نقله عن العرب، ونفي صحّة ما ورد في الكتاب من نقل[3]

---

(1) ينظر: أخبار النحويّين 78

(2) المصدر نفسه 53

(3) ينظر: سيبويه جامع النحو العربيّ 32

وكان سيبويه يقول: سمعنا، وسألنا، وغير ذلك ممّا يدلّ على سماعه كلام العرب، ومن ذلك السماع في الكتاب أقوال سيبويه الآتية:

- ((وسمعت بعض العرب يقول اشنعا، ويرفع ما قبله، كأنّه قال: إذا وقع يومٌ ذو كواكبَ أشنعا))[1]
- ((وسمعت من العرب من يقول ممّن يوثق به: اجتمعت أهلُ اليمامة؛ لأنّه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة))[2]
- ((فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلقَ اللهُ مثلَه، فلولا أنّ فيه إضمارًا لم يجزْ أنْ تذكر الفعل ولم تُعمله في اسمٍ))[3]
- ((وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: انطلقتُ الصيفَ. أجروه على مَتى؛ لأنّه أراد أنْ يقولَ في ذلك الوقت، ولم يُرد العدد وجواب كم))[4]
- ((وسمعت من أثق به من العرب يقول: بُسط عليه مرّتان))[5]
- ((وسمعنا من العرب من يقول: والله لو أردت الدراهم لأعطيتك، رويدَ ما الشعرَ))[6]
- ((وسمعنا بعض العرب يقول: ما شأن عبدِ الله والعربِ يشتمها))[7]
- ((وسمعنا بعض العرب الموثوقَ به يقال له: كيف أصبحتَ؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه))[8]

---

1) الكتاب 47/1
2) المصدر نفسه 53/1
3) المصدر نفسه 70/1
4) المصدر نفسه 219/1
5) المصدر نفسه 230/1
6) المصدر نفسه 243/1
7) المصدر نفسه 309/1
8) المصدر نفسه 319/1

- ((وسمعنا العرب الموثوقَ بهم يقولون: الترابَ لك والعجبَ لك))[1]
- ((وحدّثنا بعضُ العرب، أنّ رجلًا من بني أسدٍ قال: يوم جَبَلَةَ واستقبله بعيرٌ أعورُ فتطيَّر منه فقال: يا بني أسد، أعورَ وذا ناب، فلم يُرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحّته، ولكنّه نبّههم))[2]
- ((وسمعنا من العرب من يقول: سبحان الله وحنانيه، كأنّه قال: سبحانَ اللهِ واسترحامًا))[3]
- ((وسمعنا من العرب من يقول: أمّا ابنُ مزنيّة، فأنا ابنُ مزنيّة))[4]
- ((مررت ببرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهم. وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه، وسمعناهم يقولون: العجبُ من برّ مررنا به قبلُ قفيزًا بدرهم "قفيزا بدرهم"))[5]
- ((يقال هو حِلَّةَ الغور أي قَصده، سمعنا ذلك ممّن يوثق به من العرب))[6]
- ((سمعنا من العرب من يقول: دارُك ذاتُ اليمين))[7]
- ((وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: مررت برجل هدَّك من رجل، ومررت بامرأة هدَّتك من امرأة؛ فجعله فعلًا مفتوحًا، كأنّه قال: فعلَ وفعلتْ، بمنزلة كفاك وكفتْك))[8]

1() الكتاب 330/1
2() المصدر نفسه 343/1
3() المصدر نفسه 349/1
4() المصدر نفسه 388/1
5() المصدر نفسه 396/1
6() المصدر نفسه 405/1
7() المصدر نفسه 407/1
8() المصدر نفسه 423/1

- وسمعنا بعض العرب يقول: الحمدُ لله ربَّ العالمين. فسألت عنها يونس فزعم أنّها عربيّة))[1]
- ((وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: أتكلّم بهذا وأنت ههنا قاعدًا؟ وممّا ينتصب لأنّه حال وقع فيه أمر قول العرب: هو رجلُ صدقٍ معلومًا ذاك، وهو رجلُ صدقٍ معروفًا ذاك))[2]
- ((وحدّثنا من نثق به، أنّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لمنطلقٌ))[3]
- ((وسمعنا الثقة من العرب يقول: يا حرملْ يريد يا حرملَة))[4]
- ((وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنّهم يقولون: ليسَني وكذلك كانّني))[5]
- ((وزعم (يعني الخليل) أنّ من العرب، وقد سمعناه من بعضهم، من يقول: أيّون هؤلاء، وأيّان هذان))[6]
- ((وقد سمعنا من العرب من يقال له: ذهبنا معهم. فيقول: مع مَنِين؟))[7]
- ((وليس من العرب أحد إلّا وهو يقول: تنبّأ مسيلمةُ؛ وإنّما هو من أنبأتُ))[8]

1() المصدر نفسه 63/2

2() الكتاب 92/2

3() المصدر نفسه 140/2

4() المصدر نفسه 244/2

5() المصدر نفسه 359/2

6() المصدر نفسه 409/2، 410

7() المصدر نفسه 412/2

8() المصدر نفسه 460/3

وكلّ ما نقله سيبويه من كلام العرب فيه شاهد، وفيه تفسير وتقدير، وهذا النقل عن العرب هو ما يؤيّد صحّة المسألة النحويّة من عدم صحّتها، بخلاف بعض النحويّين الذين تمحّلوا في ذكر التقديرات المبنيّة على أسس عقليّة وأغلبها من صنعهم.

وعند تأمّل النصوص التي يرويها سيبويه من كلام العرب نجد فيها اختصارًا أو حذفًا أو تقديرًا نحويًّا وكذلك فيها ما يفسّر كلامهم، وما يأتي بعض ممّا رواه سيبويه عن العرب في كتابه، وفيه تقدير أو تفسير:

قال سيبويه ((وزعموا أنّ بعض العرب يقول: شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى وشهرٌ مرعَى))[1]

هذا القول رواه سيبويه عمّن سمعه من العرب، والشاهد فيه حذف الضمير من الخبر، وتقديره شهر ترى فيه، وجعل منه قول امرئ القيس:[2]

فأقبلتُ زحفًا على الركبتين فثوبٌ لبست وثوب أجرّ

أي ثوب لبسته، ومنه قول النمر بن تولب:[3]

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسرّ

وهذا قال فيه سيبويه ((يريدون نساءُ فيه ونسرّ فيه))[4]

ومنه قول الشاعر:[5]

ثلاثٌ كلّهن قتلت عمدًا فأخزى الله وابقة تعودُ

1() الكتاب 86/1

2() الديوان 159، وفي خزانة الأدب 374/1

3() الديوان 65

4() الكتاب 86/1

5() البيت في خزانة الأدب 1/ 366 وهو من الشواهد الخمسين التي لا يعرف قائلها.

وكان الوجه في ذلك كلّه أنْ يكون منصوبًا فيقول: شهرًا ترى، وثوبًا لبست، ويومًا نساء، وأمّا الرفع فضعيف، وإنّما جاز لأنّهم أجروه مجرى قولهم: الذي رأيت فلانٌ. فقد حذف الهاء من الفعل ورفع الاسم الذي تسلّط عليه الفعل، ويرى سيبويه أنّه ضارع ما يكون من تمام الاسم وإنْ لم يكن تمامًا له في البناء، وجعله مثل قولنا: هذا رجل ضربته كأنّك قلت: هذا رجل مضروب، وجعل منه قول الشاعر:[1]

أبَحْتَ حمى تُهامةَ بعد نجدٍ وما شيء حَميتَ بمستباحِ

فقد حذف الهاء من الفعل لأنّه نعت أجري مجرى الاسم.

قال سيبويه ((وسمعنا أيضًا من العرب الموثوق بهم من يقول: ما شأنُ قيسٍ والبرِّ تسرقه))[2]

وقد ورد هذا في باب منه ما يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوّله، ومثّل له سيبويه بقولنا: مالك وزيدًا، وما شأنك وعمرًا، وقبّح فيه الرفع والجرّ، وحمله على الفعل، وإنّما قبح الرفع لأنّه ليس فيه وجه إلّا أنْ يكون على الشأن وهذا بعيد، وأمّا الجرّ فذلك قبيح لأنّ العطف على المضمر المجرور لا يجوز إلّا بإعادة الخافض؛ لذلك حملوا قوله تعالى ﴿**وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ**﴾[3] على إضمار الجارّ فيمن قرأ بالجرّ "والأرحامِ" وهنا أمور:

الأوّل: أنّ النصب ههنا عند النحويّين على المعيّة، ومهما تكن التسمية فإنّ النصب لا يكون إلّا على فعل، وقد مرّ ذكر هذا فيما مضى وتمّ بيانه؛ لذلك لم يقل سيبويه بالمعيّة وقال: حملوه على الفعل، وفسّره بقولنا: ما شأنك وتناولك زيدًا، ولو قدّر بالفعل أو أعرب على المعيّة لا فرق في ذلك، وإنّما النصب من قوّة الفعل.

1() البيت لجرير في ديوانه 89/1

2() الكتاب 309/1

3() النساء 1

الثاني: في قول العرب: ما شأن قيسٍ والبُرِّ تسرقه، ليس فيه ضمير، بل الاسم فيه ظاهر، وهنا يتعيّن فيه الجرّ، وفي ذلك قال سيبويه ((فإذا أظهر الاسم فقال: ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه، فليس إلّا الجرّ؛ لأنّه قد حسن أنْ يحمل الكلام على عبد الله، لأنّ المظهر المجرور يحمل عليه المجرور))[1]

الثالث: الضبط في تحقيق عبد السلام هارون بنصب الاسم الثاني (البُرّ) وليس صحيحًا؛ لأنّ سيبويه قال في عقب كلامه ((لمّا أظهروا الاسم حسن عندهم أنْ يحملوا عليه الكلام الآخر))[2] وممّا لا شك فيه أنّ الاسم لأوّل هو (قيس) مجرور والاسم الآخر (البرّ) وهو محمول على الأول قيس كما يراه سيبويه، وهذا قال به الزمخشري في مفصّله ((وليس لك أنْ تجرّه حملًا على المكنّى، فإذا جئت بالظاهر كان الجرّ الاختبار، كقولك: ما شأنُ عبد الله وأخيه يشتمه وما شأن قيس والبرِّ تسرقُه))[3]

قال سيبويه ((ومن ذلك قول بعض العرب أغُدّةً كغدّة البعير وموتًا في بيت سلوليّة))[4]

وقال فيه ((كأنّه إنّما أراد أغدُّ غدّة كغدّة البعير، وأموتُ موتًا في بيت سلوليّة))[5] وقد ورد هذا في ما ينتصب في الاستفهام ومثّل له بقولك: أقيامًا يا فلان والناس قعود؟ وهو بلا شكّ على إضمار فعل متروك إظهاره، وكان الاستفهام بدلًا من اللفظ بالفعل ودليلًا عليه، وقد سار هذا القول مثلًا يضرب في خصلتين إحداهما شرّ من الأخرى، وهو قول قاله عامر بن الطفيل، حين بلي بغدّة في ركبته، وهذا شرّ وشر آخر بلي به وهو أنّه مات في بيت امرأة سلوليّة، فكأنّما بلي بخصلتين إحداهما شر من الأخرى.[6] وهذا يفسّر بالفعل لذا لا يصحّ الرفع؛ وذلك لأنّ الرفع

---

(1) الكتاب 309/1

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(3) المفصل 84

(4) الكتاب 338/1

(5) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(6) ينظر: مجمع الأمثال 57/2

يكون على الإخبار وهو لا يريد أنْ يخبر أنّه مصاب بالغدّة، ولا أنّه ميّت، ولكنّه يخبر أنّه في هذه الحال في إصابته بالغدّة وموته في بيت السلوليّة فالرفع لا يفسّر هذا المعنى فتعيّن النصب.

قال سيبويه ((وسمعنا من العرب من يقول: أمّا ابن مزنيّة فأنا ابن مزنيّة))(1)

وهذا ذكره سيبويه في باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات[2] وقال فيه سيبويه ((وإنّما اختير الرفع لأنّ ما ذكرت في هذا الباب أسماءٌ، والأسماءُ لا تجرى مجرى المصادر. ألا ترى أنّك تقول: هو الرجل علمًا وفقهًا، ولا تقول: هو الرجلُ خيلًا وإبلًا))[3] وإنّما أراد سيبويه أنّ المصادر في هذ المورد يمكن أنْ تنصب، بخلاف غير المصادر فإنّها لا تُنصب، وهذا يعني أنّ الفعل ههنا لا يقدّر مع غير المصدر، فالأبل والخيل لا يقدّر من لفظِها فعل ، ويقدّر من لفظ العلم والفقه فنقول: فقه فقهًا وعلم علمًا، وهذا يدخل في باب قوّة الفعل، إذ إنّه يتسلّط على المصدر فيقدّر من لفظه، وليس في الاسم الجامد ما يدلّ على الفعل، وفي قولهم: أمّا ابنُ مزنيّة فأنا ابن مزنيّة. فيختار فيه الرفع، لأنّه ليس إلى تسلّط الفعل عليه سبيل، وأجاز فيه النصب على الحاليّة، وهذا مشروط بكون الاسم مشتقًّا، ومثّل له بقوله: أمّا صديقًا، وأمّا صاحبًا، وهذا يعني أنّه لا يصحّ أمّا ابنًا، أو أمّا ابنَ مزنية بالنصب، وقد نقل سيبويه عن يونس زعمه أنّ قومًا من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيد. وإنّهم يجرونه مجرى المصدر، ولكنّ سيبويه لم يرتضه، وقال عنه هو خبيث قليل؛ لأنّ العبيد لا وجه لإجرائه مجرى المصدر، وليس في أحد أحواله.

قال سيبويه ((ومن العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك))(4)

نقل سيبويه ههنا عن العرب أنّهم يقولون ضربوني قومك. وقومك هو فاعل، وأمّا الواو في "ضربوني" والألف في "ضرباني" فليسا بفاعلين عند سيبويه، وهو على لغة أكلوني البراغيث،

---

(1) الكتاب 388/1

(2) ينظر: المصدر نفسه 387/1

(3) المصدر نفسه 388/1

(4) الكتاب 40/2

وعنده تفسير معنى، وهو من باب تشبيه الشيء بالشيء، أي أنّ الواو والألف علامتان، فالواو علامة للجمع، والألف علامة للتثنية ليس إلّا، كما أنّ التاء علامة للتأنيث في قالت فلانة، وهذا نصّ كلام سيبويه، وهو ((فيشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة، وكأنّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة))[1]

وتشبيه الشيء بالشيء من أوضح مصاديق تفسير المعنى في كتاب سيبويه، وقد ذكرناه فيما مضى من هذه الأطروحة[2]

قال سيبويه((وأمّا يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وازيدُ الظريفاه، واجمجتيَّ الشاميَّتيناه))[3]

ثم قال ((وزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا خطأ))[4] الذي عليه سيبويه وكذلك شيخه الخليل أنّ الصفة لا تندب أي لا تلحقها ألف الندبة، وأجاز ذلك يونس، وهو عند الخليل خطأ كما رواه سيبويه، وقد احتجّ يونس بقول هو: واجمجمتي الشاميتيناه. والظاهر أنّ هذا القول ليس من انشائه هو بل نقله عن العرب، وذلك لكون القول غريبًا، والظاهر أنّ له مناسبة خاصّة، وفي ذلك نقل صاحب الإنصاف رأي البصريين فقال ((وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا إنّه لا يجوز أنْ تلقى علامة الندبة على الصفة؛ لأنّ علامة الندبة إنّما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت، وليس ذلك موجودًا في الصفة؛ لأنّها لا يلزم ذكرها مع الموصوف؛ فوجب أنْ لا يجوز))[5] وقد نُسب للسيرافيّ في شرح القول رأيٌ هو ((إنّ الجمجمة هي القدح، وإنّ إنسانًا ضاعت له قدحانِ فندبهما))[6] وهذا يعني أنّ هذا القول ليس من إنشاء يونس وإنّما

---

(1) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(2) ينظر: الصحيفة 74 من هذه الأطروحة.

(3) الكتاب 226/2

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (52) 300/1

(6) هامش كتاب شرح الكافية الشافية 1345/3

هو منقول عن العرب بدليل ما نقله من تفسير له، ونُقل تفسيرٌ آخر له عن السيرافيّ، في هامش الكتاب، ولم أجده في كتبه وهو قوله ((ندبة الصفة قول يونس والكوفيين، والذي حكاه سيبويه عن يونس لست أدري ألحاق علامة الندبة له من قياس يونس أو ممّا حكاه عن العرب فحتجّ له به؟ ويقال أنّ الجمجمة هي القدح، وإنّ إنسانًا ضاعت له قدحان فندبهما، ... وقد يجوز أن تكون جمجمتي الشاميتيناه من جماجم العرب، يعني ساداتهم ورؤسائهم))[1] وفي الإنصاف قال ((روي عن بعض العرب أنّه ضاع منه جمجمتان ـ أي قدحان ـ فقال: واجمجمتيّ الشاميتيناه. وألقى الندبة على الصفة))[2] ويرى العكبريّ أبو البقاء أنّه سمع من عربيّ فصيح ضاع منه قدحان من خشب فندبهما، وعلّل جوازه في أنّه يجري مجرى المضاف إليه[3] وهذا تفسيرٌ لم يجزه سيبويه، ولم يفسّر به، بل منعه وذلك في قوله ((وليس هذا كقولك: وا أمير المؤمنيناه، ولا مثل واعبدَ قيساه، من قبل أنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه))[4]

وملخّص القول أنّ سيبويه والخليل منعا أنْ تلحق ألف الندبة الصفات، وأمّا ما مورد عن بعضهم فقد عدّه الخليل خطأ، ولا يفسّر على كلام العرب من أنّه يشبّه بالمضاف إليه، ولو صحّ وروده فإنّما هو شاذ ولا يعبأ به ولا يقاس عليه.

قال سيبويه ((واعلم أنّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك))[5]

وفي هذا الموطن ذكر سيبويه "إنْ" المخفّفة من "إنّ"، وأراد أنّها تكون مهملة فلا تعمل، وذكر العلّة في ذلك وهو تشبيهها بـ "لكنْ" المخفّفة، فترك إعمال "إنْ" تشبيهًا لها بـ "لكنْ"، وليست "إنْ" مثلَ "لكنْ" ولكنّ العرب يشبّهون الشيء بالشيء وليس بينهما شبه في جميع الأحوال،

(1) هامش كتاب سيبويه 226/2

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (52) 300/1

(3) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 344/1

(4) الكتاب 226/2

(5) المصدر نفسه 139/2

وهو كثير في كتاب سيبويه كما مرّ، وقد نصّ على ذلك سيبويه بقوله ((لمّا خفّفها جعلها بمنزلة "لكنْ" حين خفّفها))[1] وقد اشترط سيبويه دخول اللام في الخبر لئلّا تلتبس بإنْ النافية فقال ((وألزمها اللام لئلّا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة "ما" التي تنفِي بها))[2] وحين نقل سيبويه هذا القول عن العرب لا يريده هو بعينه، بل يريد أمثاله، أي إهمال "إنْ" المخفّفة؛ لذلك قال في موطن آخر ((وحدّثني من لا أتّهم عن رجلٍ من أهل المدينة موثوق به، أنّه سمع عربيًّا يتكلّم بمثل قولك: إنْ زيدٌ لذاهب))[3] وقال ((وحدّثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لمنطلق))[4] ونقل عن أهل المدينة أنّهم يقرؤون ﴿**وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ**﴾[5] وقال ((يخفّفون وينصبون، كما قالوا: كأنْ ثدييه حُقّان؛ وذلك لأنّ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغيّر عمله، كما لم يغيّر عمل لم يكُ ولم أبلُ حين حُذف))[6]

قال سيبويه ((وزعم لي بعضُ العرب: أنّ "يا هذا زيدٌ" كثيرٌ في كلام طيّء))(7)

وموطن الشاهد فيه رفع "زيدٌ" في قول بعض العرب، وهم طيّء: يا هذا زيدٌ. وهو كثير في كلامهم، وقد نسب سيبويه هذا إلى الخليل فقال ((وقال الخليل (رحمه الله) إذا قلت: يا هذا زيدٌ، وأنت تريد أنْ تقف عليه ثمّ تؤكّده باسم يكون عطفًا عليه، فأنت بالخيار إنْ شئت رفعت وإنْ شئت نصبت؛ وذلك قولك: يا هذا زيدٌ، وإنْ شئت قلت: زيدًا))[8]

---

(1) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(2) نفسه

(3) المصدر نفسه 152/3

(4) الكتاب 140/2

(5) هود 111

(6) الكتاب 140/2

(7) المصدر نفسه 192/2

(8) المصدر نفسه والصفحة نفسها

وأمّا التفسير في ذلك فهو تفسير الشيء بالشيء، فأمّا الرفع فهو على العطف (عطف البيان) فيكون مرفوعًا كما المعطوف عليه، وأمّا المنصوب فهو تشبيهًا بما يكون في الصفات، ففي قولنا: يا زيد الطويلَ. يجوز الرفع فيه والنصب؛ لأنّه من الصفات، فأجروا العلم مجرى الصفة، وهو من باب تشبيه الشيء بالشيء أي شبّهوا يا هذا زيدًا بـ يا زيدُ الطويلَ، وهذا قول سيبويه ((وكذلك يا هذان زيدٌ وعمرٌو، وإنْ شئت قلت: زيدًا وعمرًا، فتُجري ما يكون عطفًا على الاسم مُجرى ما يكون وصفًا، نحو قولك: يا زيدُ الطويلُ ويا زيدُ الطويلَ))[1]

قال سيبويه ((وبعضُ العربِ يقولُ: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله))(2)

وفي هذا القول كذلك تفسير الشيء بالشيء، فـ"خلا" لا تكون حرف جرّ بالأصل، ولكنّهم شبهوها بـ "حاشا" التي هي للجرّ، وقال فيها سيبويه ((وأمّا حاشا فليس باسمٍ، ولكنّه حرف، يجرّ ما بعده، كما تجرّ حتّى ما بعدها))[3] وفي تشبيه حاشا بخلا قال سيبويه ((فيجعل خلا بمنزلة حاشا))[4] وخلا تتخلّى عن كونها حرف جرّ إذا دخلت عليها "ما" وفي ذلك يقول سيبويه ((فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلّا النصب؛ لأنّ "ما" اسم ولا تكون صلتها إلّا الفعل ههنا))[5] أي عند دخول "ما" على "خلا" يتعذّر تشبيهها بـ "حاشا" فلا تجري مجراها لوجود مانع صناعيّ، وهو أنّ صلة "ما" لا تكون إلّا فعلًا.

---

(1) نفسه

(2) الكتاب 2/ 349

(3) المصدر نفسه 349/2

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(5) المصدر نفسه 350/2

الخاتمـــة والنتائج

الخاتمة والنتائج

بعد إكمال هذه الدراسة التي هي تنقّل في كتاب سيبويه، وتأمّل في عباراته، وفي كلام العرب الذي نقله، واستشهد به، إذ كان ينقل كلام العرب، ويبيّن مواطن اللطائف فيه، وفي أحيان يعرضه على كلام الله الكريم، بعد هذه المسيرة الشيّقة والماتعة نذكر بعضًا ممّا توصلت إليه الدراسة:

1. "تفسير المعنى وتقدير الإعراب" مصطلح مضطرب عند أهل العربيّة، وقد وقع فيه خلط؛ فمرّة يطلقون عليه تقدير المعنى، وأخرى تفسير الإعراب، وأحيانًا يقدّم الإعراب على المعنى، ورجّحت هذه الدراسة أنْ يكون: تفسير المعنى وتقدير الإعراب، بتقديم التفسير على التقدير، واختصاص التفسير بالمعنى والتقدير بالإعراب.
2. كتاب سيبويه قائم على تفسير المعنى وتقدير الإعراب؛ وذلك أنّ سيبويه كان يفسّر كلام العرب في كثير من المواطن، ولديه تقدير للإعراب تأسيسًا للصناعة النحويّة وكثيرًا ما يقع الخلط لدى الباحثين بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب في هذا الكتاب، وهذا أدّى إلى عدم فهم مراد سيبويه في أذهان الدارسين، فيُظنّ التفسير تقديرًا فيتوهّم أنّ سيبويه يعرب وجوه الكلام، في حين أنّه يفسّر ذلك الكلام.
3. لم يكن الهدف من هذه الدراسة تبيين مواطن التقدير في كتاب سيبويه ولا همّها استقصاء ما يقع في الكتاب من تفسير للكلام أو تقدير له، بل فيها دعوة لقراءة هذا السفر الجليل بما يستحقّ من تأمّل وتفحّص، ولرفع الوهم الذي وقع فيه بعض الدارسين والمهتمّين بكتاب سيبويه.
4. ترى هذه الدراسة أنّ كتاب سيبويه لا يلائمه أنْ يدرس في ضوء المناهج اللغويّة الحديثة؛ وذلك أنّ هذه المناهج قاصرة في نفسها، وعند دراسة هذا الكتاب على وفقها فإنّه سيُقلّل من شأنه، ويُحطّ من قدره، وهو الكتاب الشريف الذي يختصّ باللسان العربيّ الموثوق الفصاحة.

5. هذه الرسالة تنفي كثيرًا من الأخبار المزيّفة التي تنسب إلى سيبويه، وكان سبب نسبة هذه الأخبار الكاذبة هو الحسد الذي ملأ قلوب المنافسين، وكذلك بسبب الاضطراب السياسيّ الكبير الذي تمرّ به الدولة، والحركة العلميّة المتغيّرة، وظهور الآراء الكلاميّة، ونشوء المدارس والمذاهب اللغويّة، والتنافس العلميّ، فكان سيبويه تعرّض إلى هذا التحريف كما تعرّض غيره إليه.

6. شكّكت هذه الدراسة في المسألة الزنبوريّة، وهي من المسائل المشهورة عند الخاصّة والعامّة، ورجّحت بطلانها بالرواية التي وردت فيها.

7. وقفت هذه الدراسة على أمور مهمّة في تفسير كلام العرب، عرضها سيبويه في كتابه منها: قوّة الفعل، وقوّة الفاعل، وقضيّة النصب في كلام العرب، وعلاقته بقوّة الفعل، وقد أعطى البحث بعض المفاتيح، وبعض الإشارات إلى إمكانيّة دراسة التراث اللغويّ بطريقة التفسير لا الإعراب، كما هي عليه أغلب مباحث سيبويه.

8. عرضت هذه الدراسة فكرة المقام بوصفها طريقةً تفسيريّةً للكلام وبوصفها عاملًا مؤثّرًا في الإعراب، وقد يتّكأ على قوّة الفعل على اعتبارها تقديرًا نحويًّا في حال عدم ذكر الفعل في مثل قوله تعالى ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗاۖ﴾ هود 72 من قبيل إعراب المنصوب خبرًا، وفي مثل "مكّة والله" وهذا نظير فكرة القصد إليه التي ذكرها ابنُ الطراوة.

9. اهتمّ البحث بدراسة الشعر العربيّ في جانبِ ما سمّي بالضرورة، ورجّح أنّ الضرورة من نتاج تفسير المعنى، وليس فيها قانون متّفق عليه يجيز للشاعر أنْ يخالف كلام العرب، بل هو توهّم وخطأ من الشعراء، وهذا الخطأ أو التوهّم وجهٌ في العربيّة، وقد بُيّن ذلك في محلّه، ولا يقاس عليه، وأسماه سيبويه، ما يحتملُ من الشعر.

10. من نتائج هذه الدراسة أنّ سيبويه يفسّر كلام العرب، وإنّ كتابه هو كتاب تفسير، أي: إنّه يفسّر كلام العرب وليس بكتاب صنعة كما هو الحال في كتب النحويّين، وهذا

من أسرار الكتاب؛ لذلك فقد عرضت الدراسة شيئًا من تفسيره الكلام، ومن ذلك المثل العربيّ، والكلام العربيّ الذي نقله سيبويه عمّن يوثق بعربيّتهم.

11. كشفت هذه الدراسة عن حالة من حالات الفعل غير التقدير والظهور، وهي حالة التفسير، إذ يكون للفعل تأثير من دون الحاجة إلى تقديره في الكلام، وهذا مخالف لما شاع في الإعراب، ولكنّه مستند إلى ما ذكره سيبويه وبعض النحويّين أمثال ابن الطراوة والسهيليّ، وهذا على خلاف ما جاء به النحويّون.

12. وقفت هذه الدراسة على انتقادات سيبويه للنحويّين، وبيّنت كيف أنّ سيبويه اعترض عليهم حين أهملوا ما وراء الإعراب.

13. بيّنت هذه الدراسة معنى التخفيف في اسم الفاعل الدالّ على الاستقبال، وهو المضاف غير العامل الذي حذف منه التنوين تخفيفًا.

14. عرضت هذه الدراسة موضوع النصب في كتاب سيبويه بطريقة تجاوزت العامل فيه؛ فبيّنت قوّة الفعل والتوكيد والتنبيه والنصب على المخالفة.

15. اهتمّت هذه الدراسة ببعض معاني المفردات مثل لفظ الإعراب ومعناه عند سيبويه وعند غيره، وكذلك فرّقت بين لفظ الناحي وجمعه النحاة وبين النحويّ وجمعه النحويّون.

المصادر والمراجع

المصادر

القرآن الكريم

1. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثيّ، مكتبة النهضة، بغداد ـ العراق، الطبعة الأولى 1965م.

2. أبو الحسن بن الطراوة (ت 528هـ) وأثره في النحو، محمّد إبراهيم البنّا، دار ماريو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس الطبعة الأولى 1980م.

3. أخبار النحويّين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ) تحقيق طه محمّد الزينيّ، ومحمّد عبد المنعم خفاجيّ، نشر مصطفى البابي الحلبيّ، 1966م

4. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيّان، أثير الدين الأندلسيّ (ت 745 هـ) تحقيق رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى 1998 م.

5. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشريّ جار الله (ت538هـ) تحقيق محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى 1998م.

6. الأصول، دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، تمّام حسّان، أميرة للطباعة، مصر ـ القاهرة 2000م

7. الأصول في النحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السرّاج (ت 316 هـ) تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة 1996م.

8. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي نور الدين الأَصْفهاني الباقوليّ (ت نحو ٥٤٣هـ) تحقيق ودراسة إبراهيم الإبياريّ، نشر دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية – بيروت، الطبعة الرابعة – ١٤٢٠ هـ.

9. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرق، خير الدين الزركليّ (ت1396هـ) دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة 1980م.
10. الأغاني، أبو فرج الأصفهانيّ (ت356هـ) تحقيق إحسان عبّاس، إبراهيم السعافين بكر عبّاس، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة 2008م.
11. أمالي ابن الشجريّ، هبة الله بن علي بن حمزة ابن الشجريّ (ت542هـ) تحقيق محمود محمّد الطناجيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1991م.
12. الأمثال، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ) تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
13. الأمثال، زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة (ت بعد٤٠٠هـ) دار سعد الدين، سوريا ـ دمشق الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.
14. إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطيّ (ت646هـ) تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1982م.
15. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، كمال الدين أبو البركات، عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباريّ النحويّ (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة العصريّة الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.
16. المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، ابن عصفور الأشبيليّ (ت 669 هـ) تحقيق رفيع غازي، نافع السلمي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، الطبعة الأولى، 2015م.
17. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٦م.
18. إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشار، الأنباري (ت٣٢٨هـ) تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ١٩٧١م.

19. البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان محمّد بن عليّ بن يوسف بن حيّان أثير الدين (ت745هـ) تحقيق صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت ـ لبنان 1420هـ.
20. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٩٥٧م.
21. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن جلال الدين السيوطيّ (ت911هـ) تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، الطبعة الأولى1964م.
22. البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب، اللّيثي، المعروف بالجاحظ (ت٢٥٥هـ) تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، مصر القاهرة.
23. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت بن أحمد بن مهديّ الخطيب البغداديّ (ت٤٦٣هـ) تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، لبنان ـ بيروت الطبعة: الأولى ٢٠٠٢ م.
24. تاريخ العلماء النحويّين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضّل بن محمّد بن مسعر التنوخي المعرّي (ت٤٤٢هـ) تحقيق عبد الفتاح محمّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر ـ القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٢م.
25. التحليل النحويّ، أصوله وأدلّته، فخر الدين قباوة، الشركة المصريّة العلميّة للنشر، طبع في دير توبار للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى 2006م.
26. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، في علم مجازات العرب، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمريّ (ت ٤٧٦ هـ) تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٤م.
27. تذكرة الحفّاظ (طبقات الحفّاظ) أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ (ت 748 هـ) تحقيق زكريّا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى 1998م.

28. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان محمّد بن عليّ بن يوسف بن حيّان أثير الدين (ت745هـ) تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،الطبعة الأولى 1998م.

29. تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهانىّ (ت٥٠٢هـ) تحقيق مجموعة من المحققين، نشر كليّة الآداب ـ جامعة طنطا، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

30. التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، محمّد هادي معرفة، إيران مشهد، الجامعة الرضويّة للعلوم الإسلاميّة، الطبعة الثانية 1425هـ.

31. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمّد بن يوسف بن أحمد، محبّ الدين الحلبيّ المصريّ، المعروف بناظر الجيش (ت778هـ) تحقيق عليّ محمّد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر.

32. تنقيح المقال في علم الرجال، محمّد رضا المامقاني، تحقيق محي الدين المامقاني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، إيران قم 1434هـ.

33. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، أبو محمّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ المصريّ المالكيّ (ت٧٤٩هـ) تحقيبق عبد الرحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربيّ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

34. جامع البيان في تأويل آي القرآن (تفسير الطبريّ) أبو جعفر محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآمليّ الطبريّ (ت310هـ) تحقيق أحمد محمّد شاكر، مؤسّسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى 2000 م.

35. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبيّ) شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد ابن أبي بكر بن فرح الأنصاريّ الخزرجيّ القرطبيّ (ت671هـ) تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية 1964م.

36. جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت ١٧٠هـ) حققه وضبطه علي محمد البجادي، نشر نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
37. جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ) تحقيق أحمد عبد السلام، أبو هاجر محمّد سعيد بسيوني، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى 1988م.
38. حاشية الشهاب (عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي) شهاب الدين أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجي المصريّ الحنفيّ (ت1069هـ) دار صادر، بيروت
39. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت1093هـ) تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة 1997م.
40. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ) تحقيق محمّد علي النجّار، دار الكتب المصريّة، المكتبة العلميّة، القاهرة ـ مصر.
41. الخلاصة في النحو (ألفيّة ابن مالك)، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك الأندلسيّ (ت 672هـ) تحقيق عبد المحسن بن محمّد القاسم، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، السعوديّة، الرياض، الطبعة الرابعة 2021م.
42. الخليل بن أحمد الفراهيديّ، مهدي المخزوميّ، مطبعة الزهراء، العراق ـ بغداد 1960م.
43. الدر الثمين في أسماء المصنفين، عليّ بن أنجب المعروف بابن الساعيّ (ت 674هـ) حقّقه وعلّق عليه أحمد شوقي بنبين، ومحمّد سعيد حنشي، دار الغرب الإسلاميّ، تونس الطبعة الأولى 2009م.

44. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العبّاس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبيّ (ت756هـ) تحقيق أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق.

45. ديوان ابن مقبل، تحقيق عزّة حسن، دار الشرق العربيّ، بيروت ـ لبنان، 1995م.

46. ديوان أبي الأسود الدؤلي (ت290هـ) تحقيق محمّد حسين آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1998م.

47. ديوان الأسود بن يعفر، صنعه نوري حمودي القيسيّ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة، مديريّة الثقافة العامّة 1970م.

48. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتحقيق محمّد حسين، المطبعة النموذجيّة، نشر مكتبة الآداب بالجمامير.

49. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

50. ديوان الفرزدق، شرح علي فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى 1987م.

51. ديوان بشر بن أبي خازم الأسديّ، تحقيق عزّة حسن، مطبوعات مديريّة إحياء التراث القديم، سوريا ـ دمشق، 1960م.

52. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، تحقيق دار المعارف، القاهرة – مصر الطبعة الثالثة.

53. ديوان حاتم الطائي، شرحه وقدّم له أحمد رشاد، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة 2002م.

54. ديوان حسان بن ثابت، شرح عبدأ علي مهنّا، دار الكتب العلميّة بيروت، الطبعة الثانية 1994م.

55. ديوان ذي الرمة (ت ٢٣١ هـ) شرح أبو نصر الباهلي، رواية ثعلب تحقيق عبد القدوس أبو صالح الناشر مؤسسة الإيمان، جدّة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢ م.
56. ديوان رؤبة بن العجّاج، في الجزء الثالث من مجموع أشعار العرب اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي طبع في مدينة ليبسيغ عام 1903م
57. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدّم له علي حسين فاعور، دار الكتب العلميّة بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى 1988م.
58. ديوان شعر المتلمّس الضبعيّ، رواية الأثرم وأبي عبيده عن الأصمعيّ، حقّقه وشرحه وعلّق عليه حسن كامل الصيرفيّ، جامعة الدول العربيّة، معهد المخطوطات العربيّة، 1970م.
59. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات، تحقيق عزيزة قوّال بابتي، دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى 1995م.
60. ديوان العجّاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ وشرحه، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
61. ديوان عنترة بن شدّاد، شرح معانيه ومفرداته حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 2004م.
62. ديوان النابغة الذبياني بتمامه، صنعةُ ابن السكّيت(ت 244 هـ) تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، 1968م.
63. ديوان النابغة الذبيانيّ، تحقيق محمّد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسيّة للتوزيع، 1976م.
64. ديوان النمر بن تولب العكليّ، جمع وشرح وتحقيق محمّد نبيل طريفي، دار المعارف، بيروت، الطبعة الأولى 2000م.
65. ذم الخطأ في الشعر، ابن فارس اللغوي (ت395 هـ) حقّقه وقدّم له وعلّق عليه رمضان عبد التوّاب، مطبعة الخانجي بمصر 1980م.

66. روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، محمّد باقر الخوانساريّ الأصبهانيّ، نشر مكتبة أسماعيليان، إيران قم، مطبعة الحيدريّة 1390هـ.
67. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولي ٢٠٠٠م
68. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمّد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ) تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان.
69. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقيّ (ت ٤٥٨هـ) تحقيق محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثالثة 2003م
70. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائيّ (ت ٣٠٣ هـ) تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١ م.
71. سيبويه جامع النحو العربي، فوزي مسعود، الهيأة المصريّة للعامّة للكتاب، القاهرة 1986م
72. سيبويه حياته وكتابه، أحمد أحمد بدويّ، مؤسسة هنداوي 2017م
73. سيبويه حياته وكتابه، خديجة الحديثيّ، منشورات وزارة الإعلام، بغداد 1974م.
74. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥ م.
75. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ الهمدانيّ المصريّ المعروف بـ "ابن عقيل" (ت 769هـ) تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة ـ مصر، الطبعة العشرون 1980م.

76. شرح أبيات سيبويه، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافيّ (ت 368 ه) تحقيق محمّد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر 1974م.

77. شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عيسى نور الدين الأُشْمُونيّ الشافعيّ (ت900ه) دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى 1998م.

78. شرح التسهيل، جمال الدين محمّد بن عبد الله بن مالك (ت672ه) تحقيق عبد الرحمن السيّد، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى 1990م.

79. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الأزهريّ المصريّ (ت 905ه) دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى 2000م

80. شرح شافية ابن الحاجب، محمّد بن الحسن الرضيّ الاستراباديّ (ت 686ه) تحقيق مجموعة من المحققين، دار الكتب العلميّة، 1975م.

81. شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمّد بن عبد الله بن مالك الطائيّ (ت 672ه) تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، نشر جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، الطبعة الأولى 1982م.

82. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافيّ (ت368ه) تحقيق رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميّة بالقاهرة، مصر، الطبعة الثانية 2008 م.

83. شرح المفصّل، أبو البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش (ت643ه)، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 2001م.

84. الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزوينيّ الرازيّ (ت ٣٩٥ه) تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

85. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، نشر دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٨٧م.

86. كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكريّ (ت٣٩٥هـ) تحقيق علي محمّد البجاوي، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصريّة – بيروت ١٤١٩ هـ.

87. طبقات فحول الشعراء، أبو عبد الله محمّد بن سلّام الجمحيّ (ت232هـ)، تحقيق محمود محمّد شاكر، دار المدني، جدّة، الطبعة الأولى 1974م.

88. طبقات النحويّين واللغويين، أبو بكر محمّد بن الحسن الزبيديّ (ت379هـ) تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.

89. العقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمّد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسيّ (ت ٣٢٨هـ) دار الكتب العلميّة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

90. علل النحو، أبو الحسن محمّد بن عبد الله بن العبّاس، بن الورّاق (ت٣٨١هـ) تحقيق محمود جاسم محمّد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى١٩٩٩م.

91. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الجيل، الطبعة الخامسة١٩٨١م.

92. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ (ت ١٧٠هـ) مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال

93. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمّد البكريّ الأندلسيّ (ت ٤٨٧هـ) تحقيق إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى ١٩٧١م.

94. فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيبانيّ (ت٢٤١هـ) تحقيق وصي الله محمّد عبّاس، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

95. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٩٧ م

96. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ) تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة 1988م.

97. كتاب القوافي، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215هـ) تحقيق عزّة حسن، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القوميّ، مطبوعات مديريّة إحياء التراث القديم، دمشق 1970م.

98. الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشريّ (ت 538) تحقيق مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة، دار الكتاب العربيّ ببيروت، الطبعة الثالثة 1987م.

99. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى عبد الله القسطنطيني المعروف بكاتب جلبي وبحاجي خليفة (ت 1076هـ) تحقيق وتعليق إكمال الدين إحسان أوغلي – بشار عواد معروف، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، لندن – إنجلترا الطبعة الأولى ٢٠٢١ م.

100. اللباب في علل القرآن والإعراب، محبّ الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغداديّ (ت ٦١٦هـ) تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥م.

101. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن علىّ، بن منظور الأنصاريّ الرويفعىّ الأفريقيّ (ت711هـ) دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة1414هـ.
102. اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان عمر، دار الثقافة، الدار البيضاء ـ المغرب، طبعة 1994م.
103. ما يجوز للشاعر في الضرورة، أبو عبد الله محمّد بن جعفر القزّاز القيروانيّ التميميّ (ت ٤١٢هـ) تحقيق رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، الناشر دار العروبة، الكويت، إشراف دار الفصحى بالقاهرة، مطبعة المدنيّ بالقاهرة.
104. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح نصر الله بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشيبانيّ الجزريّ، ضياء الدين، ابن الأثير الكاتب (ت ٦٣٧هـ) تحقيق أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة.
105. مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغداديّ النهاونديّ الزجاجيّ (ت٣٣٧هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي في القاهرة ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية ١٩٨٣م
106. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم الميدانيّ النيسابوريّ (ت ٥١٨هـ) تحقيق محمّد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.
107. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهانيّ (ت ٥٠٢هـ) شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
108. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنيّ الموصليّ (ت 392هـ) تحقيق محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة بيروت، الطبعة الأولى 1998م.

109. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن بن تمّام بن عطيّة الأندلسيّ المحاربيّ (ت 542هـ) تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ.
110. مراتب النحويّين، أبو الطيّب عبد الواحد بن عليّ الحلبيّ (ت 351هـ) حقّقه وعلّق عليه محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة ـ القاهرة .
111. مشكل إعراب القرآن، أبو محمّد مكّي بن أبي طالب (ت 437 هـ) تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية 1405هـ.
112. معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) محيي السنة، أبو محمّد الحسين بن مسعود البغويّ (ت٥١٠هـ) تحقيق محمّد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ١٩٩٧ م.
113. معاني القرآن، أبو زكريّا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفرّاء(ت 207هـ) تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمّد علي النجّار وعبد الفتاح الشلبيّ، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.
114. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزجاج (ت 311هـ) تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى 1988م.
115. معجم الأدباء(إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) شهاب الدين ياقوت الحمويّ (ت626هـ) تحقيق إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى 1993م.
116. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاريّ (ت761هـ) تحقيق مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة السادسة 1985م.

117. المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشريّ (ت 538هـ) تحقيق علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى 1993م

118. مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغنيّ الأسديّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007م

119. المقتضب، أبو العبّاس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ الأزديّ، المعروف بالمبرّد (ت 285هـ) تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

120. مناهج البحث في اللغة، تمام حسّان، مكتبة الإنجلو المصريّة، القاهرة 1990م.

121. المنهج الصوتي للبنية العربيّة رؤية جديدة في الصرف العربيّ، عبد الصبور شاهين، مؤسّسة الرسالة 1980م.

122. منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ، محمّد كاظم البكّاء، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، الطبعة الأولى 1989م.

123. المنهج الوصفيّ في كتاب سيبويه، نوزاد حسن أحمد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الأولى 1996م.

124. الموشّح، أبو عبيد الله محمّد بن عمران بن موسى المرزبانيّ (ت384هـ) تحقيق علي محمّد البجاويّ، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر 1965م.

125. نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ) حقّقه وعلّق عليه عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٢م

126. نثر الدرّ في المحاضرات، أبو سعد منصور بن الحسين الرازيّ، الآبى (ت٤٢١هـ) تحقيق خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م

127. نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواريّ، مطبوعات المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد 1974م.
128. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمّد بن الأنباريّ (ت 577) تحقيق إبراهيم السامرّائيّ، مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، الطبعة الثالثة 1995م.
129. نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية 1981م
130. نظرية النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث، نهاد الموسى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 1980م
131. النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمريّ، أبو الحجّاج يوسف بن إسماعيل (ت476ه) تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربيّة، الكويت 1987م.
132. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ت 911ه) تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة ـ مصر.
133. الوظيفية في كتاب سيبويه، رجاء عجيل الحسناويّ، مكتبة العلامة ابن فهد الحليّ، الطبعة الأولى 2015م
134. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكيّ (ت ٦٨١ه) إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

الرسائل والأطاريح

1. حفريات الدكتورة رجاء عجيل الحسناوي في كتاب سيبويه، أطروحة دكتوراه قدّمها محمّد صاحب فهد إلى مجلس كليّة الآداب في الجامعة العراقيّة 2022م.

2. شرح الرمانيّ على كتاب سيبويه، أبو الحسن عليّ بن عيسى الرمانيّ (ت٣٨٤هـ) أطروحة دكتوراة، سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفيّ، جامعة محمّد بن سعود الإسلامية، الرياض ـ السعودية ١٩٩٨ م.

الأبحاث المنشورة

1. الإمام جعفر بن محمّد الصادق (ت 148هـ) والتأسيس للمنهج الافتراضيّ والتعليميّ في النحو العربيّ، الدكتور حسن عبد الغنيّ الأسديّ، مجلة دواة، المجلد الأوّل العدد الثالث شباط 2015م.

2. الحجاج بمفهوم المنزلة عند سيبويه، رجاء الحسناوي والدكتور حسن الأسديّ، مجلّة الباحث، العدد العاشر 2014م.

3. رسالة كتاب سيبويه، عبد الله الجهاد، مجلة جذور، المجلد الأوّل، العدد الأوّل، ذو القعدة 1419 هـ فبراير 1999م.

4. مصطلح الخلف في كتاب سيبويه، المتولّي محمود المتولّي عوض حجازيّ، مجلّة الرسالة، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، الحوليّة الرابعة والثلاثون، 2014م.

5. المفهوم التكويني للعامل النحويّ عند سيبويه، دراسة وتحليل، غالب المطلبيّ، والدكتور حسن الأسديّ، مجلّة المورد، العراق ـ بغداد، المجلّد السابع والعشرون، العدد الثالث 1999م.

6. هو هو في كتاب سيبويه وأثرها عند النحاة، د. نجاح فاهم العبيديّ، مجلة كليّة التربية الأساسيّة، جامعة بابل، العدد 15 آذار 2014م.

:Abstract

The current dissertation which is entitled " Sibawayh's effort in the light of Meaning interpretation and Parsing Estimation " was written in accord with a chapter of the great linguist Ibn Jeni (died 392H.). In his book ' Al Khesais', it is the chapter ' the difference between Meaning interpretation and Parsing Estimation. In this chapter Ibn Jeni warned not to commit confusion between Meaning interpretation and Parsing Estimation where he gave many examples in which he showed the difference between them saying ' this chapter attracts people's attention. They mostly commit this mistake due to inability to recognize interpretation from estimation and Sibawayh identified this as Arabs identified it before.

In the beginning of the dissertation, this term was established and traced in the books of grammarians and interpreters and stated the mistake and misunderstanding they had. Later, it was formed as in the way mentioned in this dissertation title.

The dissertation came to state that Sibawayh's book revealed that Sibawayh's book interprets Arabs speech, as well interpretation books explain Allah's speech (Holy Quran). This interpretation has special devices that helped Sibawayh and he relied on them. Sibawayh also had a group of paths and

principles de depends on them as the verb power in Arabs speech and the subject power and what followed the verb. Sibawayh also highly depended on deletion and implication, interpretation by accusation, and moving from accusation to .nomination

The current dissertation also discussed some scientific news that owners of biography books conveyed about Sibawayh. It stated that most of them implied forgery and change. The current dissertation also discussed some Arabic proverbs that were mentioned in Sibawayh's book and the interpretation and parsing it arose. It also discussed the texts that Sibawayh transferred .from Arabs

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

Sibawayh's Effort in the light of Meaning Interpretation and Parsing Estimation

:by

Hussein Jasim Abdul Redha

/A Dissertation submitted to the council of College of Education Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Ph.D. Certification in the Philosophy of Arabic language / linguistics

:The supervisor

Prof. Dr. Nejah Fahim Sabir Al Ubaidi